جـــــامعة الجـــــزائر
كليـــة العلوم السياسية و الإعــلام
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الإتجاهات النظرية الجديدة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السيباسية و العلاقات الدولية
تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
فاطمة الزهراء حشاني

إشراف الأستاذ:
أ.د. حسين بوقارة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. محمد رضا مزوي .... رئيسا
أ.د. حسين بوقارة .... مشرفا و مقررا
د. صالح سعود .... عضوا مناقشا
د. شبيلة العايب .... عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2008/2007

بسم الله الرحمان الرحيم

«تلك الرّسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلّم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيس ابن مريم البّينات وأيدناه بروح القدس واو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البيّنات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد».

الآية 253 من سورة البقرة.

إهداء

إلى والدي الكريمين

إلى اخوتي وكل

أفراد العائلة

اهدي هذا العمل المتواضع

Fatima
2007-08-23

شكر وعرفان

الحمد لله أولا الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أسمى عبارات الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور
حسين بوقارة، الذي تحمل مسؤولية الإشراف
على هذا العمل بتوجيهاته القيمة ونصائحه المفيدة،
تقبل سيدي فائق الشكر والتقدير.

شكري الخالص لأساتذتي بجامعات باتنة، الجزائر،
وبسكرة، و أخص بالذكر الدكتور حسين قادري
والدكتور بخوش مصطفى، سليم قلالة، بن عبد العزيز،
امحند برقوق.

كما لا يفوتني أن أتقدم ببعض عبارات الشكر الخاصة إلى
الزميل حكيمي توفيق الذي قدم الكثير
طيلة عمر هذا البحث.

فاطمة الزهراء

خطـــــة البحـــث :

مقد مـــة

الفصـــل التمهيدي: التأصيل النظري للظاهرة التنازعية

المبحث الاول : النزاع الدولي، تحديد المفاهيم

المبحث الثاني : مستويات تحليل النزاع الدولي

المبحث الثالث : النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة

الفصـــل الأول : إسهامات و إفتراضات اتجاهات المقترب الواقعي

المبحث الاول : مدخل تيبولوجي للفكر الواقعي

المطلب الاول : الواقعية الكلاسيكية والواقعية المعاصرة.

المطلب الثاني : اتجاهات الواقعية المعاصرة

المبحث الثاني : الأيثيولوجيا الواقعية للنزاعات الدولية

المطلب الاول : بنية النظام الدولي

المطلب الثاني : المعظلة الامنية

الفصل الثاني : اسهامات وافتراضات المقاربات اللبرالية

المبحث الأول: اللبرالية الجديدة

المطلب الأول : مدخل عام للفكر اللبرالي

المطلب الثاني: افتراضات وأطروحات اللبرالية الجديدة حول النزاعات.

المبحث الثاني: المؤسساتية اللبرالية الجديدة

المطلب الأول: مدخل عام لنمط التحليل والفكر المؤسساتي

المطلب الثاني: الفرضيات المؤسساتية لتفسير النزاعات الدولية

الفصل الثالث : الاتجاهات الماركسية والنزاعات الدولية

المبحث الأول : مدخل عام للفكر الماركسي

المبحث الثاني :الاتجاهات الحديثة في الفكر الماركسي

المبحث الثالث : إثيولوجيا النزاعات وفق الاتجاهات الماركسية الجديدة

المطلب الأول : افتراضات الاتجاه الوسائلي

المطلب الثاني : افتراضات الاتجاه البنيوي

الفصل الرابع: اسهامات وافتراضات النظرية البنائية ونظريات الجندر

المبحث الأول : البنائية الإجتماعية

المطلب الأول : مدخل لنمط التحليل البنائي

المطلب الثاني : أهمية متغير الهوية في فهم الظاهرة التنازعية .

المبحث الثالث: المقاربات النسوية

المطلب الأول : مدخل عام للمقاربات النسوية

المطلب الثاني :أهمية متغير الجندر في فهم أيتيولوجيا النزاعات

خاتمـــــة

المقدمة

مقدمـــــة :

يقول برتراند راسل B.Racel أن المشكلة الرئيسية في العالم القديم كانت كما هي اليوم، مشكلة الحرب والسلام، والدارس للتاريخ القديم يجد انه في الغالب سرد لمختلف المعارك والحروب، التي خاضتها مختلف الشعوب على مر التاريخ، وأساطير لانتصاراتهم على الشعوب الأخرى.

وفي العالم الحديث، وكانعكاس للتطور الحاصل في وسائل وأساليب القتال، أضحى موضوع فهم أسباب النزاعات مسألة بالغة الأهمية نظرا لانعكاساتها السلبية على الاستقرار العالمي، وتهديدها لمختلف أشكال الحياة على هذا الكوكب بفعل الأنواع الجديدة من الأسلحة التي تحمل مخاطر بيئية شديدة، الأمر الذي يحتم انتهاج أساليب للحيلولة دون وقوع النزاعات أصلا.

هذه الغاية تقتضي فهما افضل للاتيولوجيا التي تقف وراء حدوث وانتشار النزاعات على الصعيد العالمي، لذلك جاء بحثنا هذا لمحاولة رصد مختلف جوانب هذه الظاهرة، من خلال رصد أطروحات أهم المقاربات الدولية في حقل العلاقات الدولية بخصوص موضوع النزاع.

التعريف بالموضوع :

هذا الموضوع يحاول إسقاط مختلف الإستبصارات والإسهـــامات و المفاهيـــم التي تزودنا بها الاتجاهات النظرية الجديدة في حقل العلاقات الدوليـــة بخصوص النزاعـــات ذات الطابع الدولي بشكل يتقيد مع الإطار الزمني لموضوع الدراسة , فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة , و الغرض من هذا المسعى البحثي الوقوف عند نقاط قوة كل اتجاه من تلك ذات الصلة بموضوع الدراسة بصدد تقديم فهم أفضل حول الإيثيولوجيا التي تقف وراء حـــدوث تغذية وانتشار النزاعات ذات الطابـــع الـــدولي .

تحقيق هذا المسعى يقتضي الوقوف في مستوى أول على إطار مفهوماتي , نخرج من خلالـــه بتعريف دقيـــق لمفهـــوم النـــزاع الدولي , و تمييـــزه عن المفاهيـــم ذات الصلـــة ونقف أيضا عند مسألة تحديد مستويات النزاع , و التي نعتقد أنها تؤســـس لتفسيـــر جزئي للتباينات القائمة بين الأطر النظرية المختلفة حول المستوى الذي يوفـــر أقـــوى التفسيرات التي تساعد على فهم أفضل لموضوع النزاع . و أخيرا التعرض لخصائص النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

المقصود بالاتجاهات النظرية الجديـــدة في هذا البحث هي تلك المنـــدرجة ضمـــن المداخـــل النظرية للواقعية الجديدة , اللبرالية الجديدة , الماركسية الجديدة , البنائيـــة و النسويـــة ولقد تم ترتيبها كرونولوجيا، مع التأكيد على أن هـــذا المســـعى البحـــثي ذو طابع إستعراضي و ليس حصـــري لكـــل الإتجـــاهات الجديـــــــدة .

أهمية الموضوع :

تعـــد التراعات الدولية حالة دراسية محورية ضمـــن نطاق الاهتمامات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية , بالنظر إلى الاعتبارات المتعلقة بآثارها الهامة على استقرار العالم المعاصر , ومن ثم أهمية البحث للوصول إلى أفضل السبل لإدارة هـــذه التراعات أو للحيلولة دون وقوعـــها أصلا .

وعلى الرغم من تعدد البحوث التي اهتمت بدراسة التراعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة , لا سيما الإثنية منها, إلا أنها تميل إلى التركيز في غالبيتـــها على دراسة نماذج وحالات نزاعية في مختلف مناطق العالم . و عـــادة ما تصرف هـــذه البحوث النظر عن طروحات الأوساط النظرية , رغم العلاقة التي لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد و العالم الواقعي حيث الظاهرة التنازعية .

لقد جاء هذا البحث متجاوزا الطروحات العملية التطبيقية لدراسة النماذج و الحـــالات محاولا رصد إسهامات وافتراضات ما يماثل اكثر من 90 % من الطـــروحات النظرية المهتمة بموضوع التراع , وعلى ضوء ما توفره هذه الاتجاهات الجديدة نحاول تفسير نزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة , و الخلوص إلى تقييم دقيق و موضوعي حول نقاط قوة التفسيرات المطروحـــة من قبل كل اتجاه .

الأهمية الأخرى لهذا المسعى البحثي تكمن في تضمنه لأهم الإتجاهات النظرية الجديدة في حقل العلاقات الدولية ناهيك عن التيارات الفرعية داخل كل اتجاه وفقا لتيبولوجيا بسيطة و دقيـــقة , إضافة إلى إحتوائه على عديد الأفكـــار و المفاهيم الجديـــدة , قلما وجدت في المراجع العربية , و هو ما يجعل من هذا العمل مفيدا ليس فقط لدارس التراعات الدولية و إنما أيضا في دراسة نظريات السياسة و العـــلاقات الدولية .

و من جهة أخرى , الحداثة النسبية لموضوع الدراسة , و إعتمادنا على قائمـــة من المراجـــع حديثة و متخصصة بثلاث لغـــات كلها عوامـــل تصب في إطار الأهميـــة الموضوعية لهـــذا المسعى البحثي .

أسباب إختيار الموضوع :

لقـــد و قع اختياري لموضوع النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة لمعطيات عديدة , ذاتية و أخرى موضوعية .

بخصوص **الإعتبارات الذاتية** هي تلك المتعلقة أساسا برغبتي في البحث في موضوع محوري في العلاقات الدولية , يميل للتركيز على الجوانب النظرية للنزاعات الدوليـــة المعاصرة , والتي أفضل أن تكون مجال تخصصي مستقبلا مع إيماني المسبق بصعوبة الإحاطة بالجوانب النظرية لموضوع في مستوى شمولية النزاعات الدولية .

كما أن لي رغبة ملحة في المساهمة و لو بالنزر اليسير في تغطية العجز الكبير الـــذي يعاني منه الباحث في الجوانب النظرية لواحد من أهم الإهتمامات الأساسية في حقـــل العلاقات الدولية , ولقد كانت لي تجارب سابقة في البحث في بعض الجوانب النظريـــة وعانيت كثيرا من نقص المصادر المتخصصة باللغة العربية .

أما **الإعتبارات الموضوعية** تكمـــن أساسا في أهمية الموضوع و حداثتـــه النسبية .

أهمية الموضوع كما سبقت الإشارة تكمن في رصده لإسهامات و إفتراضات لأغـــلب الإتجاهات النظرية الجديدة في حقل العلاقات الدولية بخصوص النزاعات و محـــاولة إسقاط هذه التصورات و المفاهيم على نزاعات مابعد نهاية الحرب الباردة بشكل يمكن من خلاله فهم الأيتولوجيا التي تقف وراء حدوث و إنتشار النزاعات في العالم و مـــن ثم إمكانية معالجتها بمعرفة أسبابـــها .

كما أن حصر الإطار الزمني في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة , يعـــد موضوعا حديثا نسبيا, حيث ظهور أشكال جديدة من النزاعات و التفاعلات الدولية أكثر تعقيـــدا إقتضت إدخال متغيرات و عناصر تحليلية جديدة في البحـــوث الأكاديمية , مثـــل تلك المتعلقة بأهمية عناصر الهوية ,الجندر والمحصلات الاجتماعية للوصـــول إلى فهـــم أفضل لعوامل حدوث التصادم داخليا و دوليا .

هذه العوامل جميعا شجعتني على دخول هذه المغامرة البحثية آملة في تغطية ناجحة للموضوع و لو نسبيا .

إشكالية البحـــث :

يتمحور موضوع هذا المسعى البحثي حـــول الإشكالية التالية :

إلى أي مدى وفقت الإتجاهات النظـــرية الجديـــدة في تزويدنا بفهم شامـــل لتزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة ؟

الإجابة على هذه الإشكالية تقتضي ثلاث عناصر أساسية:

1. ضبط مفهوم التزاع الدولي و إشكالية تحديد مستوى التحليل, مع التركيـــز عـــلى خصائص نزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة.
2. إستعراض إنتقائي لمفاهيم و تصورات و إسهامات الإتجاهات النظرية الجديدة ذات صلة بموضوع الدراسة , ومدى مطابقتـــها لنمـــاذج واقعيـــة من نزاعـــات ما بعـــد نهايـــة الحـــرب البـــاردة .
3. الخلوص إلى تقييم موضوعي حول مكانة وأهمية الإسهامات الفكرية الجديدة لفهم و تفسيـــر التزاعات الدولية المعاصـــرة .

فرضيات الدراسة :

نسعى من خلال هذا العمل لاختبار الفرضيتين التاليتين :

- اختلاف أسس البناء النظري للإتجاهات الجديدة , و إستناد كل منها إلى مرجعيـــة قانونية مهنية أدى إلى تباين طروحاتها و هـــو ما انعكس سلبا على تقديم فهـــم عـــام وشامل لمختلف جوانب الظاهرة التنازعية المعاصرة .
- الإتجاهات النظرية التي تتمتع بتقليد عريق في حقل العلاقات الدولية هي مصدر أهم الإسهامات التي تقدم فهما أفضل لتزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة .

المقاربة المنهجيـــة :

طبيعـــة هذا الموضوع وربطه لجوانب نظرية بأمثلة واقعية متباينة حتم علينا تبني مقاربة منهجية تركيبية تشكل أهـــم أسسها المناهج التالية :

منهج التحليل النظـــمي :

سبـــب ذلك ينبع من حاجتنا إلى تحليـــل النظام الدولي لفترة ما بعـــد الحرب البـــاردة والوقوف على التحولات التي عرفها هـــذا النظام ذات الصلة بالأشكـــال الجديـــدة من التفاعلات و النزاعات الدولية , ومن ثم أهميـــة دراسة الظاهـــرة التنازعية فـــي إطار كلاني هو النظام الـــدولي المعاصـــر .

المنهج الوصـــفي :

تـــم إعتماد المنهج الوصـــفي بشكـــل واضح لـــدى قيامنا بمسح مختلف الإسهـــامات و الإستبصـــارات التي تزودنا بها الإتجـــاهات النظرية الجديـــدة في سيـــاق تفسيرها للنزاعات الدولية , ويظهر بشكل أكثر تحديدا لدى قيامنا بعرض المفاهيم و الإقتباسات المباشرة من أعمال بعض الباحثيـــن .

المنهج الإستنباطي :

إسهامات بعض الاتجاهات النظرية كانت جزء من أطر تحليلية عامة و شاملة ووردت في سياقات مختلفة جدا , لقد كان لزاما علينا استخدام المنهج الإستنبـــاطي لاستنتاج وانتقاء الطروحات ذات الصلة بموضوعنا , وربطها بالإطار الزمني لموضوع الدراسة فتـــرة ما بعـــد الحـــرب البـــاردة .

هـــذا إضافـــة إلى الاعتماد على بعـــض المناهـــج الأخـــرى بشكـــل ثانوي لعل أهمها المنهـــج التاريـــــخي .

محتوى البحث :

من خلال خمس فصول، كل فصل بمبحثين، ومطلبين في كل مبحث على الأقل، سنحاول تغطية هذا الموضوع، حيث خصصنا الفصل الأول للإحاطة بمختلف جوانب الظاهرة التنازعية، انطلاقا من تحديد المفاهيم، مرورا بمصادر تفسير الظاهرة الدولية، و أخيرا خصائص النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

بناءا على ذلك ، تم تخصيص الفصول الأربعة اللاحقة لعرض مختلف الاستبصارات التي تزودنا بها النظريات الست التي تعنى بها هذه الدراسة، سوف نستهل كل اتجاه نظري , بمدخل عام نحدد من خلاله الخلفية التاريخيـــة المبادئ الأساسية , و أهم الأعمال المدرجة في كل إتجاه , متجاوزين بذلك التساؤلات المتعلقة بالجوانب المنهجية و الإبستمولوجية مع التركيز على الجوانب

الأنتولوجية لكل بناء نظري , ثم عرض أهم الإفتراضات و الإسهامات و ربطها بالنزاعات الدولية المعاصرة , و أخيرا الوصول إلى تقييم موضوعي نهائي .

في الأخير تجدر الإشارة إلى العراقيل التي واجهت إنجاز هذا البحث، وهي بشكل خاص أهمية موضوع البحث في مقابل إمكانات الباحث، ونتيجة لطغيان الطابع النظري على مختلف جوانب هذا الموضوع، فقد واجهنا إشكالية نقص المراجع خصوصا بلغة البحث، حاولنا تغطية هذا النقص بالاستعانة بالمراجع من اللغة الأجنبية، وهو ما طرح لنا مشاكل إضافية أثرت في عمر إنجاز هذا البحث.

الفصل الأول :
التأصيل النظري لموضوع الدراسة

سوف يتم في هذا الفصل الوقوف عند تحديد الإطار المفهوماتي لموضوع الدراسة، إذ سنركز في المقام الأول على مفهوم النزاع الدولي بأشكاله وخصائصه المتمايزة، وتمييزه عن المفاهيم ذات الصلة، وهو ما يسمح لنا بالتمييز الصحيح بين المصطلحات المختلفة، وتوضيح العلاقة بين مفاهيم النزاع، الصراع، الحرب، و الأزمة.

وفي المقام الثاني نقف عند مسالة تحديد مستويات التحليل في حقل العلاقات الدولية بشكل عام، ثم الوقوف على المستويات الأكثر قبولا عند مختلف منظري العلاقات الدولية بخصوص مصادر تفسير النزاع الدولي، وهي الفرد، الدولة أو الجماعة، و أخيرا النظام الدولي، محاولين استحضار ابرز النماذج النظرية التي تركز على مستوى معين بصدد فهم مصادر السلوك في المحيط الخارجي بشكل عام، والسلوك التنازعي بشكل خاص.

في المبحث الثالث سيتم التعرض إلى خصائص النزاعات في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وسوف نحدد طبيعة التحول الذي حدث في أشكال النزاع الدولي، وظهور أنماط جديدة من النزاعات العابرة للحدود، وهو ما يسمح لنا في مكان آخر من توضيح طبيعة العلاقة بين ظهور أشكال جديدة من النزاع وانعكاس ذلك على المقتربات النظرية في حقل العلاقات الدولية.

المبحث الأول: النزاع الدولي؛ تحديد المفاهيم :

لقد ارتبطت ظاهرة النزاع بنظريات شتى، منها نظريات صنع القرار والاتصال والنظم، واعتمدت دراسة هذه الظاهرة على المفاهيم السلوكية، وعلى المناهج الكمية ونظرية المباريات، ثم اتسع المجال إلى تحليلات الماركسية الجديدة والواقعية الجديدة، و أخيرا الإسهامات البنائية والاجتماعية، ومع ذلك لم يكن هناك اتفاق حول تعريف النزاع و أسبابه وتطوره، الأمر الذي جعل **غونيدك P.F.Gonidec** يفترض انه "ليس هناك نظرية مقنعة تستطيع تفسير النزاع الدولي...وفي النهاية هناك عدة عوامل مرتبطة يصعب عزلها عن بعضها البعض، ودراسة الحالات هي وحدها الكفيلة بتحديد أهمية هذا العامل أو ذاك وتأثيره..."[1]

المطلب الأول: تعريف النزاع الدولي:

يقصد بكلمة نزاع عامة وجود تعارض بين ادعاءات أو مصالح تحدث في الحياة العملية من خلال التمسك بوجهات نظر متعارضة، ومحاولة كل طرف ترجيح ادعائه، ومثل هذا الخلاف يتعدى بالتالي الإطار النظري ليدخل الإطار العملي ويصبح مصدرا للتوتر .

---

[1] عبد القادر محمودي ، النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، الجزائر، ط 01، 2001، ص(20-21).

أ– التصور الموضوعي: النزاع كحالة من التنافس يكون فيها الأطراف على وعي بعدم انسجام المواقف الممكنة، ويحاول فيها كل طرف احتلال موقع لا ينسجم مع الذي يريد احتلاله الطرف الآخر.

إن عدم تجانس المواقف يجعل ربح طرف بصورة حتمية مساوي لخسارة الآخر، إذن نكون بصدد ما يعرف بالمحصلة الصفرية .

ب– التصور الذاتي: النزاع يعود إلى إدراك خاطئ لوضعية موضوعية (الانسجام والتكامل في المصالح)، ولكن يتم فهمها باعتبارها حالة عدم انسجام وبالتالي فالنزاع ذاتي بصورة أساسية، أي" إدراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوها أو خاطئا".(1)

ويفهم من النزاع الدولي بأنه ذلك النزاع الذي ينشأ بين دولتين أو بوجه عام بين شخصين فأكثر من أشخاص القانون الدولي، ويتضمن وجود مطالبة أو ادعاءات من قبل أحد الأطراف الدولية بخصوص مسالة أو موضوع محدد، وان تتقابل هذه المطالب أو تلك الادعاءات بالرفض أو بادعاءات مقابلة من جانب الطرف الآخر .

كما يقصد بالنزاعات الدولية معظم الحروب الكبيرة التي اندلعت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، بين الدول حول مشاكل حدودية للدول المجاورة، ومشاكل سياسية، وتقسم المنازعات الدولية بصفة عامة إلى منازعات ذات طبيعة قانونية ومنازعات ذات طبيعة سياسية .

ويعرف **ناصف يوسف حتي** النزاع بأنه "نتيجة تعارض أو تصادم بين اتــجاهات مختلفة، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولــة تغييره"(2) ويعني هنا أن النزاع يحدث نتيجة تناقض المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يؤدي بأحد الأطراف أو كلها إلى تغيير الوضع القائم .

2/ **أنواع النزاعات** : يمكن إعطاء تصنيفات عديدة للنزاع بحسب العناصر التالية:

– **من حيث الطبيعة**: نزاعات سياسية، اقتصادية، أيديولوجية...

– **من حيث عدد الأطراف**: ثنائية أو متعددة الأطراف (طرف ضد طرف أو مجموعة ضد طرف– دولة ضد دولة أو دولة ضد جماعة–).

- **من حيث المدى الجغرافي:** إقليمية (جهوية)، داخلية ودولية.

---

(1) عبد العزيز جراد،العلاقات الدولية، الجزائر وحدة الرغاية 1992، ص 95.

(2): ناصف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي .ط1، 1985 ، ص293 .

- **من حيث الخطورة:** نزاع مسلح، نزاع الحوار، نزاع اللعبة.

تعريف النزاع الإثني:[1]

ويستعمل مصطلح لوسم حالات التصعيد ضد مجموعة معينة أو بين مجموعتين، بحيث يكون الانتماء الإثني قاعدة للتعبئة. وإذا كانت هذه الاختلافات في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى النزوع نحو التصادم، فإن إضفاء الطابع السياسي عليها واستحضار صورة الضحية زيادة على تداول خطابات متطرفة ومزاوجتها بوعود ومصالح مادية يحسن القدرة التعبوية لمنظمي العنف الإثنو-سياسي Ethnopolitical violence entrepreneurs.

3/ النزاع المسلح:

يعرفه فريق البحث في حقائق النزاعات لجامعة **أبسالا** Uppsala : النزاع المسلح هو عبارة عن وضع تنافسي بين أطراف ذات مواقف غير متوافقة، بخصوص السلطة و/أو إقليم معين، حيث يتم استخدام القوة المسلحة بين طرفين، أحدهما على الأقل حكومة دولة نتيجته على الأقل 25 ضحية مباشرة.[2]

أشكال النزاعات المسلحة : يحددها فريق البحث في حقائق النزاعات لجامعة **أبسالا** Uppsala كما يلي:

أ/ من حيث الإقليم الجغرافي: هناك أربعة أشكال من النزاعات :

-**نزاع الدولة الخاصة**:Extra state conflict : نزاع بين الحكومة ومجموعة معارضة على الأقل، حول إقليم معين يخضع لإدارة الحكومة .

-**نزاع بين الدول** Inter state conflict : نزاع بين دولتين- حكومتين- أو أكثر .

---

(1) Havard strand and others, armed conflict dataset code book, international peace research, Oslo (prio), version 1,2a , 2003.p2.

(2) Ibid, p 02

-**نزاع داخلي**: Internal (Intra-state) conflict : نزاع ضمن دولة معينة بين الحكومة ومجموعة معارضة أو أكثر ، بدون تدخل أطراف دولية أخرى .

-**نزاعات داخلية مدولة** Internationalized Conflicts: شبيهة بالنزاعات الداخلية، لكن الحكومة المعارضة أو كلا الطرفين يتلقى دعم من دول أخرى.[3]

ب/ من حيث الخطورة: يمكن تقسيمها إلى ثلاث أصناف:

1. **نزاعات مسلحة صغيرة**: Minor Armed Conflict تؤدي على الأقل بسقوط 25 قتيلا سنويا، أو اقل من 1000قتيل خلال مسار النزاع.
2. **نزاعات مسلحة متوسطة**: Intermediate Armed Conflict اكثر من 25 قتيلا واقل من 1000 قتيل بصفة مباشرة سنويا، ويتسبب في مقتل ألف شخص على الأقل بطريقة مباشرة خلال مسار النزاع.
3. **الحرب** :War على الأقل 1000 قتيل بشكل مباشر سنويا.[1]

ومن خلال هذا العرض المختصر لمفاهيم النزاع نلمس بعض الخلط حول الموضوع خاصة في الكتابات العربية، حيث تميل إلى استخدام عديد المصطلحات بشكل مترادف، رغم التباين الواضح في معانيها، لذلك سوف نحاول في هذه الدراسة الإحاطة بأهم جوانب هذا الالتباس والوصول إلى مفهوم إجرائي بغية تحقيق أهداف البحث.

المطلب الثاني: تمييز النزاع عن المفاهيم ذات الصلة:

1/الصراع :

بشكل عام الصراع هو تعارض واع بين مجموعتين أو اكثر ، تسعى كل واحدة منها لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها متناقضة. الصراع يعبر عن

---

(3) Ibid, p.p.(2-4).

(1) Havard strand and others, Op. Cit, p.3

تصارع إرادتين و تضاد مصالحهما و تعارضها، و غالبا ما يكون الصراع معروف الأبعاد و الأطراف و الاتجاهات "[2].

يعرف لويس كوسر الصراع بأنه "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بخصومهم[3]

ومفهوم الوعي في هذا التعريف هو الذي يمكننا من التمييز بين الصراع والتنافس، ففي إطار هذا الأخير يتنافس الأفراد فيما بينهم حول مسالة أو هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس، أو دون سعي أحدهم إلى عرقلة الطرف الآخر في تحقيق ذلك، أما في طار الصراع فان كل طرف من الأطراف المختلفة يسعى لتدعيم مركزه على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لأهدافهم وتحييدهم أو حتى تدميرهم.[4]

والصراع قد يكون ماديا (استخدام الوسائل المادية) وقد يكون معنويا (كالصراع الأيديولوجي أو الحضاري)، كما انه قد يكون عنيفا وقد لا يتسم بالعنف أحيانا، قد يكون مستمرا وقد يكون متقطعا لكنه بشكل عام يقترن بطول فترته الزمنية، كما يقترن بتعدد أبعاده مقارنة بالنزاع الذي عادة ما يشمل جانبا أو جوانب محددة عسكرية، اقتصادية، وسياسية...،ومع ذلك فان الصراع غالبا ما يبقى بعيدا عن اللجوء إلى الوسيلة العسكرية.

2/ **التوتر** :Tension

التوتر يشير إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح ، أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير انه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض .

والتوتر حالة سابق على النزاع، وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع، و أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع، إلى جانب ذلك فان التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير، قد تكون بدورها عاملا مساعدا على أو رئيسا لحدوث النزاع طالما انه تؤثر على عملية صنع القرار.[1]

---

(2) عليوة السيد، إدراة الأزمات و الكوارث (مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي)، القاهرة، دار الأمين للنشر و التوزيع، ط2002،2، ص13.

(3) جيمس دورتي، رو برت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي،الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى،1985، ص،140.

(4) نفسه، ص 140 نفسه، ص 140.

3/ الأزمة: Crisis

مجموعة ظروف وأحداث مفاجئة تنطوي على تهديد واضح للوضع القائم، لها انعكاسات هامة على النظام الدولي، توصف أحيانا بأنها "حمى العلاقات الدولية"، و الأزمة هي مرحلة اكثر تقدما من التوتر، وعرفها **هيرمان** Chales Herman بأنها " تهديد كبير ومفاجئ ، في وقت قصير "[2]

ويقول آلان فيرغسون أن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وتتميز الأزمة حسب هيرمان بثلاث خصائص رئيسة :

1. **المفاجئة**: حيث تحمل طابع المفاجئة لصانع القرار أو حتى للملاحظ البسيط.
2. **التهديد العالي للأهداف**: أي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الأخر.
3. **ضيق الوقت المتاح للتصرف**: أي أن صاحب القرار لديه اهتمامات أخرى، وليس له الوقت والمعلومات الكافية للتصرف.

إلى جانب هذه الصفات، تتميز الأزمة بكثرة الأحداث فيها و قصر مدتها، وإن لم يتم إدارتها بشكل مقبول قد تؤدي إلى حرب .

3/ الحرب : **War**

الحرب هي أعلى مستوى يمكن أن يبلغه النزاع، حيث يصل الطرفان إلى درجة التصادم العسكري المباشر، باستخدام مختلف أساليب الإكراه المادي.

يعرف كيـــلمان هربرت الحرب بأنها "فعل اجتماعي داخلي من جهة، وبين المجتمعات من جهة ثانية، وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي"[1]

أما غاستون بوتول G. Bouthoul فيقول:" الحرب هي نضال مسلح و دام بين جماعات منظمة". [2]

فالحرب هي عبارة عن نزاع مسلح بين طرفين أو اكثر بهدف فرض توجهات معينة، وهي حسب كارل فون كلاوزوفيتز استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

وفي التفريق بين الحرب والنزاع هناك رأيين:

---

[1] نفس المرجع،ص ص(140-141)

[2] ناصف يوسف حتي،النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 183.

[1] دورتي جيمس، روبرت بالستغراف ، مرجع سابق،ص 143.

[2] بوتول غاستون، هذه هي الحرب، ترجمة محمد قنواتي، القاهرة، منشورات عويدات، ط1، 1981، ص 42.

الرأي 1 : يقول بأن النزاع المسلح أشمل من الحرب ،لأن قبل الوصول الى الحرب يمكن أن نمر عبر مراحل متعددة يشملها النزاع ولا تشملها الحرب . الأكاديمي

الرأي 2 : الحرب أشمل من النزاع كونها أوسع نطاق وقد تدوم مدة طويلة والنزاع في هذه الحالة ما هو إلا مرحلة أولية قد تسبق هذه الحرب طويلة المدى

و هناك من يقول أن الحرب والنزاع تستعملان معاني مختلفة كوصف مظاهر مختلفة (حرب استباقية وليس نزاع استباقي ، كما نقول نزاع حدودي وليس حرب حدودية).

أما الصراع فانه لا يؤدي إلى غلبة أي طرف كما يمكن تحطيم الطرف الأخر دون فرض الإرادة عليه في حين الحرب لها صورة واحدة والصراع له اوجه عدة (تصاعدي تنازلي) حيث يمكن إدارة الصراع والتكيف معه .

وبشكل عام؛ تدخل مفاهيم التوتر الأزمة والحرب في إطار النزاع، وغالبا ما تكون المراحل المختلفة لتطوره، أما مصطلح الصراع فيطلق في الغالب على التناقضات الأيديولوجية والسياسية والحضارية، ولا يصل في الغالب إلى مستوى الصدام العسكري المباشر فقط في صورة حروب متقطعة او محدودة.

المبحث الثـــاني: مستويات تحليل النزاع الدولي:

النقاش حول مستويات التحليل في حقل العلاقات الدولية يشغل حيزا هاما من الحوار بين الاتجاهات النظرية المختلفة منذ خمسينات القرن الماضي، بالنظر إلى أهمية هذه المسالة في تنظيم الطروحات وتفكيك المسائل المعقدة في العلاقات الدولية ، ومع ذلك، وحتى الآن، ما زال هناك غموض كبير في فهـــم" المستويات**" بسبب عدم التمييز بين مصادر التفسير و أغراض التحليل** .

المطلب الأول: مسألة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية :

مشكلة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية تجد جذورها في تعدد الأسباب التي تقف وراء الأحداث في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وهي الأسباب التي تقع في اكثر من مستوى.

باري بيزان **Barry Busan (1995) في رصده لمختلف جوانب المشكلة ؛ يخبرنا بسهولة وضع بيان لثلاث أسباب كامنة وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية، حالة اللا أمن الفرنسية، الانتقامية**

الألمانية، الإختلال الحاد في ميكانيزم توازن القوة ،هذه التعددية السببية حسب بيزان **لا تقع في مستوى عيني واحد، الأسباب الفرنسية والألمانية ذات نمط عيني واحد، وتتعلق بسلوك وحوافز كل "**دولة** " ،لكن اختلال ميكانيزم توازن القوة ،هو خاصية"** النظام الدولي**" ،وليس الدول، وإذا قلنا أن الحرب كان سببها هتلر، سيكون بذلك مستوى عيني ثالث وهو"** الفرد**" .**[1]

مع ذلك مشكلة مستويات التحليل هي حول كيفية تحديد ومعالجة الأشكال العينية المختلفة التي يسمكن من خلالها إيجاد مصادر التفسير للظواهر التي تتم ملاحظتها، كم عدد مستويات التحليل ؟ ماهي ؟ ، وعلى أي أساس تم الأخذ بها ؟.

جذور المسألة :

بيزان• **يرجع بروز المسألة على ساحة العلاقات الدولية إلى الخمسينات من القرن الماضي،كنتاج للثورة السلوكية، التي سعت إلى إدخال منهجية وصرامة العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية، من خلال التأسيس لمقترب أكثر علمية مرتكز على وقائع الملاحظة، القياسات الكمية واستخدام الفرضيات ..، وبخصوص العلاقات الدولية يعزى إلى ثلاث مفكرين أمريكيين إدخال مسألة مستويات التحليل إلى الحقل وهم** كينيث والتز ،مورتن كابلن **M.Kaplan** ، وديفيد سينغر **D.Singer** .[1]

مستويات التحليل الثلاث السابقة مستنبطة في جزئها الأكبر من عمل والتز الكلاسيـــكي "الفرد، الدولة و الحرب**" 1959(مبني على أطروحة 1954) ،حيث أستنتج والتز ثلاث مستويات للإجابة عن سؤاله"** لماذا الحرب ؟**"(Why War ?) ،وهي طبيعة البشر ، طبيعة النظام الداخلي، و النظام الدولي.** [2]

مورتن كابلان في كتابه"النظام و المسار في السياسات الدولية**" 1957، حاول وضع تيبولوجيا لأشكال النظم الدولية على أساس نماذج توزيع القوة و/أو تشكيل الأحلاف، وبعدها استنتاج فرضيات حول السلوك بناءا على هذه النماذج، وفي الوقت الذي يعطي فيه والتز**

---

(1) Barry Buzan, The level of Analysqis Problem in Internatiuonal relations Reconsidered, in Booth and Smith, International Theory Today ,Pennesylvania satate university press, 2nd edition, 1997, pp 198-199.

• باري بيزان Barry Buzan هو مدير ابحاث السلام بجامعة كوبنهاغن، وهناك خلط واضح بينه وبين باري بوزن Barry R. Posen الذي هو استاذ العلوم السياسية بجامعة Massachusett وهو أحد أقطاب المدرسة الواقعية، واعتمدنا في هذا البحث على مراجع لكليهما.

(1) Ibid, p.p (200-201).

(2) Jean Bethke Els, International Politics and Political Theory, in Booth and Smith, Op.Cit, p265.

الأهمية لمستوى النظام الدولي، يمنح كابلن الأهمية التحليلية لمستوى الدولة، وهو ما وضع أسس المحاورة القائمة اليوم.(3)

إشكالية العدد و المعايير:

جوهر المشكلة يتمحور حول الاختلافات في تحديد عدد المستويات ، الاتفاق على مستويات معينة ، و أخيرا المعايير التي يتم من خلالها تحديد هذه المستويات .
والتز في عمله الأصلي يستخدم ثلاثة مستويات :الفرد ، الوحدة أو الدولة ، و النظام المعرف في إطار بنيته الفوضوية ، سينغر يقدم مستويين : الدولة و النظام ، لكنه يقر في الوقت ذاته باستخدام التوجهات الأكثر شيوعا ، مع أن هذا لا ينفي وجود مستويات أخرى قد تكون اكثر أهمية في التحليل .

والتز **في عمل لاحق توصل إلى نتيجة شبيهة بتلك التي جاء بها سينجر ، حيث وضع نظريات السياسات الدولية التي تعتمد على المتغيرات في المستويين الوطني و الفردي في إطار ما يسميه** بالنظريات الاختزالية **Reductionist Theories، أما النظريات التي ترجع الأسباب إلى خصائص و متغيرات النظام الدولي فهو يضعها في إطار ما يسميه** بالنظريات النظمية **SystemicTheories.(4)**

اقتفاء لأثر والتز و سينـــغر، **أغلب باحثي العلاقات الدولية يقبلون بوجود على الأقل ثلاثـــة مستويات ؛ الفرد** (**غالبا ما يتم التركيز على صانع القرار**)، **الوحدة** (**عادة الدولة، لكن أيضا أية مجموعة من البشر محددة كفاعل**)، **وأخيرا النظام، وهذا التصنيف يمنح الأفضلية للجوانب الإبستمولوجية على الجوانب الأنتولوجية .(1)**

ومع ذلك، هناك من المفكرين من يرى ضرورة إحداث تقسيمات فرعية خصوصا في المستوى الأوسط من هذا التقسيم القاعدي، بعض الكتاب يدمجون مستوى" بيروقراطي **" بين الفرد والوحدة** (**روبرت جيرفيس**)، **البعض يدخل مستوى "**المسار **" Process بين الوحدة والنظام لمراقبة الفرو قات بين التفسيرات القائمة على طبيعة الوحدات، وتلك القائمة على**

---

(3) Op.Cit, p..201. Barry Buzan,
(4) Kenneth N.Waltz, Theory of International politics,Reading,Mass,Addison Wesley,pp(19-60).
(1) Barry Buzan , Op.Cit, p.203

ديناميات التفاعلات بين الوحدات (بيزان، غولدمان)، **والبعض الآخر يرى بضرورة تقسيم المستوى الثالث** (**النظام**) **إلى صنفين مختلفين؛"**البنـــــية**" و "**القدرة التفاعلية**" Interaction Capacity** ،**ويقصد بها مستوى النقل، الاتصال والقدرات .**

جيمس روزنو له مشروع خاص، حيث يقترح 05 مستويات للتحليل، المستوى الفطري Idiosyncratic ، مستوى الدور، المستوى الحكومي،الاجتماعي و النظمي(1966)،وفي عمل لاحق (**1992**) **يحدد ثلاث مستويات للتحليل؛** المستوى الجزئي **Micro**(**الأفراد**)،المستوى الكلي**Macro**(**النظام الفوضوي**)، **و النظم الفرعية المتعددة المراكز**)، **وأخيرا المستوى** الكلي-الجزئي **Macro-Micro** (**البنى الداخلية للسلطة أو الدولة**).[(2)]

باري بيزان يؤكد على إمكانية تفادي هذا الغموض من خلال فهم جينيالوجيا هذا الخلاف، وسببه هو ارتكاز هذه المقترحات إلى مشروعين متداخلي بصدد تحديد المستويات؛ أحدهما "أنتولوجي" ينظر إلى المستويات اعتبارا من أنها "وحدات مختلفة للتحليل"، والآخر "إبستيمولوجي" يرى بأنها" أشكال المتغيرات التي تفسر سلوك وحدة معينة".[(3)]

الأول، وهو الأبسط، يرتكز على اعتبار المستويات وحدات تحليلية مرتبة وفق سلم مكاني؛ (من الأصغر إلى الأكبر، أي من الفرد إلى النظام)، ووفقا لهذا المفهوم مصطلح "المستويات"يشير مجال من التدرج المكاني؛ المستويات هي إذا مواقع تتضمن نتائج ومصادر التفسير معا.
في الجانب الآخر، يتم فهم المستويات كأنماط أو مصادر مختلفة لتفسير الظاهرة الملاحظة، حيث البنية، المسار،و القدرة التفاعلية، مع إمكانية إحداث تقسيم فرعي بداخلها، يمكن اعتبارها كمصادر للتفسير سواء على مستوى الفرد، الدول أو النظام.

بناءا على ما سبق، فإن التمييز بين وحدات التحليل ومصادر التفسير يحل بعض الخلاف حول كم عدد وماهي مستويات التحليل،إدخال مستويات التحليل إلى العلاقات الدولية من قبل والتز، سينغر، وكابلن يمكن فهمه ضمن إطار "مستويات التحليل"،أي وفق المنظور الأول، حيث يتم تصنيف المستويات على طول طيف؛ من الفرد عبر البيروقراطية و الدولة إلى الإقليم (**النظام الفرعي**) **والنظام، نتناولها تباعا في العناصر الثلاثة التالية.**

---

(2) James N.Rosnau, The United Nations in a Turbulent World,Lynne Rienner Publisher 1992, pp(14-20).
(3) Barry Buzan , Op.Cit, p.203-2004).

في أي حقل من حقول الدراسة، سواء في العلوم الاجتماعية أو الطبيعية، هناك طرق كثيرة يمكن من خلالها تصنف وترتيب الظاهرة موضوع الدراسة للأغراض المتعلقة بالتحليل، فالإنسان الباحث يترع إلى التركيز على الأعضاء أو على الكل، على الفروع أو على النسق، وبتعبير "**سينغر**"؛ يختار بين الزهور أو الحديقة، بين الأشجار أو الغابة، أو بين السيارات وحركة المرور.[1]

يمكن تصنيف نظريات العلاقات الدولية في إطار أنماط عديدة، على أية حال، سنميز التفسيرات المختلفة حول السياسات العالمية، وبشكل اكثر تحديدا الجهود النظرية لتحديد أسباب الحرب وشروط السلام، حسب المستوى الذي تقع ضمن إطاره الأسباب، سواء الفرد، الجماعة أو الدولة، و النظام الدولي.

المطلب الثاني: الفرد كسبب للتراع :

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من الفكرة التي مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب والتراعات التي تعرفها البشرية، وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه، فهي تحاول فهم الكل"ظاهرة التراع الدولي" من خلال الدراسة السيكولوجية لأعضائها.[2]

1- الفلاسفة التقليديون:

أدرك كل من **أفلاطون** (**427-347 ق.م**) ، **وأرسطو** (**374-322 ق.م**) أن الحروب متأصلة في النفس البشرية وهي نتيجة تغلب الأهواء والميول على العقل وان حلها يبدأ من ضرورة تثقيف الإنسان لتغليب العقل على الأهواء والرغبات .[3]

أما **اكزينوفون Xenophon** (**426-354 ق.م**) فركز على الدور الأساسي الذي تلعبه العواطف على حساب العقل ورأى أن الحرب تهدف إلى انتزاع الإعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير ، وأن الحصول على إعجاب وتقدير الغير هي رغبة متأصلة في الإنسان .[4]

أما **سانت أوغسطين ST.Augstin** (**354-413 ق.م**) اعتبر أن الأهواء والرغبات تسيطر دائما على العقل وان الإثم متأصل في الإنسان منذ أيام آدم وحواء ، والتراع هو نتاج عن تركيبة الطبية

[1] David Singer, The level of analysis problem in international relations, in Klaus Knarr and Sidney VerboPrinecton, university Press, 1961 p.82.
[2] Kenneth Waltz, Thory of international Politics, Op.cit,p.18
[3]: ناصف يوسف حتى ، المرجع السابق الذكر ، ص 306 .
[4]: نفس المرجع ،ص305.

البشرية التي تتسم بالعجز والقصور في العواطف، ويظهر ذلك في مشاعر من نوع العنف ، حب الانتقام، العداء المستحكم والتوق الشديد للقوة .[1]

فنجد هنا أن أوغسطين يتفق مع أرسطو وأفلاطون في فكرة واحدة مفادها أن الرغبات والأهواء تسيطر على العقل البشري وهي على أساسها تنتج الحروب والنزاعات، كما اعتقد **توماس هوبز** (**1588–1679**) أن الحرب مغروسة في طبيعة الإنسان والمجتمعات البشرية، وسببها وجود رغبة عامة لدى الجنس البشري وهي الخلود والرغبة المستمرة في الاستحواذ على القوة .[2]

ويرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا بالموت، والعهود أو المواثيق التي لا تضللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان .[3]

أما الفيلسوف **سبينوزا Spinoza** (**1632–1677**) فتفسيره للعنف يرجع إلى ما يعتبره بالنواقص في الشخصية البشرية، حيث تتغلب الأهواء على العقل في أكثر الأحيان وتحمي المصالح الحقيقية للدول وللأفراد.

من جهة أخرى، عالم اللاهوت الأمريكي **راينولد نايبور** (**1892–1971**) ينطلق من الفكرة الدينية حول الإنسان الملطخ بالخطيئة الأولى، ولهذا فهو مهيأ للشر، والخطيئة عنده تنبع من القلق الشديد، وهذا القلق الشديد هو الملازم الحتمي لهذا التناقض الظاهري الذي يعيشه الإنسان بين الحرية والتقييد.

ويقول نايبور:" إن سعي الإنسان لاغتصاب عرش الله يحتم عليه أن يخضع حيلة الآخرين لإرادته وهكذا يقدم على ظلم حياة الآخرين." والى جانب ذلك فان لدى الإنسان إرادة الحياة التي تؤدي به للسعي نحو القوة، وحيث أن إرادة الحياة تتجاوز مجرد ضمان الوجود المادي–البقاء– فإنه سيسعى لتحقيق أمنه ضد مخاطر الطبيعة والتاريخ عن طريق زيادة قوته الفردية والجماعية .

كذلك يعتبر انه لا يمكن استئصال الإثم والشر من المجتمع نتيجة وجودهما في الطبيعة البشرية، خاصة نتيجة أنانية الإنسان، وبالتالي استحالة السيطرة على الحروب وإلغائها بالوسائل العقلانية، فكل ما يمكن أن يفعله الإنسان هو محاولة تفادي الدخول في النزاعات.

---

[1]: نفس المرجع، ص306.

[2]ميرل مارسيل،سوسيولوجياالعلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة،القاهرة، دار المستقبل العربي،ط 1، 1986، ص35 .

[3] فريد زكرياء، من الثروة إلى القوة ،الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي،ترجمة رضا خليفة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر:1999 .

من جهته الفيلسوف الألماني **فريدريك نيتشه Nietsche** (**1844–1900**) يرى أن الإنسان هو السلطة الأعلى في إدارة شؤونه ، ولا يوجد قانون أو عرف أو شيء آخر يعل قوته ، ويعتبر أن الاضطراب موجود في عقل الإنسان فالقوة تطبع حياته، والأقوى هو الذي يسيطر فلا مكان للسلام أو للعدل في العالم، والوجود الإنساني هو صراع دائم ومتواصل.

ونستخلص من هذا الاتجاه أن النزاعات سببها الإنسان وهي متأصلة في روحه وناتجة عن رغباته وميولا ته الشخصية، إن الأقوياء على شاكلة واحدة جميعا، كما جاء نفي كتابات **مايكل ماندلباوم Michael Mandelbaum** :" إنهم يتوسعون، إنهم يرسلون جنودهم وسفنهم وعملاءهم المعلنين والسريين إلى الخارج، لأنهم يشنون الحروب، ويحرسون الحدود ويديرون أقاليمها وشعوبها من مختلف اللغات والعادات والعقائد ، بعيدا عن عواصم بلادهم ، إنهم يفرضون النفوذ على الأجانب بطرق مختلفة ، إن الأقوياء يفعلون بغيرهم ما لا يستطيع غيرهم أن يفعلوه بهم." [1]

فمذ تأكيدات ثوسيديس قبل أكثر من ألفي عام في حوارات ميليان بأن الأقوياء يصنعون كل مل تمكنهم القوة من صنعه، لقد دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل بأن طبيعة الإنسان وما تمليه الفوضوية في النظام الدولي يؤديان إلى ما اسماه **فريدريك الأكبر** المبدأ الدائم للحكام : أن يتوسعوا إلى أقصى حد تسمح به قوتهم .[2]

ب– النظريات السيكولوجية :

إن مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة النزاع الدولي تعطي للتفسيرات السيكولوجية دورا مهما، فعلماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء الأحياء والانثربولوجيا يصبون اهتمامهم على سلوك الأفراد، ويترعون لتفسير السلوك الإنساني على انه نابع من البناء الذاتي للإنسان، حيث يرى أن التوترات في السلوك نتاج لتأزم ذاتي يسقطه على الوضع الاجتماعي الخارجي، ويمكن تحديد التفسير السيكولوجي بناء على الاتجاهات الثلاثة التالية:

أولا: الاتجاه الذي يربط بين النزعة إلى العدوان والطبيعة الإنسانية ويتزعم هذا الطرح كل من **سيغموند فرويد S.Freud** الذي قدم تفسيرا لأسباب النزاع الدولي في نطاق ما اسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير ، واعتبر أن أساس هذه النزعة هو غريزة حب التسلط والسيطرة والانتقام عند الإنسان التي لا يجد لها مكانا لتطبيقها، وإرضاء هذه الرغبات إلا عن طريق الحروب والصراعات ،

---

(1) فريد زكرياء ، من الثروة إلى القوة ، مرجع سابق.ص ص (9-10).
(2) نفس المرجع السابق، ص ص(27-28).

هذا ما ذهب إليه كينيث وولتز حين اعتبر أن النزاعات والحروب تحدث نتيجة الدوافع الأنانية للإنسان بقوله:" الحروب ما هي إلا نتاج لأنانية وسذاجة الإنسان . " وأن ما عدا هذه العوامل فهو ثانوي، ولا يجب أن ينظر إلا من خلال المنظار السيكولوجي .

وعليه فان الإنسان عدواني وأناني بطبعه ، وهذه العدوانية هي سبب لحدوث النزاعات الدولية وهي متأصلة في النفس الإنسانية ، وهذا ما جعل هذا الطرح يتعرض للانتقادات لأنه لا يوجد من يبرهن على عدوانية الإنسان هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن حصر أسباب النزاع في الدوافع إلى التسلط وحب السيطرة لا ينطبق على كل النزاعات، ومن يستقرئ التاريخ يجد أن الكثير من القادة لجأ إلى الحرب كونها آخر البدائل المتاحة لديه وهذه لحماية المصالح الوطنية .

ثانيـــا: الاتجاه الذي يرى أن السلوك العدواني هو نتيجة مترتبة على الإحباط، كما يؤكد ذلك **جون دولر D.Doller** انطلاقا من فرضية مفادها أن العدوان نتيجة حتمية للإحباط ، ويعرف جون دولر الإحباط على انه اضطراب يقع في سلوك الفرد عند عدم تمكنه من تحقيق أهدافه التي سطرها وسعى إليها.

والإحباط حسب هذه النظرية يتشكل حينما يبدأ الفرد في تعبئة طاقاته بما يتناسب وما يتطلبه هدفه منها، غير أن هذه الطاقات إذا قوبلت بالفشل فإن الفرد يعبر عنها في شكل عدواني ، ومن هنا فالعدوان يستوجب إدراك الحرمان والذي يفترض أن يهدد شخصية أو حياة الفرد وهذا الشرط –الإدراك- يفتح مجالا لأن يتمكن الفرد من كبح عدوانيته بإدراكه ما ينتظره من عقاب .

ومن دعاة هذا الاتجاه أيضا **بركويتز Berkouitz** الذي اعتبر أن إدراك الإنسان أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا يتحول بدوره إلى دوافع للعدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتا غير مقبول بينما تتمنى أن يكون لها مثلا :(مستوى حياة اقتصادية واجتماعية معينة، درجة من المشاركة السياسية). وبين ما هو قائم ، فبقدر ما يكون الحرمان والإحباط كبير ومستمر بقدر ما تكون إمكانية اللجوء إلى العنف وبالتالي إمكانية نشوء النزاع متوفرة وبقدر ما تكون حدته كبيرة(1).

ثالثـــا: الاتجاه الذي يربط بين المعتقدات القومية وبين ظاهرة النزاع الدولي الذي ينتج إما بتكوين تصورات سلبية اتجاه الأطراف الأخرى (الصورة الذهنية).

---

(1): ناصف يوسف حتى، مرجع سابق الذكر. ص310.

حيث يرى كينيث بولدينغ: أن سلوك المؤسسات السياسية المعقدة يحدد من خلال قرارات تتضمن اختيار الوضع الأفضل من بين سلسلة من البدائل، وهذا الاختيار الأفضل في الحقيقة نتيجة لما هو في ذهن صانع القرار، وهذه الصورة نتيجة لكم من المعلومات تلقاها في فترات سابقة .

كما يمكن أن ينتج نزاع عن طريق استمرار الاحتفاظ بفكرة ثابتة عن الأمم الأخرى دون محاولة تغييرها حتى ولو تغيرت هذه الدول، مما يؤدي إلى تكوين المشاعر العدائية والدخول في نزاعات وهذا ما يؤكد مفهوم الصورة المعاكسة **Miroir images** وهذا ما أكده مثال **يوري برونفينبرينر** عن اعتقاد المواطنين الأمريكيين والسوفييت بصور متعاكسة اتجاه بعضهم البعض.[1]

المطلب الثالث :الدولة كسبب للنزاع

مستوى التحليل الآخر الذي نحن بصدد دراسته يتعلق بالدولة القومية، أو الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وهو المستوى الذي تم في البداية التركيز عليه بشكل مسرف من قبل الباحثين الغربيين، وهو الاتجاه الذي هيمن تقريبا على كل الكتابات و الجامعات الانجلوسكسونية.

1/ المدرسة الواقعية الكلاسيكية:

يركز التيار الواقعي على المصلحة القومية كمستوى تحليل أساسي للعلاقات الدولية، حيث ترى الواقعية في الصراع نتيجة للتضارب بين مصالح الدول، وان مفهوم القوة هو مفهوم الرئيسي في تفسير السلوك الدولي، وان المصطلحات والتعابير القانونية ليست سوى ستارا يختفي وراءه محرك العلاقات الدولية وهو القوة.[2]

وبالنسبة لدعاة الواقعية التقليدية فان الأمة تحدد مصالحها "بلغة القوة"، وفي حين أن هذه العبارة منقولة عن هانس مورغنثو فان لها أصلا عريقا منذ تأكيدات ثوسيديدس قبل ألفي عام في حوارات **ميليان** بان الأقوياء يفعلون كل ما تمكنهم القوة من صنعه، وتشير القوة في هذه الصياغات إلى الموارد المادية المتاحة للامة.[3]

---

[1]: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف : مرجع سابق الذكر ، ص ص 216-217.
[2] عبدالرحمان محمودي ، النزاعات العربية العربية ، ص38.
[3] فريد زكريا، من القوة الى الثروة، مرجع سابق، ص(27-28).

ويقول مورغنثو عن ارتباط هذه النظرة بظاهرة التراع الدولي:" أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبقي أو السلام العالمي، ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كافة الدول لتحقيق مصالحها ...بل على العكس، فهي تفترض صراعا مستمرا، أو تهديدا مستمرا"[1]

نيكولاس سبيكمان يعتقد من جهته أن ما يميز العلاقات الدولية هو التراع وليس التعاون، وان العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية تمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي، وان الدول تبقى إما لأنها قوية، أو لان دول أخري تتولى حمايتها، وهذا يقودنا إلى تأكيد عبارة **تيلي Charles Tilly** الشهيرة "الحرب صنعت الدولة، والدولة صنعت الحرب".[2]

جورج كينان G.F.Kenaan يركز على الفروقات بين الدول المختلفة كسبب لنشوب التراعات بينها، فهو يعتقد أن افتقاد التجانس الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو الذي يتسبب في اندلاع الحروب.[3]

يفترض غراهام اليسون أن البيروقراطية تصوغ السياسات التي تنفع قدما مصالحها وميزانياتها وإزاء هذه التزعة للبيروقراطية، فانه يفسر سلطة الدولة في سياستها الخارجية كمحصلة الدفع والجذب فيما بين الهيئات.

2/المدرسة الماركسية :

ترى الماركسية في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحرك الأساسي لسلوك الدولة، وتكون السياسة الخارجية بهذا الشكل انعكاسا لمصالح وصراعات الطبقات داخل الدولة، أي أن التراعات الدولية لا تجد مصدرها إلا في الصراعات الطبقية داخل الدول المعنية، وعلى المستوى الدولي، فالماركسيون يعتبرون أن الرأسمالية هي التي تسببت في الصراعات الدولية، وانه لا يمكن التخلص من هذه الظاهرة إلا بتخلص "**البروليتاريا الموحدة**" من النظام الرأسمالي.[4]

يدعي **لينين** أحيان أن الرأسمالية تسبب الاستعمار والحروب، ويحاج قي أحيان أخرى بان الرأسمالية تفسر فقط نزعة الأمـــم إلى الإمبريالية، وان المنافسة وتوزيع القوة يفسران لماذا تؤدي هذه التزعات إلى الحرب ، فالنمو الهائل للقوة الاقتصادية والعسكرية للدولة يدفعها إلى محاولة الحصول

---

(1) روبرت بالستغراف،مرجع سابق،ص، 69.
(2) فريد زكريا، من القوة إلى الثروة، مرجع سابق، ص،36
(3) محمودي عبد القادر، مرجع سابق، ص-ص(43-45).
(4) نفس المرجع سابق،ص،49.

على مكانة افضل في النظام الدولي ، فكل إضافة جديدة تقريبا إلى صفوف الدول الكبرى تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي والحرب، فالحرب البوليبونيزية قبل اكثر من آلفي عام يرجع سببها بكلمات توسيديدس الشهيرة إلى"نمو قوة أثينا والخوف الذي سبب ذلك في إسبرطة، **إدوارد هالي كار** يصور هذه الحالة "مشكلة التغيير السلمي" بأنها المعضلة المركزية للعلاقات الدولية.

ويعتقد الماركسيون أن الطبقة الحاكمة هي التي تتخذ القرار بالدخول في الحالة التنازعية أو الحرب، فالبرجوازية تؤلف القطاع الرئيسي من صناع قرارات السياسة الخارجية في العالم المعاصر، بل أن بقايا الطبقة الأرستقراطية للنظام السابق هم الذين كانوا يملؤون الوظائف العسكرية والدبلوماسية والحكومية الأساسية.[1]

بشكل عام، النظرية الماركسية لا تعتبر النزاع الدولي ظاهرة مستقلة، ولكنها؛ وعلى غرار الظواهر الأخرى-كالدين والسياسة-والأفكار –تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع، وعلى هذا الأساس، فان العلاقات الدولية إنما تعكس دائما الصراع من اجل الثروة، ومن هذا المنظور فإن السياسات الخارجية للدول المصنعة تعكس من جهتها مصالح رأسمالية داخلية تعمل على تمريرها بتسخـــير دبلوماسية الدولة.[2]

3/ نظرية الاحتياجات الإنسانية: Basic human needs theory

عبارة عن مقاربة Approach تحاول فهم الاتيولوجيا التي تقف وراء حدوث وانتشار النزاعات على صعيد المجتمعات المختلفة، من خلال التركيز على وجود حاجات عالمية محددة وجب إشباعها للأفراد والجماعات للوقاية من أو لحل النزاعات المدمرة ، وغالبا ما يتم نسب هذه المقاربة إلى المفكر الأسترالي **جون بيرتون** John Burton [*] مع انه ليس أول من تحدث عنها، ومن أهم روادها، الباحث الاجتماعي **ابراهام ماسلو** A.Maslow ، **مارشال روزنبيرغ** M.Rosenberg و **مانفريد ماكس نيف** M.Max-Neef .

جون بيرتون يشدد على 08 حاجيات أساسية وجب توفيرها لاستخلاص سلوك عادي للأفراد والجماعات، وتتضمن الاحتياجات الأولية للفرد من اجل العيش والاكتساب وتحقيق الرفاهية، يحاج منظرو هذا المقترب على أن سبب حدوث النزاعات والنزاعات العنيفة هو عدم

---

[1] رو برت بالستغراف، مرجع سابق، ص،183.
[2] نصر محمد عارف، ابستيمولوجيا السياسات المقارنة، ص 315.
[*] يعد اسهام جون بيرتون الاهم في تدعيم اسس هذه المقاربة خصوصا من خلال كتابه (1979):
Deviance, Terrorism and War :The process of Solving Unsolved Social and Political Problems.

توفير الاحتياجات القاعدية للإنسان وان العنف يحدث نتيجة إدراك الأفراد أو جماعات معينة انه لا توجد طريقة أخرى لتلبية مطالبهم ورغباتهم، زكما يوضح روزنبيرغ أن العنف هو التعبير المأساوي عن حاجات الإنسان غير المشبعة، مشددا على أن كل الأفعال المتخذة من قبل الكائن البشري هدفها إشباع حاجاته.

غالبا ما يتم ربط الحاجيات الأساسية للإنسان بحاجات العيش **Subsistence**، لكن هذه النظرة تجعلنا نعتبر الإنسان كائن بيولوجي يسعى فقط للبقاء ، بالرغم من أن هناك فعلا نزاعات سببها حاجيات متعلقة بالعيش لكن اغلبها ذات صلة بحاجيات أخرى، مثل الحماية، الهوية، المشاركة، والتعليم ...، لكن رواد هذه النظرية اختلفوا في تحديد سلم الحاجيات وفق شكل هرمي حسب أولويات معينة.

جون بيرتون طبق نظرية الاحتياجات الإنسانية بشكل فعال على النزاعات السياسية والاجتماعية المعاصرة، مبينا كيف أن إهمال الحاجيات الأساسية على الصعيد العالمي يقود الجماعات المختلفة إلى استعمال العنف للمطالبة بحقوقها وتحقيق حاجاتها، جون بيرتون على خلاف **ماسلو** يعطي الأهمية القصوى للعناصر المتعلقة بالثقافة والتعليم، ومن ابرز الحالات التي طبقت فيها هذه النظرية، هي دراسة بيرتون للنزاع في سريلانكا وسلوك جماعة **التاميل (Tamil)** الانفصالي في شمال شرقي سريلانكا.

الدراسات التي تركز على المستوى الوطني في تفسير الظواهر الدولية تركز على عمليات صنع القرار، وطبيعة النظم السياسية والبيروقراطيات المختلفة داخلها، جماعات المصالح والجماعات الضاغطة، وينبع ذلك من اعتقادها أن أي شكل من أشكال الظواهر في العلاقات الدولية كالنزاع و التعاون والتكتل والأحلاف هي في الحقيقة الأمر نتاج لقوى داخل الدولة، بغض النظر عن المتغيرات الدولية، أي بمعنى أن منظرو هذا المستوى يأخذون في حساباتهم المستوى الجماعي في الدولة، أي ينظرون إلى الموضوع من زاوية المجتمع والدولة بصدد البحث عن مصادر النزاع.

المطلب الرابع: النظام الدولي كسبب للنزاع:

يرى أصحاب الطرح النظمي أن أهم فاعل في النظام الدولي هو الدولة-الأمة Nation-State، ومجموع هذه الأخيرة "الوحدات" و التفاعلات الحاصلة بينها يشكل لنا النظام الدولي، الذي هو المستوى الرئيسي لتفسير مختلف الظواهر في العلاقات الدولية.

فالتركيز على مستوى التحليل النظمي يسمح بكشف أشكال التفاعل بين الفاعلين في النظام الدولي، كأنماط تشكيل وفض الأحلاف و التحالفات ، الحفاظ على الاستقرار، الأزمات والحروب وتوازنات القوى ، وهي كلها ظواهر كلية تقع في المستوى فوق الوطني.

ينطلق أصحاب الطروحات التي ترتكز على مستوى النظام الدولي في التحليل من حالة الفوضى كمعطى مسبق في النظام الدولي، ويترتب عن ذلك إغفال الاختلافات على مستوى الوحدات وغض النظر عن خصائصها الداخلية ويتبنى هذا الطرح بشكل خاص أنصار الاتجاهات الواقعية و اللبرالية ونظرية النظم.

فالواقعية الجديدة تقترح نظرية شاملة للمنظومة الدولية، حيث تنطلق من مستوى النظام الدولي للتحليل، باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم أفعال الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على الأفعال، فالعنصر الوحيد الذي يتمتع بالأهمية عند والتز هو المنظومة، أما العوامل الأخرى كالسياسة الداخلية، الدين، وعلم النفس تعتبر مسائل ثانوية، معتقدا ان الوضع الفوضوي للعلاقات الدولية يجبر الدول على اتباع سياسات واقعية.[1]

لقد هاجم والتز النظريات التي تقوم قاعدة تحليلها على مستوى الفرد أو الوحدات، معتبرا إياها نظريات تقليصية أو اختزالية Reductionist، وهي النظريات التي تحصر الأسباب على المستوى الفردي أو المستوى الوطني ، [2]

والتز يدافع عن منظور منظومي Systemic ، أي فهم الأسباب المختلفة للظاهرة الدولية انطلاقا من المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة، اذا فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها، هذه الأخيرة غالبا ما تكون مخرجاتها جزءا من العلاقة التفاعلية مع بنية النظام الدولي.[3]

تركز الواقعية الجديدة في تحليل النزاعات الدولية على المستوى النظمي على طبيعة النظام الدولي و الفاعلين الأساسيين، وبواعث السلوك التنازعي للدولة في سعييهم لتعظيم المكاسب المتاحة وتقليل المخاطر، أي تحقيق الأهداف المتمثلة أساسا في ضمان الأمن والحفاظ على وجودها كوحدات مستقلة في النظام الدولي المتسم بخاصية الفوضى.

---

[1] أكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2001.

[2] Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Op, cit,p 18.

[3] كزافييه غيوم، العلاقات الدولية، مرجع سابق.

اللبرالية الجديدة تأخذ أيضا بالدولة كممثل شرعي، وتوافق في الوقت ذاته التصور الواقعي في التأكيد على فوضوية بنية النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدول كفواعل وحيدة وعقلانية، وتأثير ذلك في حدوث التزاعات على المستوى الدولي، ويركز الاتجاه المثالي على العلاقة بين الحروب الدولية ووجود النظم اللاديمقراطية، أو بين الحروب ووجود عوائق أمام التجارة الحرة بين مختلف الدول كما تؤكده فرضيات اللبرالية التجارية.

الاتجاه المؤسساتي ينطلق أيضا من المستوى الدولي في تفسير سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي، غير أن التفكير المؤسساتي يؤكد على أن وحدات النظام الدولي في سلوكها الخارجي، تسعى دوما لتعظيم مكاسبها معتمدة على مبدأ التعاون بدلا من الاعتماد على الذات، وهي تقدم على ذلك متى رأت أن هذا الإجراء يسمح لها بالحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب المطلقة.

لكن الفوضى حسب النظرة اللبرالية لا تعني بان التعاون بين الوحدات المختلفة غير ممكن، وما يثبت ذلك هو وجود وتوسع النظم الدولية.

أنصار نظرية النظم من جهتهم يركزون على المستوى النظمي في تفسيرهم لمختلف الظواهر الدولية، بما في ذلك الظاهرة التنازعية، لقد اعتبر كابلان أن سلوكيات الدول اتجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد الوحدات الأساسية إلى توزيع القوة بينها، فطبيعة النظام حسب كابلان تحدد بدرجة كبيرة سلوكية أطرافه.[1]

أما ماكليلاند فيركز على التفاعل بين الدول بدلا من التركيز على التفاعل بين الدولة ونظمها الفرعية أو دراسة صناعة القرار في السياسة الخارجية، أي انه يركز على التفاعل الذي يجري خارج نطاق "الصناديق السوداء" بتعبير ايستون، ثم يقوم بتحليل هذه التفاعلات التي تجري بين الدول، أما كابلان فيرى أن التغيرات في النظام هي نتيجة التغيير في نظرة الأطراف إلى أهمية الاستقرار أو المعايير التي تحكم هذا النظام.[2]

كارل دوتش يرى انه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية، كلما تلاشت فكرة اللجوء إلى الحرب، ويتبنى كل من دوتش وسينغر الفكرة التي مفادها أن التحالفات تقلل من حرية أطرافها في التفاعل مع الأطراف غير المنضوية في التحالف، وكلما كان عدد الأطراف غير

---

[1] حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق، ص 48.
[2] روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص (119-120).

المنضوين اكثر، كلما كانت إمكانية ازدياد عدد الأعضاء المشاركين في التفاعل في النظام الدولي اكثر، ومع أن التحالف يقلل من حدة ومدى الصراع بين أطرافه، إلا انه يزيد من حدة ذلك مع الدول خارج الحلف.[1]

وفي حين اعتبر البعض أن نظاما هرميا أو أحادي القطب هو الأكثر سلما ، رأى كتاب آخرون مثل كينيث والتز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرار والأقل نزاعات ، ويشير والتز إلى النظام الدولي أثناء فترة الحرب الباردة الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى إلا أن اكثر المهتمين بدراسة تطور النظام الدولي أمثال ريتشارد روزكرينس كارل دوتش، ديفيد سينغر ، ومورتن كابلان، اعتبروا أن النظام المتعدد الأقطاب الأكثر سلما من أي بنية دولية أخرى نتيجة مرونة تغيير التحالفات ووجود عدة أقطاب مما يسهل إحداث التوازن المطلوب ويقلل بالتالي من عدد النزاعات [2]

ويرد كثير من أصحاب مدرسة الواقعية السياسية مجمل مصادر النزاع الدولي إلى المستوى النظمي، ، ويركزون في تفسير السلوكيات النزاعية على مفاهيم استراتيجية كالاختلال في ميزان القوى أو وجود "نزاع قوة" الذي يحدث نتيجة انسحاب قوة كبرى من القيام بدور أساسي سياسي و أمني كانت تقوم به في منطقة معينة أو دولة معينة ، أو وجود موقع جيواستراتيجي هام (دولة، مضيق، بحر)، يشكل نقطة جذب وتنافس عند القوى الدولية والإقليمية مثلا، [3]

نؤكد أخيرا أن هذا الاختلاف في تحديد مصدر التفسير الأساسي لفهم الظاهرة الدولية يقودنا لفهم جزئي لمسالة تباين تفسيرات مختلف نظريات العلاقات الدولية لتفسير الظاهرة الدولية ومسالة النزاع بشكل خاص، كما انه يفسر أيضا عدم وجود نظرية كوسموبوليتانية في حقل العلاقات الدولية بشكل عام.

---

(1) نفسه، ص 133.

(2) ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 322-323.

(3) نفسه، ص 222-224.

المبحث الثالث : التزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة:

من بداية الـــ90 إلى نهاية عام 1999، كان هناك 118 نزاع مسلح على الصعيد العالمي في 80 دولة واثنين من الأقاليم السابقة عن وجود دولة Para-State Regions ، وتسببت في مقتل ما يقارب 06 ملايين فرد، وإذا حاولنا إعاقة التزاع من التصعيد نحو حرب مسلحة، أو على الأقل وضع نهاية لأي نزاع بأسرع ما يمكن، فهذا يقتضي الفهم المناسب للتزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.(1)

سوف نقوم في هذا المبحث بمحاولة فهم التزاعات المسلحة من خلال رصد الوضع العام لتزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة في مستوى أول، ثم على ضوء ذلك، سنقوم في مستوى ثان بمحاولة الوقوف عن ابرز الخصائص التي تتسم بها التزاعات في هذه المرحلة، ونقصد بذلك التحول الكمي والنوعي الذي شكل الميزة الرئيسة لهذه المرحلة.

المطلب الأول: الوضع العام للتزاعات في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة:

تعرف التزاعات الدولية على أنها صدام مسلح مفتوح بين طرفين أو اكثر، تتميز بتصادم مستمر بخصوص مواطن الخلاف حول القوة بشان الحكومة أو إقليم معين(موضوع الخلاف)، ومن بين التزاعات المسلحة الـــ118 التي حدثت خلال الفترة ما بين (1990-1999)، فقط 10 منها يمكن تحديدها بدقة كتزاعات ما بين الدول Inter-state Conflicts ، رغم انه غالبا ما تكون هذه التزاعات هي التي تهيمن على العناوين الرئيسية، وتشكل نظرة الرأي العام حول الكيفية التي تحدث بها الحروب المعاصرة، لكن اليوم التزاعات بين الدول تشكل نسبة ضئيلة من نزاعات فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، 05 من بين هذه التزاعات الـــ10 تدخل في إطار "حروب الاستقلال"،على الرغم من أن المتمردين في اغلب الحروب المعاصرة يعرفون نزاعهم بهذه العبارات، وفي المقابل فان وجود اكثر من 100 نزاع مسلح على المستوى الداخلي في معظمها، أو هي حصريا تقع في نطاق داخلي.(2)

والى جانب هذا التقسيم الثنائي، هناك نزاعان لا يمكن إدماجهما بشكل تعسفي في التصنيف السابق، الأول يتعلق كليا بشان إثيوبي داخلي، لكن ساحته كانت في الصومال، أما التزاع

---

(1) Dan Smith, Trends and causes of ethgnic conflicts,Op.Cit. p 07

(2) Ibid, p 09

الثاني فيتعلق بالحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطي (DRC) ما بين 1998-2000، وهذا الأخير يعد صنفا قائما بذاته،وربما يمكن أن ينظر إليه بشكل افضل كنزاع عابر للحدود، وفي جانب آخر كحرب أهلية حول بقاء **كابيلا** L.Kabila في السلطة، وفي الجانب المقابل حرب دولية بين القوى الإقليمية؛ انغولا، تشاد، ناميبيا، السودان، وزيمبابوي المتحالفة مع كابيلا، في حين رواندا وأوغندا تحارب ضد هؤلاء، ثم ضد بعضهم البعض عام 2000.[1]

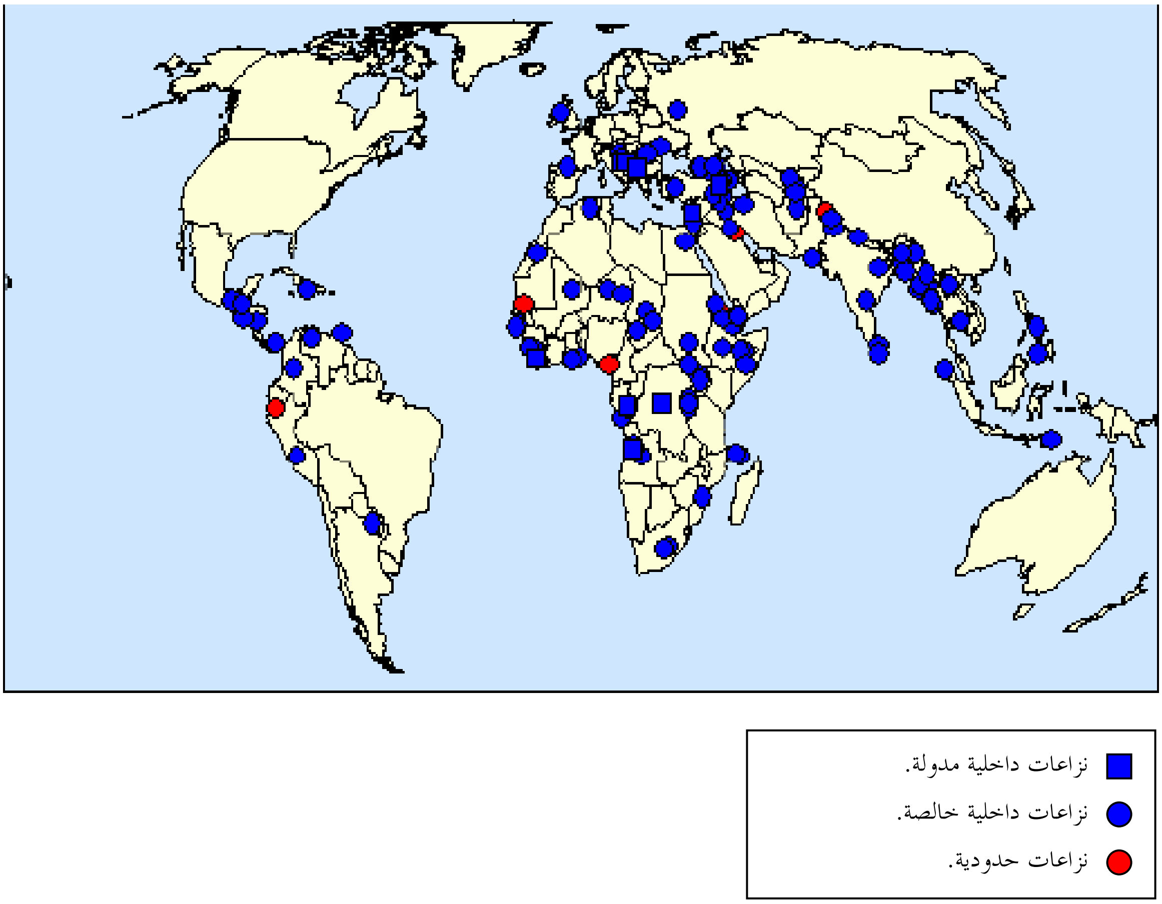
الشكل رقم 01: النزاعات المسلحة 1990-1999.[2]

المنطقة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
آسيا والمحيط الهادي	21	**21**	25	24	23	21	22	24	19	20
أمريكا الوسطى والجنوبية	7	6	5	3	4	5	4	3	3	2
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	7	8	8	9	9	9	8	8	6	4
إفريقيا جنوب الصحراء	17	22	18	18	23	21	18	19	18	16
أوربا	4	10	12	8	6	4	2	3	3	5
المجموع	56	67	68	62	65	60	54	57	49	47

[1] Dan Smith, Op.cit.5-6
[2] Ibid, p.6

كما يوضح الجدول رقم 01، العدد السنوي للتزاعات على المستوى العالمي تصاعد بشكل حاد في بداية الـــ90، من 56 عام1990 (و47 عام 1989)، إلى 68 عام 1992، وفي هذه السنوات، التفاؤل الأولى بانتهاء الحرب الباردة سريعا ما حل محله تشاؤم جديد، حيث أصبحت أوربا، واحد من اكثر المناطق اضطرابا في العالم، وتمركزت التزاعات المسلحة بشكل خاص في منطقتي البلقان والقوقاز، في سياق عملية التفكك في يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي.

هناك العديد من الاعتبارات التي تحكم نزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة، لكن التزاعات القديمة أصبحت اكثر بروزا في هذه الفترة، التزاعات المسلحة النشيطة عام 1999 كان عمر 66 % منها اكثر من 05 سنوات، و30 % منها استمر لأكثر من 20 عاما، هذه التزاعات الطويلة ثبت صعوبة وضع نهاية لها، ولذلك فان العالم ليس صحيحا من انه في إطار الدخول إلى عصر جديد اكثر سلاما.[1]



[1] Dan Smith, Trends and causes of ethgnic conflicts, Op.Cit,p 03

الشكل رقم 02: التوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة (1989-2000).[2]

المطلب الثاني: خصائص النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة:

الميزة الأساس للنزاعات المسلحة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، هي طغيان النزاعات داخل الدولة،سواء نزاعات الدولة الخاصة أو النزاعات الداخلية المدولة أو العابرة للحدود، هذا في مقابل تراجع النزاعات بين الأطراف الدولية.

1/**انحسار النزاعات بين الدول**: Inter-states conflicts

في دراسة صادرة عام 1999، توصل بيتر والستين ومارغريتا سولنبيرغ P.Wallesteen & M.Sollenberg إلى انه يمكن تصنيف 06نزاعات من مجموع 103 نزاع مسلح في الفترة مابين 1989-1997 كنزاعات بين الدول، أي أن النزاعات بين الأطراف المعرفة في إطار دول ذات سيادة لا تمثل سوى نسبة تقارب 05 % من مجموع النزاعات المسلحة في الفترة ذاتها، وهو يختلف إلى حد بعيد عن المنطق العام للنزاعات الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة.[1]

انحسار النزاعات بين الدول هي نتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ونتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية ذات الصلة بموضوع النزاع، والتي سادت فترة ما قبل و أثناء الحرب الباردة.

بانتهاء الحرب الباردة لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية، إذ اصبح هناك فاعلين دوليين من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات الإجرام والمخدرات، والحركات العرقية والدينية، والجماعات والإرهابية، دفعت جميعها بتحول نوعي في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة كما كان في السابق.

من ناحية أخرى عادة ما يتم النظر إلى هذه المرحلة باعتبارها فاتحة عهد جديد يسوده السلام والتعاون بدل الحروب والنزاعات، دراسة حديثة لبروس روسات و جون اونيل P.Russett

---

[2] Ibid, p 12

[1] Kristian Skrede Gleditsch, International Dimensions Of Civil War , Paper prepared for the Annual Meeting of the International Studies Association in New Orleans,LA ;March 2002. p.03.

and J.Oneal تؤكد أن الاعتماد المتبادل بين الدول في النواحي الاقتصادية يؤدي إلى تقليص من احتمال قيام حروب بينها، لان التزاع يترتب عنه تكاليف اقتصادية باهضة .[2]

2- تصاعد حدة التزاعات ضمن الدولتية intra-states conflicts

بنهاية الحرب الباردة تصاعدت حدة التزاعات الداخلية بشكل غير مسبوق، وهي التزاعات التي يقف وراءها في الغالب التمايز بين العرقيات المشكلة داخل هذه الدول، وبلغت التزاعات الاثنية مستويات خطيرة من التصعيد، مع أن حدتها خفت بشكل ملموس منذ 1997، وهي الفترة التي دخلت فيها التزاعات التي حدثت في المعسكر الاشتراكي سابقا مرحلة الترويض.

في سنة 1995 إحدى الإحصائيات وجدت أن هناك 35 نزاع داخليا كان أحد أطرافها على الأقل جماعة عرقية , وكانت المادة الخام لهذه التزاعات الانتشار خارج الحدود , فانهيار الاتحاد السوفييتي أدى لخلق 15 دولة متعددة الإثنيات بأزيد من 143 مليون فرد , والتوتر بين الجماعات الاثنية تحول إلى انفجار عنيف في العديد من هذه الدول المستقلة حديثا , بما في ذلك اذربيبجان , جورجيا , مولدوفا و طاجيكستان .

أما في إفريقيا فالوضع كان اكثر سوءا، وكما تؤكد إحدى الإحصائيات أن واحدة من بين كل أربع دول إفريقية طالتها الحرب خلال السنوات العشر الأخيرة فمن بين 42 دولة إفريقية جنوب الصحراء انخرطت 13 منها في حروب أهلية أو أرسلت قواتها إلى مناطق نزاع مجاورة، إما دفاعا عن مصالحها أو لزيادة نفوذها الإقليمي أو حتى هربا من مشاكل داخلية .

هل هناك تنامي للتزاعات الإثنية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة؟:

هناك اليوم اهتمام ملفت للانتباه ينصب حول وصف الصراعات الاثنية والأهلية كظاهرة جديدة أضحت وبشكل مفاجئ أكثر خطورة، العديد مكن الكتاب يؤكدون على أن ما بعد الحداثة (فرايدمان Fried Man) ، أو الأشكال الجديدة من العولمة الاقتصادية والثقافية هي التي سببت تنامي التجزءات الاثنية عبر كل أجزاء العالم، مشروع أقليات في خطر (2002)، تقدم المعطيات الامبريقية التالية حول مقومات التزاع الاثني في العالم[1] :

---

(2) Op.Cit, P 06.

(1) Wilma A.Dunaway, Ethnic conflict in the modern world-system ; The dialectics of counter-hegemonic resistance in an age of transition, journal of world-systems research.ix. 1. winter 2003. p (3-5).

1- بين 1965 و 1996، كان هناك 239 حرب، إسقاط النظم القائمة، وعمليات التطهير العرقي، وفي معظمها كانت النزاعات ما بين الاثنيات Inter-Ethnic، الدوافع المسببة لها.

2- بين1980 و 1996، 60 أقلية عرقية ودينية متمايزة كانت ضحية لحروب وعمليات إبادة إثنوسياسية.

3- في نهاية التسعينات: كان هناك 275 جماعة في 116 دولة، تمثل تقريبا 5/1 من سكان العالم، تعيش في خطر كما يلي:

أ- ضغط عنيف من حكوماتها الوطنية.

ب- تمهيد لتمرد مفتوح ضد الحكومة الوطنية التي يراقبها ممثلين عن جماعات إثنية أخرى.

ج- ارتباط مباشر في عمل جماعي عنيف ضد جماعة أخرى .

4- في مستهل القرن 21: ¼ من سكان أمريكا اللاتينية والكراييب، و3/1 من سكان إفريقيا والشرق الأوسط كانت في خطر الصراعات الاثنية المفتوحة(1).

وبالرغم من التراجع الكبير في حجم النزاعات الداخلية ذات الطابع الاثني منذ 1997،إلا أنها مازالت تستقطب الحيز الأعظم من اهتمامات الدوائر الأكاديمية المختلفة، وبشكل اكثر تحديدا ما يتعلق بإدارة النزاع أو الوقاية منه، وتدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية، هذا المعطى الجديد انعكس بشكل مباشر على نمط التفكير في العلاقات الدولية، التي أصبحت اكثر اهتماما بالعوامل الثقافية والدينية، حاولت الاتجاهات النظرية الاستجابة لهذا التحول من خلال أطر نظرية جديدة، سيتم الوقوف عندها في الفصول التالية.

(1) Ibid. p5.

الفصل الثاني :
اسهامات وافتراضات نظريات نمط التحليل العقلاني

المفاهيم التي تشكل أسس المدرسة اللبرالية هي مفاهيم شديدة الاختلاف، لدرجة انه يمكننا الحديث عن مجموعة من اللبراليات، لذلك يفضل البعض استخدام مصطلح "التعددية" Pluralism[1]، والتعددية في الأصل تستخدم للدلالة على منظرو العلاقات الدولية الرافضين للنظرة الواقعية حول أفضلية الدولة، أولوية الأمن القومي، والافتراض القائم على الدولة فاعل موحد.

وعلى الرغم من انه عادة ما يتم النظر إلى الواقعية باعتبار أنها النظرية المهيمنة في حقل العلاقات الدولية، فان اللبرالية لها زعم قوي في كونها البديل التاريخي، وبتعبير تيم دان Tim Dunn ، وعلى غرار الأحزاب السياسية، "الواقعية هي الحزب الطبيعي للحكومة، واللبرالية هي زعيم المعارضة" التي وظيفتها الأساسية هي انتقاد الذين هم في السلطة.[2]

المبحث الأول: اللبرالية الجديدة :

كلمة **لبرالي** Liberal لها معاني متعددة، وتشير تقليديا إلى شخص حر، نبيل وله التزام بالتسامح، مؤيد للتطور والاصطلاح سواء في الشؤون السياسية أو الدينية غير خاضع للتقاليد والأفكار العرفية(قاموس راندوم هاوس Random House للغة الإنجليزية)، وتعاريف مختلف القواميس تصب في هذا الإطار،مع اختلافات جزئية، وبشكل عام اللبراليون عادة اكثر ميلا للحكومة الدستورية، الديمقراطية التمثيلية وحكم القانون.

المطلب الأول : مدخل عام للفكر اللبرالي :

النظرية اللبرالية تنسب بشكل مباشر إلى كل من **جون لوك** John Locke (1704 -1632)، الفيلسوف الفرنسي **فولتيير** Voltaire(1694-1778)، والأب الأمريكي المؤسس **توماس باين** Thomas Paine (1737-1809) الذي آمن بالفكرة التي مفادها أن مجرد منح الشعب أكبر قدر ممكن من الحرية كفيل باختفاء النماذج السياسية التسلطية، ازدهار الديمقراطية، تلاشي الحروب، ويتبع ذلك عالم من السلام و الرفاهية.

الاعتقاد المركزي للبرالية منبثق أساسا من نظرية لوك من أن الأفراد الأحرار بأنفسهم، إذا ما منحوا الحرية الاقتصادية والفكرية، باستطاعتهم -ومن واجبهم- تشكيل قاعدة لنظام سياسي بدون الحاجة لضبط حكومي، ما عدا المسؤولية الحكومية لحماية ودعم الأفراد في تشكيلهم لهذا النظام[3].

---

[1] اكزافييه غيّوم، العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، ص 19.

[2] Tim Dunne, Liberalism, Op.cit, p 186.

[3] اكزافييه غيّوم، مرجع سابق، ص 20

اللبرالية أحيانا تجد نفسها في وضع المسيطر، عندما تصبح أفكارها وقيمها هي التي تحدد أجندة العلاقات الدولية، في القرن الـــ20 اثر الفكر اللبرالي في نخب صناع القرار والرأي العام في العديد من الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى، وهي الحقبة التي يشار إليها غالبا في الأوساط الأكاديمية بعصر المثالية Idealism ، كما ساد الفكر اللبرالي لفترة قصيرة أعقبت نهاية الحرب الباردة مع ميلاد هيئة الأمم المتحدة، على الرغم من أن المنارة اللبرالية سرعان ما أفل نورها مع من خلال السلوكيات الدولية التي ميزت الحرب الباردة، وفي سنوات الـــ90 برزت اللبرالية مجددا مع مطالبة قادة الدول الغربية بنظام دولي جديد New World Order، والتبريرات الفكرية والنظرية التي تدعم تفوق القيم اللبرالية على مختلف الأيديولوجيات المتنافسة، وبعد أحداث 11 سبتمبر، أنحرف البندول مرة أخرى نحو القطب الواقعي بما أن الولايات المتحدة وحلفائها أصبحت تبحث عن تعزيز قوتها ومعاقبة أولئك الذين تعرفهم كإرهابيين والدول التي تؤويهم.[1]

1. اللبرالية الكلاسيكية:

من أهم زعماء اللبرالية في عصر التنوير أيما نويل كانط وجيرمي بنثام وكل واحد منهما واجه بربرية العلاقات الدولية أو بتعبير كانط الدول التي لا قانون لها، كرههم الشديد لهده الحالة قادتهما لوضع مخططات سلام انطلاقا من اعتقادهما بان العقل بإمكانه إطلاق الحرية والعدالة في العلاقات الدولية.[2]

أدم سميث يشدد على أن الأفراد من خلال سعيهم لتحقيق احتياجاتهم الذاتية فانهم بدلك يحققون مصلحة الجماعة ريتشارد كوبدن اعتقد بدوره أن التجارة الحرة تخلق نظاما عالميا اكثر سلما وهي الفكرة المحورية ليبرالية القرن الـــ19.

وباندلاع الحرب الأولى تحول الفكر اللبرالي نحو إدراك أن السلام ليس حالة طبيعية، بل إحدى الأولويات التي وجب بناؤها، وهنا جاء إسهام اشهر مدافع عن سلطة عليا لادارة العلاقات الدولية، وودروو ويلسن W.Wilson ، حيث شهدت المثالية Idealism عصرها الذهبي في الفترة التي أعقبت إنشاء عصبة الأمم عام 1919.[3]

---

(1) Tim Dunne, Liberalism, Op.cit, p 186.
(2) Ibid, p(188-189).
(3) Ibid, p 188.

يلخص كل من ايفنس ونيونام Evans & Newnham (1998) مبادىء اللبرالية في أربعة محاور أساسية:

1. الأسلوب الأمثل لصون السلم هو نشر المؤسسات الديمقراطية على الصعيد العالمي.
2. هناك تناسق أو انسجام طبيعي للمصالح " اليد الخفية" The invisible hand، وهذا كفيل بجعل الأفراد والدول يميلون إلى تبني حسابات عقلانية، تجعل من المصلحة الوطنية والمصلحة الدولية واحدة في جوهرها .
3. في حالة حدوث خلافات يستلزم تسويتها عبر تثبيت آليات قضائية خاضعة لحكم القانون.
4. مبدأ الاعتماد أو المساعدة الذاتية Self-help يتم تعويضه بفكرة الأمن الجماعي Collective Security

أصول اللبرالية: الديمقراطية أساس السلام:

إن فكرة الديمقراطيات السلمية تشكل مفتاح فهم اللبرالية الكلاسيكية، فمن الناحية الامبريقية، هناك عدد قليل جدا من الأمثلة التي تشير إلى حروب وقعت بين هذه الديمقراطيات، هذا لا يعني أنها اقل من غيرها في شن الحروب ، ولكنها في كل الأحوال اقل إشعالا للحروب فيما بينها.

كان ايميريك كروتشيه E.Crucé(1590-1648) أول من أعلن أن الممثل الأساسي للعلاقات الدولية هم الأفراد وليس الدول، وينظر إلى الأفراد ككائنات عقلانية تدرك أن مصالحه الذاتية يجب أن تدفعها نحو التجارة بدل الحرب، ويطرح كروتشيه فكرة تنظيم "عالمي" يكون مقره في مدينة محايدة يسمح اجتماع سفراء الدول فيها (يعني الدول الأوروبية) باعتماد الحلول اللازمة لمختلف النزاعات، كما يرى انه من مصلحة التجار أن يقيموا السلام بين الأمم بدل إشعال الحروب. [1]

وقد ذهب مونتيسكو و فولتيير في الاتجاه ذاته بقولهما أن السلطات الملكية اقرب إلى الحروب منها إلى السلام، ويعتبر فولتيير أن الديمقراطيات اكثر جنوحا للسلم.

كانط أراد الانفصال عن الرؤية الميكانيكية لتوازن القوى التي تقول بها الواقعية، واعتقد جازما أن العقل يقود البشر إلى السلام، وقد ضمن أفكاره هذه في كتابه "مشروع من اجل السلام

---

[1] اكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 20

الأبدي" 1795، ثم في كتابه "ما وراء الأخلاق"(1796-1797) ومشروع كانط حول سلام قائم على تطور العقل والإرادة السياسية يتطلب توفر ثلاثة شروط:

1. يجب أن يكون دستور كل دولة جمهوريا ، بحيث يكون إجماع المواطنين هو الأساس لشن الحرب أو عدم القيام بذلك
2. يجب أن يقوم قانون البشر على فدرالية تضم دولا حرة، تشكل تحالفا سلميا، يختلف عن معاهدة السلام لإنهاء الحروب إلى الأبد، بينما المعاهدة لا تنهي إلا حربا واحدة
3. الحقوق الشاملة للجماعة الدولية(القانون الكوني)، بحيث انتهاك هذه الحقوق في جزء من العالم هو انتهاك لحقوق البشرية جمعاء .

جيرمي بنثام اعتقد أن الدولة الفدرالية مثل الدايت الألماني German Diet ، الكونفدرالية الأمريكية American Confederation، والعصبة السويسرية Suiss Leage، قادرة على تحويل هويتها القائمة على المصالح المتضاربة نحو فدرالية اكثر سلاما ، وكما تؤكد عبارته الشهيرة فانه إذا تعلق الأمر " بمصالح بين الدول فسوف لن يكون صراع حقيقي".[(1)]

وودرو ولسن في رسالته الشهيرة إلى الكونغرس " النقاط الـــ 14" جانفي 1918، يشدد على وجوب تشكيل منظمة دولية لضبط الفوضى في النظام الدولي، وعصبة الأمم Leage of Nations ، يجب أن تكون هي المنظمة هذه، وفعاليتها تقتضي تسخير قوة عسكرية لردع العدوان ، وعند الضرورة تستخدم القوة لفرض إرادتها ، وهذه هي الفكرة التي تقف وراء نظام الأمن الجماعي الذي كان هدف محوري وراء إنشاء العصبة ، والأمن الجماعي يشير إلى نظام توافق من خلاله كل دولة في هذا النظام أن أمن واحدة منها هو مصدر اهتمامها جميـــعا ، وتوافق على الانظمام إلى الاستجابة الجماعية لأي عدوان ، كما تنص المادة16 من ميثاق العصـــبة.[(2)]

والى جانب اطروحات السلام الديمقراطي التقليدية ، هناك اتجاهات فكرية أخرى تشكل في مجموعها محور الفكر اللبرالي الكلاسيكي ، آدم سميث ريتشارد غوبدن يركزان على مسائل الاقتصاد السياسي والتجارة الحرة ، سميث يشير إلى الميكانيزم الذي يتداخل بين حوافز الأفراد وغايات المجتمع "باليد الخفية" Invisible Hand، على الرغم من أن آدم سميث يعتقد بان التناسق الطبيعي بين الأفراد والدول لا يمتد إلى التناسق بين الدول ، أما غوبدن فقد اعتقد أن التجارة الحرة

---

(1) Tim Dunne, Op.cit,p 190.
(2) Ibid, p 192.

تخلق نظاما عالميا اكثر سلما ، حيث أن تعود بمكاسب جماعية على كل اللاعبين النظر عن حجمهم أو طبيعة اقتصادهم ، فهو يشدد على أن الدول تفضل التجارة الحرة. To trade rather than) to invade) ، الذي يشكل جوهر اللبرالية التجارية.[1]

إحدى التبريرات المهمة التي قدمها اللبراليون في بداية عهد الحرب الباردة تركزت حول عدم قدرة الدولة على التفاعل الإيجابي مع مسالة التحديث، ديفيد ميتراني D.Mitrany يحاج بان التعاون بين الدول المطلوب لحل المشاكل الجماعية، وتصوره الرئيسي كان حول مبدأ التشعب Ramification الذي يعني أن التعاون في قطاع معين يقود الحكومات إلى توسيع مجال المشاركة إلى قطاعات أخرى، وبقدر انغماس الدولة في العملية التكاملية، تتضاعف تكاليف الانسحاب من المغامرة التكاملية.[2]

هذه الحجة حول المكاسب الإيجابية للتعاون الجماعي شكلت أساس جيل جديد من الباحثين ليس حول الفوائد الجماعية للتجارة، بل حول الفواعل الجديدة التي بدأت تتحدى سيطرة الدول ذات السيادة، وهذا يدخلنا تحت مظلة اللبرالية الجديدة.

2. اللبرالية الجديدة:

على الرغم من أن الظاهرة العابرة للقوميات كانت إضافة مهمة للتنظير في حقل العلاقات الدولية إلا أن أهم إسهام جاءت به اللبرالية هو تطويرها لمفهوم الاعتماد المتبادل، وتحويرها للطرح المبكر حول العلاقة بين الديمقراطية والسلام و أخيرا التركيز على دور المؤسسات.

ديفيد بالدوين (1993) يحدد أربع أشكال من اللبرالية المؤثرة في حقل العلاقات الدولية المعاصرة، وهي التجارية Commercial، الجمهورية Republican، السوسيولوجية Sociological ، المؤسساتية Institutionalism، وكلها تضرب جذورا عميقة في الفكر اللبرالي:[3]

1. اللبرالية التجارية:

يحاج أنصار هذا الاتجاه على أن حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي يفتح الطريق نحو السلم والرخاء على المستوى الدولي، هذه النظرة تروج لها اليوم

---

(1) Benny Miller, The Rise and Decline of Offensive Liberalism, Op.cit, p17.
(2) Tim Dunne, Op.cit, p 193.
(3) 242 Tim Dunne, Op.cit, p

المؤسسات المالية الدولية، واغلب القوى التجارية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات .

2. اللبرالية الجمهورية :

أطروحات اللبرالية الجمهورية تتمحور حول فكرة أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية اكثر ميلا لاحترام إرادة مواطنيها، واقل ميلا للذهاب إلى الحرب مع جيرانها الديمقراطيين، وبالرغم من أن جوهر الفكرة قديم جدا إلا أن هذه النظرة أعيد تقديمها حديثا في إطار نظرية السلام الديمقراطي.

اللبرالية التجارية والجمهورية ساهمتا معا في تشكيل محور أهداف السياسة الخارجية لعديد القوى الكبرى في العالم وامتزجتا في تحديد معالم العولمة النيولبرالية التي تروجه لها الدول الغربية.

3. اللبرالية السوسيولوجية :

هذا الاتجاه يقوم على فكرة أو مبدأ الجماعة Community ومسار الاعتماد المتبادل Interdependence ، حيث ترى أن النشاطات العابرة للقوميات والترابط المتنامي بين الشعوب في مختلف بقاع العالم يزيد من تكاليف الإقدام على الحرب أو أي سلوك آخر منفرد، ويضاعف إرادة الدول لبناء جماعة دولية أساسها السلام الدائم.[1]

4. اللبرالية المؤسساتية:

يعتبرها العديد من الباحثين التحدي الأساس للفكر الواقعي والنيوواقعي، وجذور هذه الصيغة من اللبرالية الجديدة موجودة في دراسات التكامل الوظيفي التي ازدهرت سنوات الـــ40 والـــ50، ودراسات التكامل الجهوي لسنوات الـــ60، هذه الدراسات تقترح طريقا نحو السلم والرخاء عن طريق تجميع موارد الدول المستقلة، وتسليم بعض عناصر سيادتها لخلق جماعات متكاملة لترويج النمو الاقتصادي أو للاستجابة للمشاكل الإقليمية.[2]

المطلب الثاني: افتراضات وأطروحات اللبرالية الجديدة حول النزاعات.

---

(1) Steven L.Lamy, Contemporary mainstream approachesm Neo-realism Neo-liuberalism, in Steve Smith & John Baylis, Op.cit, p 212.

(2) Tim Dunne, Op.cit,p 113.

سوف نقوم باستعراض أهم الطروحات و الاستبصارات اللبرالية ذات الصلة بموضوع النزاعات الدولية من خلال التعرض لإسهام كل اتجاه من الاتجاهين الرئيسيين؛ الاتجاه الجمهوري واتجاه الاعتماد المتبادل على حدى، على أن نقوم باستعراض إسهامات الاتجاه المؤسساتي في مكان آخر.

1. افتراضات نظرية السلام الديمقراطي: Democratic peace thesis

فكرة السلام الديمقراطي هي ربما الأطروحة الأكثر قبولا وسط مفكري العلاقات الدولية اليوم، وعلى الرغم من أن الفكرة قديمة في حد ذاتها، وتعود إلى كتابات كانط في القرن الــ18، إلا أن الاهتمامات البحثية تفجرت في هذا الموضوع في الفترة التي سبقت قليلا أحداث انهيار المعسكر الاشتراكي السابق.[1] حيث واكبت هذه الفترة ما يعتبره البعض موجة ديمقراطية جديدة، والتوجه نحو اعتناق المبادئ الديمقراطية امتزج مع إعادة اكتشاف **مايكل دويل** M.Doyle للسلوك السلمي للدول الديمقراطية فيما بينها، والتي تدعم بقوة الاعتقاد من أن الحرب قد بطل استعمالها بين الدول الصناعية المتقدمة في العالم.[2]

–أسباب النزاعات :

أطروحة السلام الديمقراطي تشكل نواتها فكرة الروابط المتينة القائمة بين الديمقراطية كإطار تنظيمي داخلي، والسلام في المحيط الخارجي، والنزاعات الدولية، حسب دعاة هذه النظرية تحدث بفعل وجود دول تفتقر للممارسات الديمقراطية، وما يؤكد هذه الفرضية هو أن النزاعات الدولية المعاصرة أحد أطرافها على الأقل دولة غير ديمقراطية، تحكمها في الغالب نظم تسلطية، لا تتقيد بمعايير معينة في إدارتها للخلافات التي تنشا مع جيرانها، ولا تقيدها ضوابط ومعيقات مؤسساتية، ولا توجد هناك حدود أمام قادتها.

انطلاقا من ذلك يؤكد دعاة هذه النظرية أن الحرب ستذبل من المشهد الدولي مع تكاثر الحالات الديمقراطية في العالم، ومن ثم إمكانية إيجاد نظام دولي قائم على السلام.[3]

---

(1) The Emergence of Peer Competitors ; A framework for Analysis, p 147.

(2) K.Waltz, Structural realism after the cold war, Op.cit. p6.

(3) Benjamin Solomon, Kant’s Perpetual peace : A New Look at this Centuries-Old Quest, The Online Journal of peace and Conflict Resolution, 5.1, Summer : 106-126 (2003).

ويحاج دعاة السلام الديمقراطي أن الدول الديمقراطية تؤسس فضاءا من السلام، قائم على الصلة الوثيقة بين الشكل الحكومي والمحصلات الدولية الخارجية، **فرانسيس فوكوياما** يشدد على هذه العلاقة التامة "لم يحدث أن حاربت ديمقراطية ديمقراطية أخرى"، وهذه العلاقة حسب **جاك لوفي J.Levy** هي " اقرب ما لدينا إلى قانون امبريقي في دراسة العلاقات الدولية". [4]

انتشار الديمقراطية من وجهة نظر اللبراليون الجدد سوف يدحض آثار الفوضى في النظام الدولي، ولن تبقى هناك أية أسباب للتراعات أو الحروب على المستوى البنيوي، [1]بروس روسات يعتقد انه بوجود عدد كاف من الديمقراطيات في العالم يمكن " إزاحة المبادئ الواقعية (الفوضى، المعضلة الأمنية) التي هيمنت على الممارسات... منذ القرن الـــ17 على الأقل". [2]

الاعتقاد المركزي لدعاة السلام الديمقراطي هو أن الدول الديمقراطية لا تشن الحروب ضد بعضها البعض_ أو على الأقل_"اقل ميلا لشن الحروب ضد بعضها البعض"، فهي تنحاز دوما للوسائل السلمية لحل خلافاهما، مقارنة بالدول غير الديمقراطية، والتفسيرات التي تؤكد على السلوك السلمي للدول الديمقراطية تستند إلى المعطيات التالية: [3]

1. المؤسسات الديمقراطية تضع الضوابط والحواجز التي تحد من هامش مناورة القادة وقدرهم على شن الحروب على الديمقراطيات الأخرى.
2. المعايير المشتركة بين الدول الديمقراطية تصوغ نظرهما المسالمة، وبذلك لا تشكل مصدر تهديد لبعضها البعض.
3. القيم الديمقراطية تميل نحو تعزيز الاعتماد المتبادل في النواحي الاقتصادية، وهو ما يقلص من إمكانية اللجوء إلى الحرب. [4]

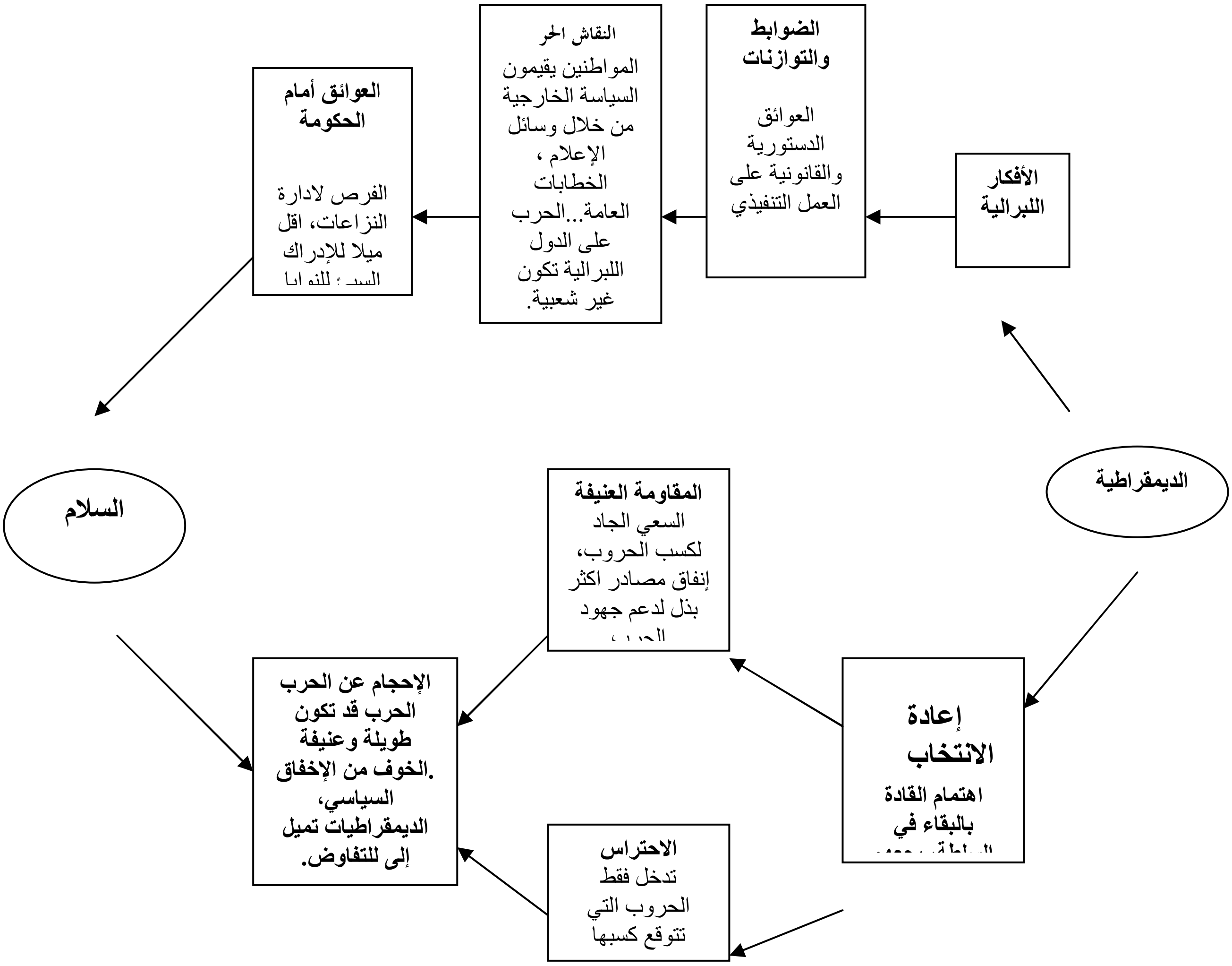
أولا دور المؤسسات:

يعتقد دعاة السلام الديمقراطي أن المؤسسات الديمقراطية تحقق السلام من خلال ويشددون على حجتين؛ الأولى وجود ضوابط وعوائق دستورية وقانونية على العمل التنفيذي في الدول الديمقراطية، مثل وجود نقاش عمومي حر والتي تعتبر حصون للسلام لأسباب عديدة، فهي تمنح الديمقراطيات الوقت الكافي للتصرف سلميا في مواضع الخلاف، أما الحجة الثانية، وهي الأحدث، فهي تشدد

---

[4] The Emergence of Peer Competitors ; A framework for Analysis,, P 147
[1] Waltz, Structural realism After the Cold War, Op.cit, p 06
[2] Ibid ,p 08
[3] The Emergence of Peer Competitors, Op.cit, p (148-149).
[4] Ibid ,p 149

على حرص النخب الديمقراطية في إعادة انتخابها، فالقيادة السياسية مهتمة أساسا بالبقاء في السلطة، وفي الوقت ذاته تخشى الإخفاق السياسي، فهي مجبرة على كسب الحروب من خلال إنفاق مصادر اكبر، وتدخل فقط الحروب التي تتوقع كسبها، وبما أنها تعي جيدا حجم الجهود الواجب بذلها في الحرب، واحتمال طول فترتها وقساوتها وما تحمله من مخاطر كبيرة تقود إلى الإخفاق السياسي، كل ذلك يدفع الدول الديمقراطية نحو التفاوض مع بعضها البعض بدلا من التصادم.(5)



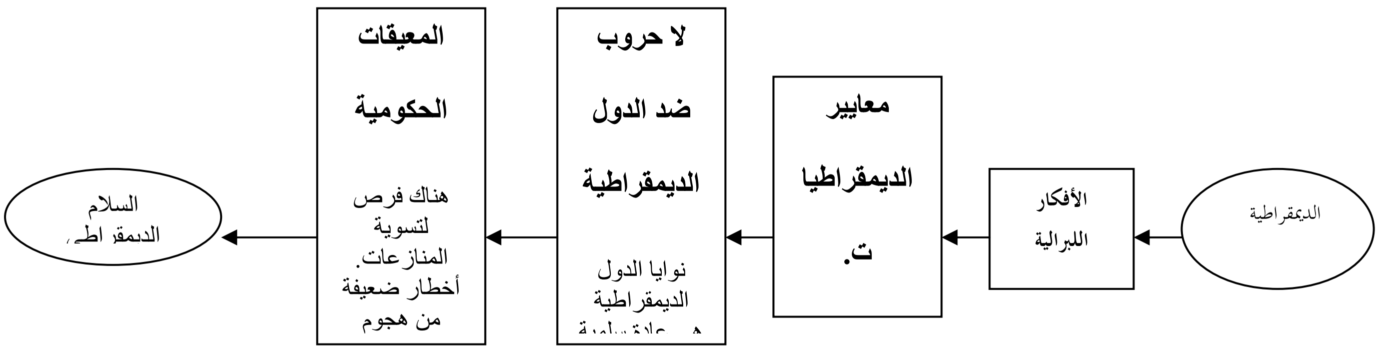
الشكل رقم 01: الحجج المؤسساتية والسلام الديمقراطي.(•)

(5) Ibid, p 150.

(•) المصدر: The Emergence of peer Competitors, Op.cit, p 149.

ثانيا: دور المعايير :

الدول الديمقراطية يسودها الاعتقاد من أن الديمقراطيات الأخرى معتدلة وموثوقة، (كما يوضح الشكل 2)، هذا يجعلها اقل نزوعا لمحاربة بعضها البعض ، لأنها تعتقد أن نواياها تكون دائما مسالمة، وبتعبير آخر الديمقراطيات تؤسس فضاء قائم على مبدأ " عش ودع الآخر يعيش"، Live and let live، وهذا يشكل العامل الأساسي للاستقرار.[1]



الشكل رقم 2: الحجج المعيارية للسلام الديمقراطي.[•]

ثالثا: حجج الاعتماد المتبادل :

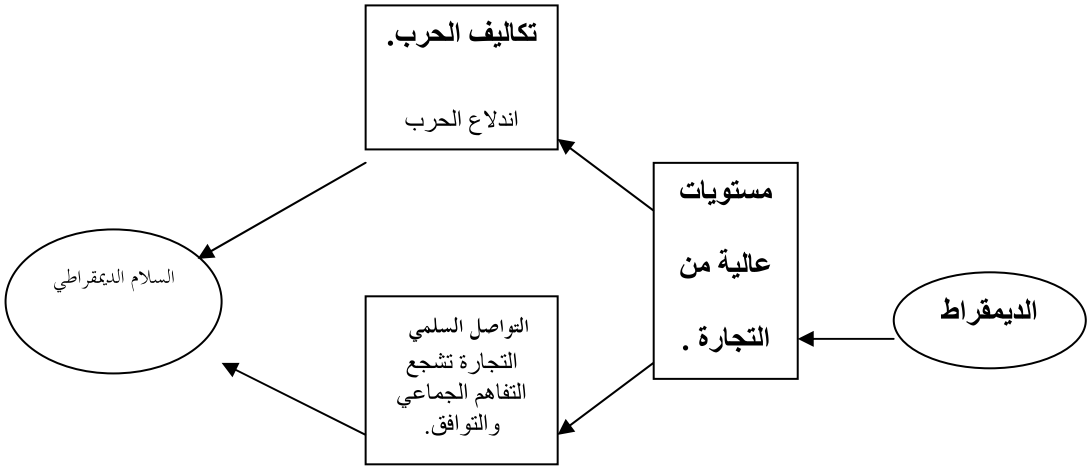
الدول الديمقراطية لها اقتصاديات الأسواق المفتوحة ، وبما أنها تكون قادرة على تقديم تعهدات معقولة فيما يتعلق بشروط التجارة وتدفقات الرساميل مقارنة بما هو عليه الأمر بالنسبة للدول التسلطية، فهي اكثر ميلا للتجارة مع بعضها البعض . والاعتماد المتبادل فيما بينها يروج للسلام من

---

[1] The Emergence of peer Competitors, Op.cit, p 150.

[•] المصدر: The Emergence of peer Competitors, Op.cit, p 151.

خلل مضاعفة الارتباطات بين الدول الديمقراطية ويساهم في تحقيق التفاهم الجماعي، فالتجارة تدفع نحو خلق روابط متينة بين القوميات المختلفة، وتدفع نحو التفاهم بدل النزاع، كما أنها تحقق مكاسب جماعية لكل الأطراف ، في حين أن الحرب تؤثر سلبا على اقتصاد الدول مع احتمال عرقلة المبادرات التجارية، وبذلك فان الخسارة المحتملة في الجانب التجاري تقلص من نزعة الأطراف إلى الحروب .



3

الشكل رقم 03: حجج الاعتماد المتبادل والسلام الديمقراطي.(••)

الحروب الديمقراطية :

مع أن أنصار أطروحة السلام الديمقراطي يؤكدون على الاحتمال الضئيل لنشوب الحروب بين الدول الديمقراطية ، إلا انهم يوردون 06 حالات قد تدفع إلى التنافس والنزاع .[1]

- الدول الديمقراطية ليست محصنة من التنافس الأمني ، والحروب مع الدول غير الديمقراطية ، وهذين الحالتين قد تستميلهم نحو النزاع.
- الدول أثناء عملية التحول الديمقراطي قد تكون اكثر نزوعا للحروب .
- نوايا الدول الديمقراطية كما أنها سلمية وودية ، فإنها قد تتحول في حالة وجود تنافس أو تهديد أمني أو اقتصادي فعلي.[2]

(••) المصدر: نفسه، ص 152.
(1) Op,cit ,p 152.
(2) Ibid, P 153.

أولا : التنافس الأمني :

بالرغم من أن فكرة السلام الديمقراطي تدعمها وقائع إحصائية هامة ، مفادها أن الدول الديمقراطية غير متورطة تاريخيا في حروب مع بعضها البعض، إلا أنها في بعض الحالات مثل التنافس الأمني قد تدخل في علاقات نزاعية .

يحاج دعاة نظرية السلام الديمقراطي أن وجود دولة ديمقراطية في حالة نمو متصاعد قد يقودها إلى نزاعات عدوانية حتى مع نظيراتها الديمقراطية، حيث ان التحول في القدرات النسبية للقوى الصاعدة تدفعها إلى إحداث تغيير في سلوكاتها، فهي تسعى إلى تحقيق نفوذ اكبر يوازي قوتها المتنامية، [•] وبذلك تكون اقل استعدادا للتراجع في خلافاتها من الدول الأخرى، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالنفوذ في المناطق التي تعتقد أهميتها الاستراتيجية، من جهة ثانية وكما يسلم بذلك بعض من دعاة نظرية السلام الديمقراطي ، الدول الديمقراطية شنت حروبا عديدة واستخدمت العنف ضد الدول التسلطية ، وكانت بذلك دول معتدية تتبع سياسات إمبريالية .

ثانيا: الانتقال الديمقراطي:

على الرغم من أن هذه النقطة لا تحض بالقبول العام بين دعاة السلام الديمقراطي ، إلا أن بعض الباحثين يؤكدون أن الدول في مسار عملية التحول الديمقراطي، والتي لم تصل بعد إلى تثبيت دعائم الديمقراطية المؤسساتية المتماسكة ، ستكون أكثر ميلا للحروب والسياسات العدوانية تجاه محيطها الخارجي.

مسار التحول الديمقراطي يكون مليئا بالحفر والحصى إلى أقصى درجة خلال فترة التحول، ويسوق دعاة هذه النظرية حجج عديدة يبدو أنها تزيد من احتمالية الحرب أثناء فترة التحول:[1]

- عملية الانتقال تقود إلى تثبيت عدد من الجمعيات السياسية الفاعلة ولها منطلقات مختلفة وأخرى متضاربة.
- بشكل عام في هذه الفترة تكون سلطة الدول ضعيفة وغير مستقرة .

[•] هذا الطرح يقترب الى حد بعيد من منطق القوة التصحيحية Status-Quo power.لدى الواقعيين

[1] The Emergence of peer Competitors, Op.cit, p(154-155).

- النخب التي تشعر بالتهديد عادة ما تلجأ إلى تعبئة الجماهير وهو ما قد يدفع إلى اتساع خطوط المواجهة وطنيا.

وباختصار فان خطر الحروب يتضاعف عندما تحاول النخب الإبقاء على نفوذها أو مضاعفتها من خلال استخدام المسائل القومية والشعبوية أثناء عملية التحول ، ومرحلة التحول هذه قد تصاحبها حرب أهلية ، عادة ما تنفجر بسبب عدد من الدوافع المذكورة أعلاه.[2]

ثالثا: تحول النوايا:

بروس روسات وزيف ماوز في عملهما يؤكدان أن " النزاعات السياسية في الدول الديمقراطية يتم حلها عبر التسوية وليس عبر إقصاء الخصوم، وهذا المعيار يسمح بوجود فضاء يسوده مبدأ " عش ودع الآخر يعيش "، الذي يؤسس مشهد قائم على الاستقرار في المستويات الفردية، المجتمعية والوطنية. [3]

ومع ذلك هناك أمثلة حديثة تثبت أن نوايا الدول الديمقراطية قد تتغير بسرعة وبشكل حاسم، فالتنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة واليابان في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات قاد إلى توتر كبير بينهما وتحول الرأي العام نحو رؤية الطرف الآخر كمنافس، والفكرة واضحة ، على الرغم من أن الدول الديمقراطية لا تشكل مصدر تهديد لبعضها البعض ، إلا أن معايير الاحترام وقيم الصداقة قد تتغير إذا واجهت الدول الديمقراطية تنافس أمني أو اقتصادي جوهري، دعاة نظرية السلام الديمقراطي يؤكدون على أن التنافس العدواني بين الولايات المتحدة الأمريكية وقوى ديمقراطية كبرى ليس بعيد الاحتمال، لان المعايير الديمقراطية ليست معصومة من الخطأ .

رابعا: الارتداد عن الديمقراطية :

بالرغم من أن عدد الديمقراطيات تضاعف بشكل كبير خلال القرن العشرين ، إلا أن هذا التطور لم يسر بحركة ثابتة نحو الأعلى، و إنما مرت الديمقراطية بأدوار عديدة وهناك اكثر من 70 حالة تاريخية عانت فيها الدول الديمقراطية من تناقضات عسيرة ، **صامويل هنتنغتون** يؤكد أن الموجتين الديمقراطيتين الأولى والثانية (1828 – 1926 و 1943 – 1962)، قد انتهتا بفعل موجات معاكسة (1922 – 1942 و 1958 – 1975)، وهناك حالات من قوى ديمقراطية كبرى عانت من الانقلاب على الديمقراطية ، مثلما كشفت أمثلة القرن العشرين، إيطاليا سنوات

---

[2] Ibid,p 155.
[3] Ibidm p 155

العشرينات، ألمانيا واليابان في بداية الثلاثينات، وكلها سلكت طرقا عدوانية في تعاملها مع الدول الأخرى.[1]

بالرغم من أن الديمقراطيات نادرا ما تحارب بعضها البعض ، وإنها اكثر ميلا للتعايش مع الدول غير الديمقراطية ، إلا أنها كما أشار **مايكل دويل** تأخذ على الأقل حصتها من الحروب ضد الآخرين، وتعتبر النقاط التي تمت مناقشتها آنفا ابرز الحالات التي تدفع نحو الحروب والنزاعات حسب دعاة نظرية السلم الديمقراطي ، ومع أن وجهة النظر هذه قد لاقت انتقادات لاذعة في الأوساط النظرية خصوصا من طرف دعاة الواقعية.

2/ افتراضات نظرية الاعتماد المتبادل

يشدد دعاة اللبرالية الجديدة على أن الديمقراطية وحدها، إذا لم يتم مزجها مع تمتين روابط الاعتماد المتبادل بين القوميات المختلفة، فان ذلك سوف لن ينجز وصفة السلام التي قدمها لبراليو القرن الــ19، ويكررها دعاة اللبرالية الجديدة اليوم، بخصوص الميول السلمية للدول الديمقراطية، والاعتماد المتبادل حسب وجهة النظر هذه يمنح القوة الدافعة للعوامل المنفعية ، والدول الديمقراطية بذلك تكرس نفسها وراء تحقيق السلم والمكاسب الاقتصادية ، .بمعنى أن الدولة تصبح ذات وظيفة تجارية وتعوض بذلك الطابع السياسي- العسكري الذي تحمله، ويحاج دعاة نظرية الاعتماد المتبادل أن قوة السوق تتجاوز قوة الدولة، والمصالح الاقتصادية تجعل من الحرب وسيلة غير نفعية .[1]

وبالرغم من أن جوهر نظرية الاعتماد المتبادل هو نفسه الذي شكل أسس اللبرالية التجارية الكلاسيكية ، إلا أن هذه الفكرة أعيد طرحها بقوة خلال فترة نهاية الحرب الباردة وما بعدها ، وتعززت بحجج قوية نجدها أساسا في أعمال جون اونيل ، J, R, Oneal وبروس روسات B, Russett (1989)، روسات واونيل وديفيد D. R. david (1998)، ريتشارد روزكراسن (1986)، وسوزان سترينج S. Strange (1996).

والاعتماد المتبادل هو الحالة التي تتاثر من خلالها الدول(الأفراد) بالقرارات التي يتخذها الآخرين، مثلا قرار برفع معدلات الفوائد في الولايات المتحدة يؤثر بشكل كبير على معدلات الفوائد في الدول الأخرى،والاعتماد المتبادل قد يكون متناسق symmetrick ،

---

[1] Ibid,p 156.

Kenneth, N, Waltz , Structural Realism , p14 [1]

بمعنى أن كل الأطراف الفاعلة تتأثر بشكل متساوي، أو قد يكون غير متناسق asymmetric،أي أن درجة التأثر تختلف من دولة لأخرى[1]

يؤكد أنصار نظرية الاعتماد المتبادل أن جميع أشكال النزاعات الدولية و الحروب المعاصرة تجد مصدرها في انعدام أو ضعف الروابط الاقتصادية و التجارية بين أطراف النزاعات المختلفة،فغياب هذه المصالح التجارية والمكاسب الاقتصادية المتبادلة بين الدول يقصي دور الميكانيزمات الضابطة التي تحكم سلوكها الخارجي اتجاه بعضها البعض خصوصا في حال وجود خلافات بسيطة،ولا توجد بذلك حوافز قوية أمام هذه الدول للحفاظ على الوضع القائم طالما أنها لاستفيد منه ماديا.

انطلاقا من ذلك يشدد أنصار الاعتماد المتبادل على أن الميكانيزم الثاني-بعد الديمقراطية-لتعزيز السلام يتضمن خلق اعتماد اقتصادي متبادل بين الدول، وتمتين الروابط الاقتصادية بين الدول كفيل أن يجعل الدول تميل لتفضيل "التجارة على الحرب"(to trade rather than to invade).

وحسب وجهة النظر النيوليبرالية هذه الدول المنضوية في إطار التجارة الحرة لا تهتم ببناء جيوش غازية،وحجة ذلك أن الاقتصاديات القائمة على السوق الحرة لها ميول سلمية واكثر نزوعا نحو التركيز على الرفاء الاقتصادي وليس نحو بناء ترسانة عسكرية لأنها مصدر تبذير وكما كتب نورمان انجل N. angell قبل الحرب العالمية الأولى أن الحروب سوف لن تكون هناك حروب لأنها لم تعد مربحة.[1]

فالاعتماد المتبادل بين الدول (خصوصا من خلال حرية التجارة، التبادلات الاقتصادية،الاستثمارات العابرة للقوميات) تروج للسلام من خلال تنويع أشـــكال التواصل بين الدول ويساهم في تحقيق التفاهم الجماعي،أي أن الارتباطات الجماعيـــة بإمكانها تغيير خيارات الدولة،وجعلها اكثر ميلا للسلام واقـــل نزوعا لاستخدام القوة [2]

وبشكل عام؛ على الرغم من تركيز اللبراليون الجدد على نوايا الدولة، إلا انهم يتفقون أيضا على أن القدرات هي أساس تحقيق الأمن على الأقل إذا تعلق الأمر بالعلاقة مع دول غير

---

[2] Tim dunne ,liberalism,op cit p 200 (

[1] Kenneth Waltz, Structural realism after the cold war, Op.cit, p 14.

[2] Benny Miller, the rise and decline of offensive liberalism, op.cit, p17.

الديمقراطية والتي ليست في إطار اعتماد متبادل اقتصادي، أو غير عضوة في مؤسسات دولية، وبذلك فان الديمقراطيات في مواجهة الدول غير اللبرالية، التي بإمكانها بناء قدرات هجومية، سوف يكون لزاما عليها الاستجابة إلى هذه التهديدات ببناء قدرات موازية.(3)

(3) Ibid, p 09.

المبحث الثاني: المؤسساتية اللبرالية الجديدة(*)

بشكل عام هناك رافدين أساسيين من الاهتمامات يصبان في إطار علم السياسة ، وهما القوة والمؤسسات ، وإذا كانت الواقعية توصف في أدبيات العلاقات الدولية بأنها مدرسة سياسات القوة ، فان المؤسسات هي محور الاهتمام المركزي لما يسمى بالمؤسساتية الجديدة في التحليل السياسي .

المؤسساتية الجديدة New Institutionalism أو ما يسمى أحيانا باللبرالية المؤسساتية Liberal Institutionalism أو النيولبرالية المؤسساتية Newliberal Institutionalism ، هي أحد أهم النظريات الفاعلة في حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث ترى أن السياق المؤسساتي الذي" تتفاعل في إطاره هو الذي يحكم ويشكل سلوك الفاعلين السياسيين ، لذلك تقوم هذه المدرسة على تحليل العلاقات الدولية من خلال المؤسسات انطلاقا من مجموعة العوامل الكفيلة بتفسير التعاون الدولي .

المطلب الأول: مدخل عام لنمط التحليل والفكر المؤسساتي :

من الناحية التاريخية ، جذور هذه الصيغة من اللبرالية موجودة في دراسات التكامل الوظيفي Functional Integration لسنوات الأربعينات والخمسينات، ودراسات التكامل أو الاندماج الجهوي Regional Integration ، التي سادت سنوات الستينات ، وهي الدراسات التي تقترح تجميع موارد الدول وحتى التسليم بجزء من سيادتها لتشكيـــل جماعة متكاملة لترويج النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الجهوية ، والهدف من كل ذلك هو تحقيق السلم والرفاهية (1).

أما الجيل الثالث من المؤسساتية فتمثله دراسات الاعتماد المتبادل المعقد Complex Interdependence والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية Transnational التي ازدهرت سنوات السبعينات خصوصا أعمال **كيوهان وناي**1972-1977، حيث كانت دراسات هذه المرحلة تشدد على أن العالم قد اصبح اكثر تعددية اعتبارا لتنوع الفاعلين المتورطين في التفاعلات

(*) المؤسساتية اللبرالية الجديدة هي في واقع الأمر أحد اتجاهات المؤسساتية الدولية، هذه الأخيرة تتضمن على الأقل 03 اتجاهات كبرى في العلاقات الدولية تستخدم جميعها المؤسسات كتصور مركزي وهي: نظرية الأمن الجماعي Collective security ، النظرية النقدية Critical theory والمؤسساتية اللبرالية، انظر John Mearsheimer, The false promise of international institutions,

(1) John Baylis & Steve Smith, Op.Cit, P 213.

الدولية ، والتي ميزتها الأساسية هي اعتمادها المتزايد على بعضها البعض ، روبرت كيوهان عدد أربع خصائص لهذا العالم :

1. الروابط المتشابكة والمتنامية بين الدول والفواعل غير الدولتية .
2. أجندة جديدة من القضايا بدون تمييز بين السياسات العليا والسياسات الدنيا.
3. التسليم بوجود قنوات عديدة للتفاعل بين مختلف الفواعل عبر الحدود الوطنية.
4. تراجع فعالية القوة العسكرية كأداة قهر تحتكرها الدولة .

تم تطوير أفكار نظرية الاعتماد المتبادل المعقد لمواكبة الدور المتنامي للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، واستمالت النظرية الجديدة ابرز وجوه التعددية مثل كيوهان وناي ، و أصبحت تعرف بالمؤسساتية الجديدة.

تطوير هذا المقترب في علم السياسة كان بفعل عوامل عديدة دفعت لتجديد الاهتمام بالمؤسسات نبين أهمها في النقاط الـــ03 التالية:

1. المؤسسات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية أصبحت أوسع، اكثر تعقيدا واكثر أهمية في حياة الجماعة البشرية.
2. الاهتمام المتجدد بالدولة في العديد من مدارس التحليل السياسي، بما في ذلك الماركسية وما يسمى بالنظريات الدولتية.
3. الاعتماد الكبير على العوامل المؤسساتية في تفسير اعتماد بلدان معينة لاستجابات متمايزة للتحديات الاقتصادية المشتركة التي عرفتها سنوات الــ 70 والـــ80 (خصوصا الأزمة البترولية، ارتفاع مستويات البطالة والتضخم...).[1]

هذه العوامل مجتمعة شكلت دافعا قويا للدراسات اللبرالية المؤسساتية التي تجلت خصوصا في أعمال روبرت كيوهان منتصف الثمانينات.

1. تعريف المؤسسات:

نقطة البدء لفهم النظرية المؤسساتية هي من تعريف المؤسسات ، وفي الواقع لا يوجد هناك تعريف متفق عليه بشكل واسع حول المؤسسات في أدبيات العلاقات الدولية، المفهوم يتم تعريفه

[1] Stephen Bell, Institutionalism ; Old and new, Op.Cit, p 13

أحيانا بشكل فضفاض جدا حيث يشمل العلاقات الدولية بأكملها، وهو بذلك يمنح قيمة تحليلية ضئيلة، وعموما كلمة المؤسسات تستعمل في العادة للإشارة إلى منظمة أو وكالة قائمة تكون عادة مرتبطة بالحكومة ، مثل البرلمان ، المحكمة العليا والفرع التنفيذي ... لكن التعبير يستعمل للدلالة على معان عديدة اليوم.

هناك من يعرف المؤسسات على أنها " مسار أو جملة من العمليات التي تقوم بصناعة السلوك " ، أو أنها تلك القوانين ، الأعراف والممارسات المرسخة مؤسساتيا "[1]

Steven L.lamy يعرف المؤسسات بأنها جملة ثابتة ومتماسكة من القواعد والممارسات التي تحدد أدوار وتقيد نشاطات الفاعلين ، وتشكل نواياهم ، والمؤسسات قد تتضمن المنظمات Organization ، الأجهزة البيروقراطية Bureacrratic Agencies ، المعاهدات والاتفاقيات Agreements & Treaties والممارسات غير الرسمية التي تقبل الدول بها كمعايير ملزمة ، وحتى نظام توازن القوة يعتبر مثالا عن المؤسسة.[2]

وبشكل عام فانه لتعريف المؤسسات علينا التركيز ليس فقط على المؤسسات والممارسات الرسمية ، بل أيضا على العلاقات غير الرسمية ، جاك لوفي Jack Levy يحـــاج بان " الإجراءات المؤسساتية الناجعة تخلق نظاما معياريا من خلال مزج القواعد الرسمية والضمنية " نورث D.C. North تتفق مع هذه الفكرة وتحاج على أن العوامل المؤسساتية الأكثر أهمية هي في الغالب العوامل غير الرسمية وتكتب:

> **" في تفاعلاتنا اليومية مع الآخرين سواء كانت في إطار العائلة ، في العلاقات الاجتماعية الخارجية ، أو في نشاطاتها المهنية ، التركيبة التنظيمية السائدة هي بشكل ساحق السلوكيات العرفية والتقاليد ، وهي التي تكون العامل المحوري للنظام القائم ، وتحتهذه القيود غير الرسمية تأتى القواعد الرسمية وهي مصدر الخيار في تفاعلاتنا اليومية ".[3]**

مـــن خلال المناقشات السابقة نلاحظ انه لا يوجد هناك تمييز واضح بين المؤسسات والمنظمات، أحد الفرو قات الرئيسة بين الأشكال المؤسساتية مثـــــل " الفدرالية" ، أو " النظم

---

(1) Stephen Bell, Institutionalism ; Old and new, Op.Cit, p 11
(2) Steven L.Lamy, Contemporary mainstream approaches; Neo-realism and Neo-liberalism, Op.Cit,p 214.
(3) Stephen bell, Op.Cit, p

الانتخابية " ، من جهة ومنظمات معينة مثل منظمة " حقوق الإنسان " ، هو أن المفهوم الأول هو الأوسع ، لكن من الناحية التحليلية لا يوجد هناك تمييز كبير بين المؤسسات والمنظمات ، مع أن هذه الأخيرة ينظر إليها غالبا كهياكل مؤسسة على ترتيبات مؤسساتية أوسع.

يمكننا تعريف المؤسسات بأنها جملة من القواعد التي تحدد الطرق التي يجب على الدول أن تتعاون وتتنافس مع بعضها البعض في إطارها، أي أنها تصف أشكالا مقبولة من سلوك الدول، وتحرم الأنواع غير المقبولة، وهي القواعد التي يتم التفاوض بشأنها من قبل الدول، وبالنسبة لغالبية المفكرين البارزين، هذه القواعد تتضمن التوافق المشترك حول المعايير العليا والتي هي "معايير السلوك المعرفة في إطار الحقوق والواجبات"[1]

في الأدبيات المؤسساتية يتم أحيانا معالجة مصطلحي النظم والمؤسسات كمفاهيم مترادفة، ويتم استخدامهما كبدائل، والنظم هي مؤسسات اجتماعية قائمة على قواعد و معايير متفق عليها، وآليات لصناعة القرار تحكم تفاعلات الدول والفواعل غير الدولتية في مسائل معينة كالبيـــــئة أو حقوق الإنسان.[2]

الافتراضات الأساسية للنيولبرالية المؤسساتية:

1. الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، والدول هي فواعل عقلانية Rational أو مسؤولة، تسعى دوما لتعزيز مصالحها في كل المسائل والحقول.[3]
2. في هذا المحيط التنافسي، الدول تسعى لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون، والسلوك العقلاني يدفع لرؤية المنفعة تكمن في السلوك التعاوني، والدول بذلك تصبح اقل انشغالا بالمزايا و الافضليات التي تحققها الدول الأخرى من خلال هذه الترتيبات التعاونية.
3. العائق الأكبر الذي يقف أمام التعاون الناجح هو عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها، أو سياسات الغش و التنصل التي قد تلجا لها بعض الأطراف.
4. التعاون دوما يكون مقرونا بوجود مشاكل، لكن الدول سوف تقوم بنقل ولاءاتها ومواردها لهذه المؤسسات إذا رأت أنها تحقق مكاسب جماعية، وتمنح لهذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

---

(1) John Mearsheimer, The false promise of international institutions, p, 08
(2) Stevem L.Lamy, Op.Cit, p 214
(3) Ibid, p 213.

والمؤسساتية الجديدة –كما يجزم البعض– تسعى في الحقيـــقة لمؤالفة بعض الادراكات الواقعية الجديدة مع اللبرالية الجديدة، فالمفهمة Conceptualisation المؤسسية الجديدة تخلق لقاءا بين الواقعية الجديدة واللبرالية الجديدة،[4] روبرت كيوهان وليزا مارتن Robert Keohane & Liza Martin أشارا إلى انه " في احسن الحالات سوءا، النظرية المؤسساتية هي الأخت غير الشقيقة Half-sibling للواقعية الجديدة، [5] حيث أن كل من الواقعية الجديدة والمؤسساتية الجديدة تنطلقان من افتراض أن غياب سلطة حاكمة بإمكانها فرض الالتزام بالمواثيق يخلق فرصا مناسبة للدول للدفع قدما بمصالحها بشكل أحادي وتجعل من المهم والصعب جدا بالنسبة للدول التعاون مع بعضها البعض.[1]

المنظور المؤسساتي له علاقة اكثر بالمسائل التي تكون للدول فيها مصالح جماعية، معظم قادة العالم اليوم يعتقدون أن نظاما تجاري مفتوح سيحقق فوائد جماعية، ومعظمهم يؤيد القواعد التجارية الدولية، وتم خلق مؤسسات عديدة لإدارة السلوك الدولي في هذه المسالة، وبالمقابل فان المؤسساتية النيولبرالية يبدو أنها اقل اهتماما بالمسائل التي لا تكون للدول فيها مصالح مشتركة، فالتعاون في المسائل العسكرية ومسائل الأمن الوطني والتي يعتقد أن مكاسب طرف هي خسارة للطرف الآخر (Zero-Sum percpective) اقل استقطابا لاهتمامات الفكر المؤسساتي، [2]

وعموما، المؤسساتية اللبرالية تتجاهل المسائل الأمنية وتركز بدلا من ذلك على الاقتصاد وبدرجة اقل على المسائل البيئية، والنظرية قائمة حول افتراض أن السياسات الدولية يمكن تقسيمها إلى حقلين،؛ الأمن والاقتصاد، اللبرالية المؤسساتية تستقطبها أساسا الأخيرة وليس الأولى.[3]

هناك مقاربتين مختلفتين من التحليل المؤسساتي اللبرالي، مقتـــرب الخيار العقلاني والمؤسساتية التاريخية:

1. مقترب الخيار العقلاني(المؤسساتية الضعيفة):

---

[4] اكسيوم، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص17

[5] Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and cooperation, p.43

[1] Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and cooperation, p.43

[2] Steven L.Lamy, Contemporary mainstream approaches, Op.Cit, p 215.

[3] John Mearsheimer, The false promise of international institutions, Op.Cit, p (15-16).

يقتبس مقترب الخيار العقلاني بقوة من الاقتصاد، ويتبنى منهجية إستنتاجية، بمعنى أن التفسيرات والفرضيات التي يتم توظيفها مستنتجة من افتراضات المبدأ الأولي المجردة حول الحوافز وسلوك الفاعلين.[4]

ومقترب الخيار العقلاني، كما يدل الاسم على ذلك، يفترض أن الفاعلون عقلانيون، ولهم القدرة على توظيف المعطيات الموجودة بشكل ذكي، وبتعبير شيبسل Schepsele "فان سلوك الفاعل يأخذ شكل الخيارات القائمة على الحسابات الذكية أو القواعد الأساسية التي تعكس تكيف نابع من الخبرة.[5]

لهذا السبب يسمى هذا المقترب بالمؤسساتية الضعيفة، لان المؤسســـاتيين ذوي النزعة العقلانية يتمسكون بفكرة إنشاء مؤسسات دولية يكون مستوى التفويض لها من طرف الدول المؤسسة ضعيفا، وحينما يحصل تغير في توزيع القوة بين أعضاء هـــذه المؤسسة الدولية، فمن المحتمل أن يتخلى المستفيدون من الوضع الجديد الحاصل في المؤسسة عن التزاماتهم تجاهها، لأنه من الطبيعي أن يسعوا في ظل السياق الجديد على أن يصبحوا اقل تبعية إزاء اختيارات الأطراف الأخرى، إلا انهم يفترضون انه من المحتمل أن يسعى المتحررون الجدد من صفقة المأسسة إلى تعظيم مكاسبهم المطلقة داخل المؤسسة.[1]

التأكيد على الحسابات العقلانية في هذا المقترب يسلط الضوء على النظرة القائمة على أن المؤسسات ليست فقط سببا هاما في السلوك، كتاب الخيار العقلاني يؤكـــــدون على أن المؤسسات تم تشكيلها من قبل الفاعلين لأغراض عقلانية، وهؤلاء الفاعلين يسعون لتغيـــــير وتشكيل المحيط المؤسساتي ليتناسب مع أهدافهم[2] ، في حين المؤسساتية تميل للتشديد على رسوخ المؤسسات وبقائها كما سيأتي .

2. المؤسساتية التاريخية والسوسيولوجية :

على عكس مقترب الخيار العقلاني الذي يتبنى منهج استنتاجي Deductive فان المؤسساتية التاريخية تتبنى منهج استقرائي Inductive ، حيث البحث عن الضوابط الإمبريقية عبر الملاحظات المتكررة وليس من خلال مبادئ أولية إستنتاجية، و إذا كان السؤال

---

[4] Stephen Bell, Institutionalism ; Old and new, Op.Cit, p13
[5] Ibid, p 17

[1] Volker R.H berger and Frank Schimmelfennig, p.02
[2] Stephen Bell,Op.Cit, p.14

المحوري لدى المؤسساتيون العقلانيون هو " **كيف أضاعف مكاسبي في هذه الحالة ؟** "، فان السؤال المحوري من منظور المؤسساتية التاريخية السوسيولوجية هو " **ما هو الرد المناسب – لهذه الحالة – مع الأخذ بعين الاعتبار موقعي ومسؤولياتي ؟** ".[(3)]

فالمؤسساتية التاريخية– السوسيولوجية تفترض أن المؤسسات الدولية تتميز بدرجة عالية من الصلابة ، فضلا عن امتلاكها قدرة كبيرة في التأثير على سلوك الدولة ، وبالرغم من انه قد يكون الهدف الأولي لإنشاء مؤسسة ما أو مجموعة من المؤسسات هو تعزيز مصالح دولة معينة ، إلا انه من المحتمل أن تتحول هذه المؤسسات بعد وقت معين ، ومن خلال مرورها عبر مسار لتحويل المصالح الأولية للدولة بما فيها الهويات ، ستتحول إلى متغير مستقل محدد للسلوك.

أهمية المؤسساتية التاريخية – السوسيولوجية تكمن في قدرتها على تفسير عوامل معرفة في الإطار المؤسساتي ، وقوتها هي منهجها الاستقرائي Inductive ورغبتها في اشتقاق نماذج عملية من العقلانية وخيارات الفاعلين ليس عبر استغلال الافتراضات الأولية لكن من خلال الملاحظة الحذرة والدقيقة ، والاعتماد على القرائن الإمبريقية آخذة في الوقت ذاته خيارات الفاعل ومسالة العقلانية بجديـــــة ، وهي خطوة مهمة لبناء " حساب مؤسسي دقيق للحياة المؤسساتية السياسية."

هذا السبب دفع كاتو Kato للتأكيد على انتفاء الحاجة لاستخدام الافتراضات للتمييز بين اتجاهات متعددة من المؤسساتية ، بدلا من المسالة الحقيقية والتي هي كيف نتعامل مع ونستخدم الفرضية العقلانية .[(1)]

وباختصار فان المؤسساتية التاريخية – السوسيولوجية تتفق مع مقترب الخيار العقلاني حيث أن الفاعلين متورطين في شؤون استراتيجية ، لكننا في حاجة لمعرفة اكثر من ذلك ، نحتاج للقدرة على تحديد محتوى مثل هذا السلوك الاستراتيجي وفهمه، من خلال التحليل الإمبريقي المستند تاريخيا ، ولماذا يتم التركيز على أهداف وغايات معينة دون أخرى.

المطلب الثاني: الفرضيات المؤسساتية لتفسير النزاعات الدولية:

1.غياب الضوابط المؤسساتية:

---

(3) Stephen Bell, Institutionalism ; Old and new, Op.Cit, p 04

(1) Stephen Bell, Institutionalism ; Old and new, Op.Cit, p 07

المؤسساتيون اللبراليون يرفضون بشكل واضح سياسات توازن القوة كمفهوم حيوي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، أنصار الاتجاه المؤسساتي يؤكدون على أن المؤسساتي يؤكدون على أن المؤسسات بإمكانها تغيير خيارات الدولة، وهو ما ينعكس في تغييرات على مستوى سلوكيتها في النظام الدولي، وحسب وجهة النظر هذه، المؤسسات بإمكانها إضعاف رغبة الدولة في حساباتها المصلحية الضيقة، وهي بذلك متغيرات مستقلة لها القدرة على دفع الدول بعيدا عن الحرب.[2]

وبالرغم من اعتراف النظرية بالقوة العسكرية كواقع مركزي في السياسات الدولية، ورجحان بقائها كذلك في المستقبل القريب، إلا أنها ترى أن مفتاح تقوية السلم والاستقرار في عالم من الدول المسلحة هو الإدارة السلمية للقوة العسكرية، وكما أشار إنيس كلود I.Klaude " مشكلة القوة موجودة هنا لتبقى، هي في الواقع ليست مشكلة يتعين إقصاؤها، لكن مشكلة يتعين إدارتها"،[1] وبالنسبة لدعاة هذه النظرية، المؤسسات هي مفتاح الإدارة الناجحة لمسالة القوة.

بناءا على ذلك يربط اللبراليون المؤسساتيون بين المؤسسات والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذه النظرية تظهر علاقة سببية قوية بين المؤسسات والتعاون الاقتصادي، وسيكون من السهل نسبيا اخذ الخطوة التالية وربط التعاون بالسلام، فهم يشددون على أن المؤسسات تساهم في الاستقرار الدولي، هذا يشير إلى انه من السهل ربط التعاون بالاستقرار والعكس.[2]

لكن قبول المؤسساتيون اللبراليون بالافتراض الواقعي حول فوضوية النظام الدولي، جعلهم يقتربون من الطروحات الواقعية حول أسباب حدوث النزاعات الدولية (انتفاء سلطة عليا بإمكانها فرض السلام)، المؤسساتيون يؤكدون على أن وجود تأثير ضعيف أو منعدم للمؤسسات على سلوك الدول في شكل قيود وكوابح فعالة، يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات ذاتية المصلحة هدفها مضاعفة القوة، تدفع الآخرين حتما لتبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما لإثارة النزاعات والحروب.

لذلك يركز المؤسساتيون بشكل تقليدي على ما يمكن أن نسميه بالمؤسسات " داخلية التوجه" بمعنى تلك التي تم تصميمها لإدارة وحل النزاعات بين الدول الأعضاء ولتسهيل التعاون

---

(2) John Mearsheimer, the false promise of international relations, Op.Cit, p 07.

(1) Claude, Power on international relations, p.06

John Mearsheimer, the false promise of international relations, Op.Cit, p 16. (2)

بينها، المؤسسات داخلية التوجه تسعى لتحقيق السلام من خلال التأثير في سلوك الدول الأعضاء، وبذلك فانه بقدر وجود عضوية اكبر، تكون إمكانيات النجاح أفضل، ويعد نظام الأمن الجماعي مثال جيد على المؤسسات "ذاتية التوجه"، وفي المقابل المؤسساتيون ابدوا اهتماما اقل بالأحلاف ، والتي هي مؤسسة خارجية التوجه، فالأحلاف ليست مهتمة أساسا بالحفاظ على السلام بين الدول الأعضاء، بقدر ما هي موجهة للحفاظ على توازن القوة.(3)

انطلاقا من أهمية المؤسسات كميكانيزم هام للاستقرار، يؤكد روبرت كيوهان "أن تجنب النزاع المسلح في أوربا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي"،(4) وتأكيدا لدور المؤسسات المتنامي مع نهاية الحرب الباردة، علق جون روجي J.Ruggie على نتائج الانهيار السوفيتي قائلا "يبدوا هناك شك ضئيـــل في أن المعايير التعددية والمؤسساتية قد ساعدت في تثبيت محصلات دولية، فعلا هذه المعايير والمؤسسات يبدوا أنها تلعب دورا هاما في إدارة صف واسع من التحولات الإقليمية والعالمية في النظـــام الدولـــي اليوم.(1)

وباختصار فان هذا المقترب للسياسات الدولية يقوم على الاعتقاد بان المؤسسات وسائل أساسية لترويج السلام العالمي، وبشكل خاص، يؤكد صناع السياسات الغربية بأن المؤسسات التي "خدمت الغرب جيدا " قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وجب إعادة تشكيلها لتطويق أوربا الشرقية جيدا، ولا يوجد هناك حسب كاتب الدولة للخارجية الأمريكية وارن كريستوفر W.Christopher ما يجعل مؤسساتنا أو طموحاتنا تتوقف عند الحدود القديمة للحرب الباردة" والمؤسسات التي كان يضعها في رأسه تتضمن الجماعة الأوروبية (E.C)، منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE)، واتحاد أوربا الغربية (W.E.U).(2)

2. سياسات الغش والتنصل:

أنصار الاتجاه المؤسساتي اللبرالي يؤكدون أن العائق الأساسي الذي يرهن التعاون بين الدول ويدفع إلى حدوث النزاعات على المستوى الدولي هو سياسات الغش والخداع التي تلجا لها بعض

---

(3) Ibid, p 07
Ibid, p6 (4)
(1) Ibid, p(6-7).
(2) Warren Christopher, «toward a more integrated world, Paris,1994

الدول بالرغم من وجود مصالح مشتركة بينها، والغش Cheating يعني أساسا " خرق التعهدات" Preach of promise،[3] انتهاج سياسات تتناقض والتعهدات الجماعية التي تعهدت الالتزام بها.

إن حالة مأزق السجين Prisoner Dilemma الشهيرة هي نقطة أساسية للتحليل في اغلب أدبيات المؤسساتية اللبرالية، التي ترى وجوب حل هذه المشكلة لتحقيق التعاون، حيث أن كل دولة قد تلجا إلى الغش أو إلى التعاون مع الدولة الأخرى، وكل طرف يريد مضاعفة مكاسبه الخاصة، كل طرف مهتم بالطرف الأخر طالما انه اختار استراتيجية تؤثر في مساعيه لمضاعفة المكاسب، لذلك يبدوا للأطراف أن الاستراتيجية الأكثر فعالية بالنسبة لكل دولة هي أن تتبع سياسات مخادعة، وتأمل في الوقت ذاته أن تتبع الدولة الأخرى استراتيجية تعاونية.[4]

وحسب دعاة الفكر المؤسساتي اللبرالي المفتاح لحل هذا المأزق هو إقدام كل طرف على إقناع الطرف الآخر بان لهما مصالح جماعية في تحقيق ما يبدوا انه تضحيات " قصيرة المدى" (المكسب الذي قد ينتج من الغش الناجح) لغرض مكاسب بعيدة المدى، وهذا يعني إقناع الدول قبول النتيجة الثانية والتي هي التعاون المشترك، والعائق الأساسي لتحقيق هذه النتيجة التعاونية ستكون خوف كل طرف من أن يتم استغلاله، وإقدام الطرف الآخر على الغش، وهو المشكل الذي يجب على المؤسسات حله، طالما أن إخفاق الدول المتجاورة في بناء علاقات تعاون مشترك سيقود حتما إلى التنافس بينها، هذا الأخير ينتهي إلى التراع في حالة وقوع أزمات بسيطة أو وجود خلافات تاريخية أو حدودية.

ولمعالجة هذه المشكلة، على المؤسسات ردع الأطراف التي تخرق تعهداتها وحماية الضحايا، وحسب دعاة هذه النظرية، 03 رسائل وجب إرسالها لمن يحتمل أن يتبعوا سياسات الغش، سيتم توقيفك متلبسا، ستعاقب سريعا، وستخاطر بإمكانيات التعاون المستقبلي، الضحايا المحتملين في الجانب الآخر، يحتاجون لتحذير مبكر من أن يكونوا ضحايا للغش، ويحتاجون للوسائل لمعاقبة الغشاشين.

المؤسساتيون اللبراليون لا يهدفون للتعامل مع الغشاشين والضحايا من خلال تغيير معايير أساسية لسلوك الدول، ولا يقترحون تحويل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، هم يقبلون بالافتراض أن الدول تتفاعل في محيط فوضوي، وتتصرف في مسائل من الاهتمام الذاتي، وفي هذا السياق،

---

(3) Oye, Explaining cooperation under anarchy, p 01.

(4) John Mearsheimer, the false promise of international relations, Op.Cit, p17

مقترحهم هو اقل طموحا مقارنة بنظرية الأمن الجماعي أو النظرية النقدية والتي تهدف لإعادة النظر في معايير دولية هامة،[1] المؤسساتيون اللبراليون بدلا من ذلك يركزون على إظهار كيف أن القوانين بإمكانها إعاقة مشكلة الغش، حتى في ظل وجود دول تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، هم يؤكدون أن المؤسسات بإمكانها تغيير حسابات الدولة حول كيفية مضاعفة المكاسب، وبالتحديد القواعد بإمكانها جعل الدول تقدم التضحيات قصيرة المدى المطلوبة لحل مأزق السجين.

أنصار الاتجاه المؤسساتي يؤكدون انه يمكن استخدام القواعد المؤسساتية لتشكيل 04 تحولات هامة في المحيط المؤسساتي:

1. القواعد المؤسساتية بإمكانها عبر الوقت مضاعفة التفاعلات بين الدول المختلفة، هذه الرتابة المؤسساتية تقلص من إمكانية نجاح سياسات الغش من خلال 03 طرق :

- الرفع من حجم التكاليف المترتبة عن الغش، بحيث أن الدولة التي تتمسك بخيار الغش تخاطر بإمكانيات استفادتها من التعاون المستقبلي، بما أن الضحية قد يلجا إلى الانتقام.
- انتهاج الدولة لسياسات متكررة من الغش تمنح الفرصة للضحية لدفع الدولة المعتدية، والأخذ باستراتيجية الرد بالمثل Tit-for-tat.
- أخيرا هذه القواعد تكافئ الدول التي تبدي نوايا حسنة وتتمسك ببنود الاتفاقية، وتعاقب الدول التي تظهر نواياها للغش والتنصل من الاتفاقيات التي وقعتها.[1]

2. القواعد بإمكانها تشديد أواصر التفاعلات بين الدول في مسائل متنوعة من خلال مجموعة من الروابط، هذه الروابط تهدف لتحقيق اعتماد متبادل اكبر بين الدول، يجعها تحجم عن الغش خوفا من أن الضحية –أو ربما دولة أخرى- ستنتقم منها في مسالة أخرى.

3. بنية القواعد تسمح بمضاعفة حجم المعلومات المتوفرة حول الدخول في الاتفاقيات التعاونية، هذا يجعل الرقابة القريبة ممكنة، حيث ترفع من قابلية ضبط سياسات الغش، واهم من ذلك تمنح تحذير مسبق للضحايا لتمكينهم من اتخاذ إجراءات حمائية قبل أن يحصل الإضرار بهم.

---

(1) John Mearsheimer, the false promise of international relations, Op.Cit, p17

(1) 21 John Mearsheimer, the false promise of international relations, Op.Cit, p

4. القواعد بإمكانها تخفيض تكاليف الصفقات والاتفاقيات، وعندما تنجز المؤسسات المهام المذكورة، يصبح بإمكان الدول تكريس جهود اقل لمراقبة الاتفاقيات التعاونية.(2)

والفكر اللبرالي عموما عند بحثه في أسباب للحروب والنزاعات الدولية، يسعى لتقديم وصفات ناجعة لتحقيق السلام، أي انه يحمل نبرة تفاؤلية، ويقر بالطبيعة الحميدة للنظام الدولي، أي انه يختلف عن الواقعية من هذا الجانب، من زاوية أن الحروب والنزاعات أمر عارض، يمكن إنهاؤه عبر نشر المبادئ الديمقراطية، خلق نسق من الاعتماد المتبادل، والمؤسسات الدولية، هذا ما دفع بالبعض إلى وصف المبادئ اللبرالية باليوتوبيا أو المثالية الجديدة.

أما المؤسساتيون اللبراليون فينظرون إلى النزاعات الدولية باعتبارها انعكاس لضعف فعالية المأسسة الدولية، وخرق الدول لالتزاماتها نحو المواثيق والاتفاقيات الدولية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين،كما أن السياسيين والبيروقراطيين لا يتصرفون دوما على النحو الذي تحدده الخيارات المؤسساتية وانسياقهم وراء الحوافز التي تميزها المصلحة الذاتية.

(2) Ibid, p18

الفصل الثالث :

اسهامات وافتراضات نظريات نمط التحليل المؤسساتي البنائي، ومابعد البنائي

في عبارة بليغة الدلالة أشار ماركس إلى ما يلي: " لم يفعل الفلاسفة غير أن يفسروا العالم بأشكال مختلفة، بيد أن القضية تتلخص بضرورة تغييره " ،وبطبيعة الحال، قبل تغيير العالم يجب تفسيره. ويقدم عمل ماركس الأهم " الرأسمال " البراهين المعللة والمقنعة على أن الممارسة غير القائمة على الاعتراف بوجود العالم الموضوعي ومعرفة قوانينه كثيرا ما تصبح عديمة المعنى ومغامرة ومضرة.

إن عبارة ماركس المشار إليها أعلاه لا تعلن البتة إلغاء النظرية عن طريق تذويبها في الممارسة، ذلك إن النشاط الثوري التحويلي غير ممكن بدون النظرية العلمية. فمن المستحيل وضع العلم في طرف وبرنامج الأعمال الذي يعبئ الجماهير في الطرف الثاني. فمن اجل التوجه في العالم المعاصر، في تشابك عملياته وتنوعها الهائل والاضطلاع بالدور الملائم في تنظيم وقيادة نضال الجماهير في سبيل السلام والتقدم والحرية والعدالة وغيرها.

وهذا الفصل سوف يقودنا إلى معرفة الإسهام الماركسي في قراءة موضوع النزاع في حقل العلاقات الدولية، وبداية ; سوف نقوم بتحديد العديد من المسائل التي تشترك فيها مختلف المقاربات الماركسية، مع محاولة التركيز على الاتجاهات الجديدة، التي نرى أنها تقدم إسهامات مهمة لفهم السياسات العالمية بشكل عام، وبشكل خاص إسهامات نظرية الاقتصاد-العالم، النظرية النقدية، والماركسية الجديدة.

المبحث الأول : مدخل عام للفكر الماركسي

الماركسية هي ممارسة سياسية ونظرية إجتماعية مبنية على أعمال كارل ماركس الفكرية، شاركه رفيقه فريدريك إنجلز في وضع الأسس واللبنات الأولى للنظرية، ومن بعدهم بدأ المفكرون الماركسيون في الإضافة وتطوير النظرية بالاستناد إلى الأسس التي أرسى دعائمها ماركس. و الماركسية هي القوانين الطبيعية التي تتحكم في حركة المجتمع منذ نشوء أول مجتمع إنساني وفي مختلف مراحل تطور المجتمعات البشرية وستبقى تعمل طالما وجدت مجتمعات بشرية على الأرض. و الماركسية نظرة علمية للعالم، وهي النظرة الوحيدة العلمية أي التي تتفق مع العلوم الأخرى التي تخبرنا أن الكون حقيقة مادية، وأن الإنسان ليس غريبا على هذه الحقيقة، وأنه يمكنه معرفتها، ومن ثم تغييرها كما تدل على ذلك النتائج العملية التي توصلت إليها مختلف العلوم.وليست المادية الماركسية مماثلة للعلوم لأنها لا تتخصص في جانب معينا من جوانب الواقع كما تفعل العلوم بل هي تسعى لفهم العالم.(1)

---

(1) Val Burris,The Neo-Marxist Synthesis of Marx And Weber on Class, in Norbert Wiley, The Marx-Weber Debate, Newbury Park, CA: Sage Publications, 1987.
The Marx-Weber Debate, Newbury Park, CA: Sage Publications, 1987,pp 68-90

ويمكننا تقسيم الماركسية لشقين أساسيين هما : المادية الجدلية والتي تعرف بـــ (الديالكتيك) وهي القوانين التي تحكم الطبيعة من حولنا ، أما الشق الثاني فهي المادية التاريخية وهي التي تعمل على تفسير المجتمع الإنساني.

العناصر الأساسية للتحليل الماركسي :

ترتكز الماركسية كمنظومة فكرية و نظرية ثورية و أيديولوجية الطبقة العاملة في صراعها مع البورجوازية إلى ثلاثة ركائز أساسية و هي :المادية الجدلية، المادية التاريخية، الصراع الطبقي .

أولا : المادية الجدلية :

هي مجموعة قوانين ومبادئ ومقولات تعمل في جانبين ، جانب المعرفة العلمية (العلوم المختلفة) ، والجانب الآخر هو الحركة المجتمعية وتطور المجتمع تبعا لهذه القوانين . أي أنها تطبق في العلوم المعرفية وعلم الاجتماع على حد سواء .

والمادية الجدلية تحكمها ثلاثة قوانين أساسية :

1. قانون وحدة وصراع الأضداد أو المتناقضات :

يخبرنا هذا القانون بأن كل ظاهرة تحمل في داخلها (دائما وأبدا) بذور فنائها ، أو بلغة أبسط " نقيضها " ، ويعتبر هذا القانون هو أساس الحركة والتطور .مثلا : الذرة كما درسناها في العلوم تتكون من بروتونات ونيوترونات وإلكترونات ، شحنة البروتونات موجبة دائما ، النيوترونات شحنتها متعادلة لا سالبة ولا موجبة ، أما الإلكترونات فشحنتها سالبة دائما وهنا ما يعنيه قانون "وحدة " و "صراع " الأضداد ، أن هذه البروتونات الموجبة ، والإلكترونات السالبة تعيش في "وحدة " واحدة ، رغم تناقض هذه الشحنات وتنافرهما المشبه بـــ "صراع " بين مكونات الذرة ، الأمر الذي يسبب الحركة الدائمة للذرات بفعل التنافر ودوران الإلكترونات في مجالاتها كما هو معروف ، وبالتالي حركة المادة ،، لذلك المادة ليست ساكنة .

كمثال عن الطبقة العاملة المنظمة ورأس المال (أصحاب الاستثمارات والمصانع والعمل ورؤوس الأموال) ، كأنظمة الحكم الرأسمالية ونقابات العمال ، في تضاد وصراع يحتويهما المجتمع في وحدة واحدة ، لكن هذا التضاد موجود ، وهنالك صراع دائم بين رأس المال الذي يريد زيادة ثورتها على حساب جهد العامل ، وبين هذه الطبقة العاملة التي تعرف حقوقها وتناضل من أجلها

[1].

أشكال التناقض :

وعليه فالأضداد يجمعها التناقض كما الوحدة. وللتناقض وتائر متفاوتة. فهو قد يتجلى في :

1- شكل تناحري. الطبقة العاملة المنظمة ورأس المال ، الحركة الصهيونية والمقاومة الفلسطينية ، التيارات الرجعية والتيار التقدمي ، الصلابة والغازية، التصحر والغابات، الحب والكراهية، البناء والهدم... الفاشية والديموقراطية، الرأسمالية والاشتراكية، أسلوب التعليم التلقيني (البنكي) وأسلوب التعليم النقدي الذي يشجع على التفكير والمشاركة والإبداع ... الخ.

2- غير تناحري بدرجاته، مثل البروتون والنيترون، البرجوازية الصغيرة (أصحاب المحال والمتاجر وأصحاب الورش الصغيرة) والعمال، فصل الصيف وفصل الخريف، تعدد الآراء والاجتهادات في الفكر الواحد.

2. التراكمات الكمية تؤدي لتغيرات نوعية (كيفية):

أحد القوانين الرئيسية للجدل، وهو يشرح كيف وفي أية ظروف تحدث الحركة والتطور. وهذا القانون الموضوعي الكلي للتطور يقرر أن تراكم التغيرات الكمية التدريجية التي لا تدرك يؤدي بالضرورة في لحظة معينة، بالنسبة لكل عملية، إلى تغيرات جذرية للكيف وإلى تحول على شكل قفزات من كيف قديم إلى كيف جديد. "

وفي حركة المجتمع يكون التغير النوعي على شكلين أساسيين :
الشكل الأول : هو التطور الطبيعي للمجتمع بدون تدخل عوامل خارجية ، بعد أن يكون التراكم الكمي قد وصل ذروته وتبدأ عملية التطور النوعي.
أما الشكل الثاني : وهو تدخل عوامل خارجية في عملية التراكم والتطور ، وهي عملية تسريع للتراكم الذي سيصل بدوره أيضا لذروته منشئا الظاهرة الجديدة محل القديمة.

يأتي في هذا السياق هنا موضوع أساسي في موضوعة الثورة والتغير النوعي عندما يصل التراكم الكمي في التناقضات التناحرية بين علاقات الإنتاج الموجودة والقوى الإنتاجية إلى حدها الأقصى ، وتحولها الثوري النوعي التي تفرضه على المجتمع ..

---

(1) Val Burris,The Neo-Marxist Synthesis of Marx And Weber on Class, Op.Cit ,pp 68-90

وأيضا من أمثلة نقاط التحول النوعي مع الأخذ بعين الاعتبار التراكمات الكمية في سياقها التاريخي الثورة الفرنسية الكبرى عام 1789 التي كانت في أعقاب حرب فاشلة بين فرنسا وبريطانيا عام 1788 سبقها تراكم كمي كما أسلفنا بموسم حصاد سيئ، وبطالة متفاقمة، وأسعار عالية، وخاصة أسعار الخبز، وأجور منخفضة، وانفاق باذخ من ناحية أخرى في القطاعات العسكرية والبلاط الملكي للويس السادس عشر.

3. قانون نفي النفي :

يعني أن ظهور نظام اجتماعي جديد ينفي بعض خصائص النظام القديم، وكنظام اجتماعي يظهر على أنقاض نظام آخر يتضمن بعض خصائص وميزات سابقه.[1]

ثانيا : المادية التاريخية :

المادية التاريخية هي الشق الثاني من الماركسية وهي التي تعمل على تفسير المجتمع الإنساني، حيث يؤكد الماركسيون أن المجتمعات البشرية قد عرفت 05 أشكال من أنماط الإنتاج، بداية من المجتمع البدائي عبر مرحلتي العبودية والإقطاع، ثم المرحلة الرأسمالية، وحتما سيصل إلى المرحلة الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا.

ثالثا : الصراع الطبقي :

الطبقة تلعب دورا محوريا في التحليل الماركسي، وعلى عكس اللبراليون الذين يعتقدون أن هناك تناسق جوهري للمصالح بين الجماعات المختلفة، يتمسك الماركسيون بان المجتمع يترع بطريقة منتظمة نحو صراع الطبقات، في جريدة Comminist Manifesto أكد ماركس أن تاريخ المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ صراع الطبقات"[2]، وبالنسبة للمجتمعات الرأسمالية، المحور الأساسي للتراع هو بين الطبقة البرجوازية Bourgeosie (الرأسماليين)، والبروليتاريا Proletariat (العمال).

مكانة الفكر الماركسي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة :

---

(1) paul(R.viotti) ,Mark (v.kauppi).international relations ,theory realism , pluralism,globalism and beyond,3rd ed,London.allyn bacon,1999,p341.

(2) Op.Cit, p (230-237). Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Marxist Theories of International Relations.

مع نهاية الحرب الباردة، وانهيار نظام الحكم الشيوعي في روسي وأوربا الشرقية، وانتصار قيم "السوق الحرة" كان الافتراض قائما أن أفكار ماركس واتباعه العديدين ستكون مودعة بشكل آمن في "مزبلة التاريخ"، وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب الشيوعية قد بقيت ممسكة بزمام الأمور في الصين، فيتنام، وكوبا، إلا أنها لا تمثل مصدر تهديد للنظام الرأسمالي المهيمن، واحد من أهم الدروس المستفادة من القرن العشرين يبدوا انه ذلك الذي يعلمنا أن قطار الماركسية يقود إلى نهاية تاريخية ميتة.(1)

في واقع الأمر، انهيار التجربة السوفيتية، والافتقار الواضح لبديل معقول للرأسمالية قاد إلى أزمة داخل الماركسية، لكن عشر سنوات فيما بعد بدا أن هناك نوع من إعادة إحياء الفكر الماركسي، Stephen Hobden & Richard Wyn Jones في دراستهما للنظريات الماركسية للعلاقات الدولية يشددان على عاملين أساسيين وراء مسار بعث الفكر الماركسي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة:

1. بالنسبة للعديد من الماركسيين أن التجربة الشيوعية كانت مشكلة حقيقية، حيث مع مرور الوقت بعد ثورة أكتوبر بدء ولاء النخب العمالية للاتحاد السوفيتي في التراجع، خصوصا بفعل ما يرون انه "انحراف ستاليني"، وان الاشتراكية "الموجودة فعليا" ليست اليوتوبيا الشيوعية التي وعد بها ماركس، وكان بعض الماركسيين ينتقدون الاتحاد السوفيتي صراحة.

وبانهيار الكتلة الشرقية واختفاء الاتحاد السوفياتي زال ذلك العائق، واعاد الماركسيون فتح مناقشة تفاضلية لأفكار ماركس بشكل متحرر من عبء الماركسية–اللينينية كأيديولوجية الدولة، حيث ان العديد من المفاهيم والممارسات التي يؤخذ بها، في واقع الأمر ليست موجودة في كتابات ماركس مثل "حزب النخبة"، "المركزية الديمقراطية" و "الاقتصاد الموجه مركزيا".(2)

2. العامل الثاني يستند إلى الحجم الكبير من الجهود النظرية التي تركها ماركس في تحليله للرأسمالية كنمط إنتاج، مع أن وحدته الأساسية في التحليل كانت بسيطة، ومع الاختراق المستمر لميكانيزم السوق لكل مظاهر الحياة، فان تجربة ماركس حول الديناميكيات الخارقة والتناقضات الموروثة هي اكثر ملاءمة اليوم مقارنة بما هي عليه في وقته، والحسابات الرأسمالية التقليدية تشير إلى أن الأسواق الحرة تسير نحو التوازن، لكن تجاربنا المعاشة تثبت خلاف ذلك، أزمة الأسواق لعام 1987، و الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينات أظهرت أن

---

(1) Ibid, p 234

(2) Op.Cit, p (232). Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Marxist Theories of International Relations.

الرأسمالية العالمية مازالت تتعرض إلى اضطرابات قوية، وبالنسبة لماركس هذا الاضطراب، ونتائجه الإنسانية المشؤومة، هي جزء موروث لا يمكن تجنبه ومرتبط بحقيقة النظام ذاته.(1)

المبحث الثاني :الاتجاهات الحديثة في الفكر الماركسي :

أفكار ماركس تطورت عبر الوقت بأشكال مختلفة، وليس مفاجئا أن تكون تركته الفكرية مفتوحة لتفسيرات عديدة متناقضة أحيانا، إضافة إلى التطورات الحاصلة في العالم والتي دفعت بعض المتأثرين بفكر ماركس إلى مراجعة أفكاره على ضوء التجارب المختلفة، ومن هنا ظهرت جملة من الاتجاهات الفكرية المختلفة، تربط أعمالها مباشرة بتركة ماركس، وسوف نتناول بالدراسة ثلاث اتجاهات أساسية هي نظرية النظام-العالم، النظرية النقدية، النظرية الماركسية الجديدة، وهي كلها تتقاسم فرضيتين وضع أسسهما ماركس:

- أن العالم الاجتماعي يجب أن يتم تحليله كليا Totaly ، وبالنسبة لهم فان التقسيم الأكاديمي للعالم الاجتماعي إلى حقول مختلفة من الأبحاث، التاريخ، الفلسفة، الاقتصاد، العلوم السياسية، الاجتماعات غير مفيد تماما، ولا يمكن فهم الواحد بدون معرفة الآخرين، العالم الاجتماعي يجب أن يتم دراسته كليا.
- العنصر الثاني هو التأكيد على التصور المادي للتاريخ والنقاش هنا هو أن مسار التحولات التاريخية هو انعكاس للتنمية الرأسمالية.(2)

المطلب الأول :نظرية النظام العالم : World-System Theory

نظرية النظام-العالم هي منظور سوسيولوجي كلي يحاول تفسير ديناميكيات "الاقتصاد الرأسمالي العالمي"، والمثال الكلاسيكي لهذا المقترب مرتبط بأعمال Immanuel Wallerstein خصوصا مقاله الشهير The Rise and Future Demise of the World Capitalist System", "Concepts for Comparative Analysis (1974)، وبفعل تشديدها على التنمية والفرص غير المتكافئة بين الدول، لقيت نظرية النظام-العالم قبولا واسعا خصوصا لدى مفكري الدراسات التنموية.(3)

(1) Ibid, p 233

(2) Op.Cit, p 235. Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Marxist Theories of International Relations.

(3) Carlos A.Martinez-Vela, World Systems Theory, p 01.

أصول هذه النظرية يمكن ردها إلى المحاولة الأولى لتطبيق أفكار ماركس في المجال الدولي بصدد انتقاد الإمبريالية، وهي المحاولة التي قادها كل من Hopson, Luxemburg, Bukharin, Hilveferding, Lenin بداية القرن العشرين، وبروز هذا النقاش يعود أساسا إلى عمل لينين الشهير "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" المنشور عام 1917.

لينين شدد من خلال هذا العمل أن خصوصيات الرأسمالية قد تغيرت منذ نشر ماركس كتابه الأول "الرأسمال" عام 1867، وان الرأسمالية قد دخلت في مرحلة جديدة –مرحلتها الأعلى والنهائية– بتطور الرأسمالية الاحتكارية Monopoly capitalism ، وفي ظل هذه الرأسمالية الاحتكارية فان عنصري البنية تطورتا في إطار الاقتصاد العالمي في شكلين متباينين مركز مهيمن (Core)يستغل محيط (Periphery) اقل تطورا، وهذه البنية جعلت من نظرة ماركس للتشعب البسيط للمصالح بين البروليتاريا والبرجوازية اكثر تعقيدا ، ومع تطور هذه البنية (مركز–محيط) لن يكون هناك انسجام أوتوماتيكي للمصالح بين كل العمال.

لينين يؤكد أن بلدان المركز بإمكانها استخدام المكاسب المستخلصة من استغلال المحيط لتحسين وضعية حصتها من البروليتاريا، وبعبارات أخرى، رأسمالية المركز تستطيع أن تسالم طبقتها العاملة عبر استغلال اكبر للمحيط، وبذلك فان التقسيم البنيوي بين المركز والمحيط يحدد خصوصية العلاقة بين بورجوازية وبروليتارية كل دولة.

خصوصيات نظرية النظام–العالم :

بالنسبة لوالرستاين نمط التنظيم الاجتماعي المهيمن هو ما يسميه بـــ"النظام–العالم"، وقد عرف العالم شكلين من هذا النظام، عالم الإمبراطوريات World-empires وعالم الاقتصاديات World-Economies ، والتمييز الرئيسي بين هذين العالمين يرتبط بكيفية توزيع الموارد الخام، من يأخذ ماذا؟.

وحسب والرستاين فان نظام الإمبراطوريات هو نظام سياسي متمركز يستخدم قوته لاعادة توزيع المصادر من مناطق المحيط إلى منطقة المركز، في الإمبراطورية الرومانية هذا اخذ شكل "الجزية" التي كان يتم تجميعها في المقاطعات نحو البلد الام، وفي المقابل، في عالم الاقتصاديات لا يوجد هناك مركز وحيد لسلطة سياسية، ونحن بصدد مراكز عديدة تتنافس على القوة، والموارد ليست موزعة وفق قانون مركزي، بل من خلال أداة السوق، والرستاين يؤكد أن ميكانيزم توزيع

المصادر في النظامين مختلف، لكن التأثير النهائي لهذين النمطين هو نفسه، تحويل الموارد من المحيط إلى المركز.[1]

النظام–العالم المعاصر هو مثال عن عالم–اقتصاد، بالنسبة لوالرستاين، هذا النظام حدث في أوربا مطلع القرن السادس عشر تقريبا، وتوسع فيما بعد ليشمل العالم بأسره، وكانت الرأسمالية هي التي تقف وراء مسار التوسع والدمج، وحسب والرستاين فان كل المؤسسات الاجتماعية تتكيف بشكل مستمر، وتتغير في سياق ديناميكية النظام–العالم، وليست فقط الوحدات هي التي تتغير، و إنما النظام نفسه مقيد تاريخيا، له بداية، منتصف، وستكون له نهاية.[1]

وبصدد خصوصيات النظام–العالم المعاصر فمن الممكن تحديدها في إطار عبارات الزمان والمكان، البعد المكاني يركز على الأدوار الاقتصادية المختلفة التي تلعبها الأقاليم المختلفة في إطار الاقتصاد–العالم، وبالنسبة لتقسيم مركز–محيط، أضاف والرستاين منطقة اقتصادية أخرى تتوسط هذا التقسيم، شبه المحيط Semi-Periphery ، وهي المنطقة التي تمزج خصوصيات معينة للمركز بأخرى من المحيط.[2]

والرستاين يؤكد أن منطقة شبه المحيط على الرغم من أنها مخترقة من قبل المصالح الاقتصادية لدول المركز، إلا أنها تمتلك قاعدة صناعية وطنية، وتلعب أدوارا سياسية واقتصادية هامة ضمن النظام–العالم المعاصر، وبشكل خاص تقدم مصدرا مهما للعمالة، بحيث تعاكس أي ضغط لرفع الأجور في دول المركز، كما أنها توفر موطن جديد للصناعات التي ليس بإمكانها العمل بشكل مربح في المركز (مثل تركيب السيارات، المنسوجات...)، كما أن شبه المحيط يلعب أيضا دورا حيويا في استقرار البنية السياسية للنظام العالمي.

وبالنسبة لدعاة نظرية النظام–العالم، هذه الأقاليم الثلاثة للاقتصاد العالم مرتبطة ببعضها البعض في علاقة استغلالية يتم بموجبها استنزاف الثروة من المحيط إلى المركز، وكنتيجة، موقع كل المنطقة يترسخ بشكل عميق، الغني يزداد غنى والفقير يزيد فقرا.

لكن كل من المركز، المحيط، وشبه المحيط تشكل مجتمعة البعد المكاني لت"النظام–العالم"، ولكي يتم فهم ديناميكيات التفاعل عبر الوقت، يجب أن نلفت انتباهنا إلى الأبعاد الزمنية –بتعبير

---

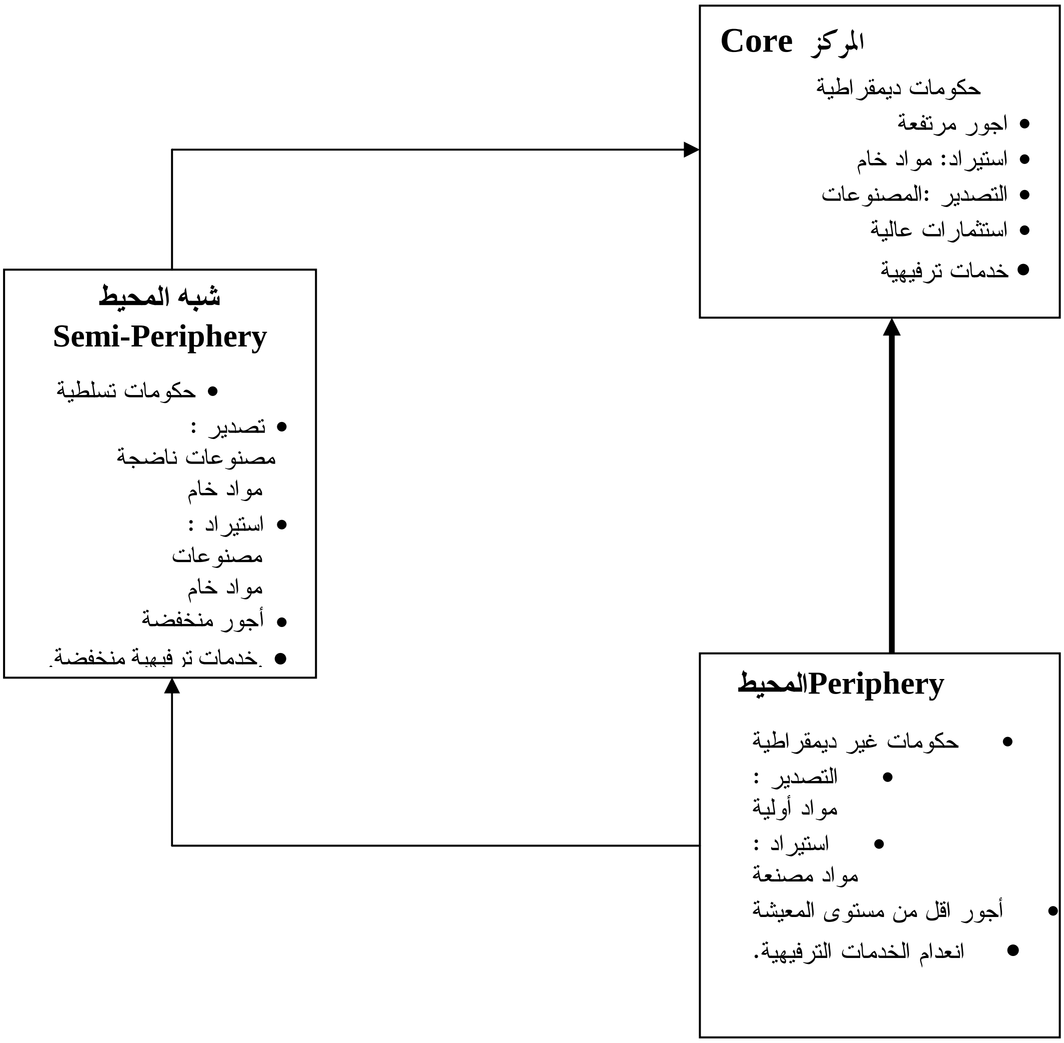
[1] Op.Cit, p (230-231). Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Marxist Theories of International Relations.

[1] Ibid, p 231.

[2] Ibid, p232

والرستاين– للاقتصاد العالمي، فالترعات الدنيوية، التناقضات، والأزمات تحدث نتيجة امتزاجها مع الأبعاد المكانية، وهي التي تحدد المسار التاريخي للنظام.(3)

والرستاين (1995) يحاج بان نهاية الحرب الباردة بدلا من أن تشكل نصرا للبرالية، هي مؤشر على نهايتها الوشيكة، حيث أن هذا النظام سيصل إلى أزمة لن يعد بعدها قادرا على إعادة تشكيل نفسه، و أعمال والرستاين الحالية هي محاولة لتطوير برنامج سياسي للترويج إلى نمط جديد من "النظام–العالم" يكون اكثر عدلا مقارنة بالنظام الحالي، وفي سياق المناقشات الحالية حول الولايات المتحدة "الإمبريالية" يؤكد والرستاين (2003) أن القوة الأمريكية في "تراجع سريع"، وان مغامراتها العسكرية الحالية هي تأكيد لهذا التراجع.(1)



(3) p 233 Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Marxist Theories of International Relations.

(1) Ibid, p234.

الشكل رقم 01: العلاقات المتداخلة في الاقتصاد-العالم.

المصدر : Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Marxist Theories of International Relations.

المطلب الثاني : النظرية النقدية Critical Theory

النظرية النقدية هي مقاربة بديلة للسياسات العالمية تتضمن انتقاد النظريات السائدة في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي العالمي وتطوير إطار بديل لتحليل العلاقات الدولية، وهي في الأصل مدرسة فكرية جد ضخمة تمتد من الفن والتحليل النفسي إلى علم الاجتماع والأخلاقيات، واصبح تأثيرها ملموسا في حقل العلاقات الدولية منذ ثمانينيات القرن الماضي.

جذور هذه النظرية تعود إلى أوربا الغربية سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، حيث المكان والزمان الذي أرغمت في الماركسيون على التخفي وراء مصطلحات غير ثورية في ظل صعود الأنظمة الفاشية، ويتعلق الأمر خصوصا بمدرسة "فرانكفورت" باعتبارها أول تيار فلسفي-اجتماعي-نقدي لأفكار عصر التنوير.

إسهامات مدرسة فرانكفورت :

تعتبر مدرسة فرانكفورت Frankfurt School الأب الروحي للنظرية النقدية، وكانت تضم مجموعة هامة من المفكرين البارزين من الجناح اليساري ليهود ألمانيا عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، من أبرزهم Herbert Marcuse, Theodor Adorno, Max Horkheimer، كانوا جميعا في "معهد البحث الاجتماعي" بجامعة "**غوته**" بفرانكفورت، جاء بعدهم جيل آخر من المفكرين كان أبرزهم Jürgen Habermas الذي يعتبره البعض المفكر الأكثر تأثيرا في الفكر الاجتماعي المعاصر.

ومدرسة فرانكفورت للبحث الاجتماعي، هي قبل كل شيء نظرية نقدية للمجتمع تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة والسعادة حين تمارس تحت ظروف وشروط تاريخية محددة وتهدف إلى نظام اجتماعي أفضل يحقق تلك الطاقات والظروف. وكنظرية اجتماعية معيارية تحاول النظرية النقدية فهم وتشخيص أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الاجتماعي. وينطبق هذا الهدف مع مقولات الرواد الأوائل لها،

وعلى رأسهم ماكس هوركهايمر وثيودور ادورنو مثلما ينطبق ذلك على آراء زملائهم وتلامذتهم المعاصرين، وعلى رأسهم يورغن هبرماس.[1]

يشير هوركهايمر إلى أن النظرية النقدية هي في المقام الأول ليست نظرية للمعرفة أو نظرية للحقيقة، مع أنها جزء من المحاولات المستمرة التي تهدف للوصول إليها، انطلاقاً من اهتماماتها بالجانب الفلسفي للعلاقات الاجتماعية، فهي لذلك محاولة جادة لإيجاد بديل نظري ـــ نقدي واضح المعالم للوقوف أمام التيارات الفكرية والفلسفية التقليدية التي مارست أنواعا من السلطة التي هدفت إلى تقويض طوعي في تاريخ الفلسفة، الذي اجبر النظرية على التراجع، وقامت على أساس منهجي قويم هو الربط الجدلي بين النظرية والممارسة. كما أكد هوركهايمر، أن جدلية النظرية والممارسة يجب أن تكون داخلية، حتى لو تنكرت النظرية لكل فهم ذاتي وفي لحظة تشكيل المصلحة، لكن على النظرية النقدية أيضا أن تستغني، في الوقت ذاته، عن المماثلة والأحكام القاطعة التي تثير المصالح أو ترتبط بها، كما عليها أن تستغني عن كل وساطة، لأن قيمة أية نظرية نقدية للمجتمع لا تتقرر بالفصل الشكلي للحقيقة وإنما بالشروع في لحظة تاريخية معينة بالقيام بواجبها تجاه القوى الاجتماعية، وان اتخاذ مثل هذا الموقف إنما يهدف أساساً إلى توجيه المعرفة الذاتية نحو المجتمع ونحو مصلحة عقلانية إيجابية، وهو ما مكنها من أن تكون فلسفة اجتماعية هدفها نقد المجتمع وتعريته من خلال نقد النظام القائم والكشف عن جوانب الخلل فيه ورفضه إذا كان سلبياً. وبمعنى آخر تعرية المجتمع الصناعي ـــ البرجوازي وعقلانيته التكنولوجية وما يرتبط بها من أيديولوجية، لأن نقد المجتمع، هو في الوقت ذاته، نقد ذاتي للأفكار التي تصدر عنه.[1]

تمثلت مدرسة فرانكفورت باتجاهات فلسفية واجتماعية مختلفة يمكننا ايجازها بما يلي:

1 ـــ اتجاه هوركهايمر وادورنو الذي تمثل بالمنهج النقدي الجدلي الذي يهدف إلى توحيد النظرية بالممارسة العملية وتقديم نظرية نقدية للمجتمع تستطيع الوقوف أمام فكرة التسلط، العنف وتسعى إلى جعل الفكر النقدي ليبراليا وغير ليبرالي في الوقت ذاته، وان لا تخجل من الصراع الاجتماعي الواقعي وان لا تبخل عن أية مهادنة، مع أية سلطة، ما دامت تهدف إلى الاستقلالية وإلى تحقيق سلطة الإنسان على حياته الذاتية، مثلما هي على الطبيعة.

---

[1] ابراهيم الحيدري، " مدرسة فرانكفورت.. تأسيس نظرية نقدية للمجتمع"، جريدة الشرق الاوسط، 24 أوت2000 العدد 10407.
[1] ابراهيم الحيدري، " مدرسة فرانكفورت.. تأسيس نظرية نقدية للمجتمع"مرجع سابق..

2 ــ اتجاه هربرت ماركوزة (1898 ــ 1984)، الذي تمثل في رفض المجتمع القمعي القائم والثورة عليه من خلال تأكيده على الدور الحاسم والثوري للعقل في حياة الإنسان وعدم النظر الى المجتمع من رؤية ذات بعد واحد.

3 ــ الاتجاه النفسي ــ التحليلي الذي يتمثل بآراء ارك فروم والفرويديين الجدد، وهو اتجاه يقوم على مقدمات ماركسية في التحليل النفسي.

4 ــ اتجاه يورغن هبرماس (1929) وهو اتجاه فلسفي انثروبولوجي يؤكد على دراسة الرأسمالية المتأخرة كمجتمع صناعي عقلاني ذي آيديولوجية تكنوقراطية، كما صاغها في نظريته في السلوك الاتصالي. مما مر ذكره أعلاه يلاحظ المرء أن النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت اتخذت في مسارها الطويل اتجاهات مختلفة، بسبب الخلفيات الاجتماعية لروادها من جهة واهتماماتهم المختلفة التي ارتبطت بأفكار عصر التنوير، من مثالية كانت وهيغل إلى تأويلية ماكس فيبر وفينومينولوجية هوسرل. ومع ذلك فإن هناك ما يجمع بين روادها، مع اختلاف اتجاهاتهم، وهو نقدهم للمجتمع الصناعي الشمولي وما يفرزه من تناقضات، وبخاصة في ثقافة البرجوازية.[1]

لقد وجه هوركهايمر نقداً «للمركزية البولشفية»، ووقف ضد اغتيال روزا لوكسمبورغ وإصدار مجلة «البحث الاجتماعي»، التي عبرت في بحوثها النظرية، الميدانية عن رؤية نقدية جديدة. والواقع، تحولت النظرية النقدية في المنفى إلى فلسفة اجتماعية نقدية من أهدافها نقد النظم السياسية والثقافية. كما تحولت عن فكرة الصراع الطبقي، التي فقدت معناها كأداة تحليلية وذلك بسبب تزييف وعي الطبقة العاملة وتحولها إلى أداة بيروقراطية. وعلى هذا الأساس يجب أن يحل الصراع الطبقي والتناقض الاجتماعي على المستوى الثقافي أولاً، ومن خلال النقد والنقد المستمر، وليس من خلال النظام بالوسائل الكلاسيكية، وان تقوم على فهم جديد وفي ضوء ظروف المجتمع الصناعي الجديد التي أدت إلى اغتراب اجتماعي.[2]

النظرية النقدية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة :

هناك اتجاهين مختلفين من الدراسات النقدية المعاصرة، الاتجاه الأول يتمسك بالمبادئ الأساسية التي أرسى دعائمها هابرماس وعلى رأسها التأكيد على أن مبدأ "**الإنعتاق**"

---

[1] ابراهيم الحيدري، " مدرسة فرانكفورت.. تأسيس نظرية نقدية للمجتمع"مرجع سابق..

[2] نفسه.

Emancipation في العلاقات الدولية يجب فهمه وفق عبارات توسيع الحواجز المعنوية للجماعة السياسية، أي أن الانعتاق هو المسار الذي تفقد من خلاله حدود الدول ذات السيادة أهميتها المعنوية والأخلاقية ، ومن ابرز أقطاب هذا الاتجاه في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة Andrew Linklater وهو ابرز مفكر نقدي في الوقت الحالي.[1]

وفي الإطار ذاته، يدخل أيضا ما يعرف بالدراسات الأمنية النقدية (CSS) وهو الاسم المعطى لواحد من اتجاهات دراسة المسائل الأمنية، وظهرت بشكل بارز في السنوات الأخيرة خصوصا من خلال أعمال Ken Booth ,Keith Krause, Mike Williams,، و Richard Wyn Jones وهي الدراسات التي تمزج تأثير الغرامشية والنظريات النقدية ببعض أشكال أبحاث السلام.

الاتجاه الثاني يتزعمه Robert Cox مع انه في الحقيقة يمثل نوعا من الغرامشية الجديدة، مع انه يصف أعماله بـــ" النقدية"، و أعماله في واقع الأمر تطوير لمقترب Antonio Gramsci، تقوم على انتقاد النظريات المهيمنة على حقل العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي العالمي، وتطوير اطار بديل لتحليل السياسات العالمية.[2]

كوكس كتب في عبارة شهيرة هي الأكثر اقتباسا في الحقل "النظرية هي دوما لشخص ما، ولغرض معين"[3]وهي تعبير عن نظرة عالمية متجذرة في الفكر الغرامشي، ودلالتها أن الأفكار والقيم هي بشكل تام انعكاس لجملة معينة من العلاقات الاجتماعية، لا يمكن أن تكون موضوعية وثابتة كما يدعي الواقعيون.

كوكس ينتقد بشدة الواقعية الجديدة، معتبرا إياها تخدم مصالح أولئك الذين حالفهم الحظ في ظل النظام الحالي، أي سكان وبشكل خاص النخب الحاكمة في الدول المتقدمة، وهم يهدفون – بوعي وبدونه- لتقوية وإضفاء الشرعية على النظام القائم، ما يقوله الواقعيون بأنهم يصفون العالم كما هو، كما كان، وكما سيبقى دائما، فانهم في الواقع يقومون بتقوية هيمنة النظام الحالي.

هذه النظريات يسميها كوكس بـــ"نظريات حل المشكلة" Problem-Solving Theory، وهي النظريات التي تقبل معايير النظام الحالي، على خلاف النظرية النقدية التي تحاول

---

(1) p 241 Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Marxist Theories of International Relations.
(2) p 236 Ibid.
(3) p 237 Ibid,

تحدي النظام السائد من خلال البحث، والتحليل، والتأكيد على المسارات الاجتماعية التي بإمكانها أن تقود إلى التحرر.

روبرت كوكس يحتفظ بنظرة ماركس أن عدم الاستقرار موروث في الرأسمالية، وتمزقها أشكال لا يمكن تجنبها من التناقضات المختلفة، والأزمات الاقتصادية الحتمية ستحدث حركات مضادة للهيمنة، ونجاح هذه الحركات هو اكثر من مؤكد، وفي هذا السياق، وبتعبير هوبدن و واين جونس فان المفكرين مثل كوكس يواجهون المستقبل استناد القول المأثور الذي صاغه غرامشي : مزج "تشاؤم العقل" بـــ"تفاؤل الإرادة".(1)

المطلب الثالث : الماركسية الجديدة :

في دراستنا لنظرية النظام-العالم، والنظرية النقدية تمت مناقشة أعمال بعض المفكرين ارتباطهم بفكر ماركس تتوسطه أعمال مفكري أوائل القرن العشرين، بخلاف مفكري هذا الاتجاه الذين يستنبطون أفكار مباشرة من كتابات ماركس نفسه، ومحاولة تكييف الأفكار التي يرون انه تم إهمالها أو أسيئ فهمها من قبل الماركسيين التابعين، وفي هذا السياق حاول الماركسيون الجدد انتقاد التحويرات الأخرى في إطار الماركسية ذاتها، وتقديم الإسهامات النظرية الأصلية لفهم الميولات المعاصرة، وسوف نركز هنا على عمل اثنين من المفكرين النيوماركسيين هما Bill Warren و Justin Rosenberg.

يشكل اعتقاد لينين بان خاصية النظام الرأسمالي قد تغيرت مع البدايات الأولى للقرن العشرين ومن ثم وجب تغيير نظرة ماركس إلى الرأسمالية باعتبارها مرحلة ضرورية تلعب دورا تقدميا قاعدة أساسية للفكر الماركسي خلال القرن العشرين، حيث اعتقد لينين أن الإمبريالية هي"أعلى مراحل الرأسمالية" ومرحلتها النهائية.

المفكرون النيوماركسيون يرفضون هذه النظرة، المفكر البريطاني Bill Warren في كتابه Pioneer of Capitalism (1980) أكد أن لينين كان مخطئا من الناحيتين الامبريقية والنظرية، وفي المقابل يحاج Warren أن المسار الذي رسمه ماركس ما يزال صالحا تماما، ومن وجهة نظره أن الرأسمالية قد أنجزت دورها التاريخي في المحيط من خلال إدخالها لتطور سريع في وسائل الإنتاج

---

(1) Ibid, p 238

ومهدت بشكل حاسم للتحول المستقبلي نحو الاشتراكية في دول المحيط، حيث ساهمت في بروز طبقة عاملة متحضرة، ومن ثم فان الإمبريالية يجب اعتبارها "**طليعة الرأسمالية**" بدلا من "مرحلتها الأعلى" كما حاج بذلك لينين.[2]

ولتأكيد نظرة ماركس اختبر Warren تطور الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، وخرج بنتيجة مفادها أن الاستعمار قد سبب تحسن ملحوظ في الثروة المادية عبر العالم، وهذا التحسن اخذ ثلاث أشكال رئيسية، رعاية صحية افضل، تعليم جيد، ودخول اكبر للسلع الاستهلاكية، ساهمت مجتمعة في وضع الأسس لتطور القوى الإنتاجية على المدى البعيد، لكن هذا المسار-يؤكد Wareen- كان غير منتظم، حيث كان هناك رابحون وخاسرون، وهذه الحالة هي خاصية موروثة في النظام الرأسمالي.

وفي إطار مشابه يوجه Warren انتقادات لاذعة لنظريتي التبعية و النظام-العالم، معتبرا اسهاماتهما بخصوص تصوريهما لعلاقات الشمال-الجنوب بأنهما غير مكتملين، مؤكدا أن الرأسمالية لا تقود إلى "نمو التخلف"، ويجب أن لا نكون معادين للرأسمالية لأنها تؤدي وظيفتها التاريخية كمبشر بالتحول نحو الاشتراكية.[1]

من جهته Justin Rosenberg يركز على خصوصية النظام العالمي وعلاقته بتغير خصوصية العلاقات الاجتماعية، ونقطة انطلاقه كانت انتقاد النظرية الواقعية للعلاقات الدولية التي تدعي تقديم حساب تاريخي دائم للعلاقات الدولية، Rosenberg يحاج بأننا في حاجة إلى نظرية تسمح بتطوير حساب تاريخي حول كيفية تطور العلاقات الدولية، يكون هدفها تغيير خصوصية السياسات العالمية، بحيث تدرك هذه النظرية أن العلاقات الدولية هي جزء من نموذج واسع من العلاقات الاجتماعية.[2]

بعبارات أخرى Rosenberg يرى أن خاصية علاقات الإنتاج تتخلل المجتمع بأكمله، بما في ذلك العلاقات بين الدول، وكنتيجة للأنماط المختلفة من الإنتاج فان شكل الدول سيكون مختلفا، كما أن خصوصيات العلاقات بين الدول ستتنوع أيضا، انطلاقا من ذلك فان أي محاولة لفهم طريقة سير العلاقات الدولية في أي عصر، يجب أن تبدا من اختبار أنماط الإنتاج، وبشكل خاص علاقات الإنتاج السائدة.

المطلب الرابع : نظرية التبعية :Dependency Theory

---

(2) P 243 Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Marxist Theories of International Relations.

(1) p 244 Stephen Hobden & Richard Wyn Jones, Marxist Theories of International Relations.

(2) Ibid.

نظرية التبعية dependency theory أو dependencia ظهرت بشكل واضح في المنتصف الثاني من الخمسينات و بداية الستينات من القرن العشرين و بالتحديد في منتصف الحرب الباردة فنشأت في أمريكا اللاتينية تحت توجيه مدير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية التابع للامم المتحدة (UNECLA) راوول بريبيش Raul Prebish، و انتشرت فيما بعد إلى كل من آسيا و إفريقيا و قد حاولت تفسير واقع التخلف الذي تعاني منه معظم بلدان هذه القارات.[1]

لقد حاولت هذه النظرية إيجاد إجابة مقنعة لإشكالية التخلف بتفسير أسباب عدم نمو مناطق أمريكا اللاتينية و بقية دول العالم؟ وبماذا يفسر الركود الاقتصادي؟ لماذا لم تنجح عملية نقل النموذج الأمريكي الشمالي أو الأوروبي الغربي، إلى هذه الجهات من العالم [2] وتنطلق نظرية التبعية من العناصر التالية :

- رفض الافتراضات الواقعية حول أسباب الحروب، وتركيز الواقعيين على دراسة أشكال النزاعات بين القوى الكبرى فقط.

- انتقاد تركيز الواقعيين على أشكال "**العنف المباشر**" وإقصائهم لمختلف أشكال "**العنف البنيوي**".
- انتقاد مختلف أفكار النظريات التنموية التي تزعم أن تبني الدول الفقيرة لنفس السياسات الاقتصادية التي اتبعتها أوربا والولايات المتحدة يحقق تطورها وازدهارها.
- إدخال مفاهيم دول "المركز" و "المحيط" في كتابات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA)[3]

و التبعية ليست مرتبطة بالميدان المالي، أو التكنولوجي ، أو التجاري بل مرتبطة بجميع الميادين.[4]

ونظرية التبعية على الرغم من أنها تبدوا نظرية واحدة، إلا أنها في واقع الأمر تظم اتجاهات متباينة بسبب ارتباطها بمجموعة من المفكرين تختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم البحثية، فأبحاث Andre Gunter frank تركز على مسائل التخلف Underdevelopment في دول المحيط، معتبرا حالة التخلف نتيجة مباشرة لعلاقاتها الاقتصادية، السياسية، والعسكرية مع الدول الراسمالية الاحتكارية، في حين يركز Theotonio Dos Santos على تفسير بنية التبعية التي يعرفها بـــ"الحالة التي تكون من خلالها اقتصاديات مجموعة معينة من الدول مقيدة بتطور وتوسع اقتصاد أخر تكون تابعة له"،

---

(1) Vincent Ferraro,' Dependency Theory : An Introduction", www.geocities.com/Adellzeggagh
(2) paul (R. Viotti), Mark (V. Kauppi) international relation theory, Realism pluralism, Globalism and Beyound, 3rd ed, London, Allyn Bocaon, 1999, p 348
(3) Mark Beavis, Multiple Sources Of Neo-Marxist Theory, www.oecd.org/dev/insights
(4) Dario Battistella, theories des relation internationals, Paris, presses de science politique, 2003. pp 222.

أما Juhan Galtung فيحاول تشكيل نظرية بنيوية للإمبريالية، مؤكدا على الإمبريالية كنظام تتفاعل ضمن إطاره بلدان المركز والمحيط بحيث :

- هناك تناسق Harmony للمصالح بين مركز المركز (C.C) ومركز المحيط (C.P) أي أن النخب الحاكمة في الدول الغنية والدول الفقيرة مرتبطة بنيويا.
- هناك تناقض في المصالح Disharmony بين مركز ومحيط التقسيمين (خصوصا في البلدان الفقيرة)، وهذا يعني أن العمال والمزارعين هم ضحايا بنية الإمبريالية.

معظم بلدان المحيط ترتبط مع العالم الخارجي عبر بلدان المركز (مثلا بلدان أمريكا اللاتينية تقع تحت هيمنة الولايات المتحدة وترتبط بالعالم من خلالها)[1].

المبحث الثالث : إثيولوجيا النزاعات وفق الاتجاهات الماركسية الجديدة :

على الرغم من التباينات الهامة التي تميز المنظور الماركسي، الا ان الاتجاهات الماركسية المختلفة تشترك في تقديم تفسيرات قوية لظاهرة النزاعات على المستويين الدولي والداخلي بالاستناد الى المتغير الاقتصادي والاجتماعي، مصورة النزاعات امتدادا للصراعات الطبقية داخل الدول المعنية، بمعنى ان النزاع ليس ظاهرة مستقلة، بل ظاهرة تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع، وان العلاقات الدولية تعكس دائما الصراع من اجل الثروة.[2]

وبخصوص الافتراضات التبعية والنيوماركسية في إطار تفسير النزاعات الدولية والاثنية فإنها تأخذ اتجاهين أساسيين، الأول يركز على أشكال "العنف المباشر" والثاني يركز على "العنف البنيوي".

المطلب الأول : افتراضات الاتجاه الوسائلي :

يرى الوسائليون Insstrumentalists أن النظام الإمبريالي يخلق ويقوي مختلف أشكال العنف المباشر، كالتدخلات العسكرية وتشجيع العنف الاثني والصراعات بين القوى الكبرى، وهذه الأشكال المختلفة من العنف هي خصائص موروثة في النظام الرأسمالي، بحيث يأخذ التنافس الاقتصادي أشكالا مختلفة من الصدام والنزاع، بما في ذلك استخدام أساليب العنف المسلح.

اعتقاد لينين أن الإمبريالية تقود إلى التوسع بحثا عن مصادر جديدة، ومن ثم حتمية التصادم بين القوى الإمبريالية التوسعية، تم تأكيدها من قبل دعاة الاتجاه الوسائلي، في تفسيره

---

(1) Ibid,

(2) نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السيسات المقارنة، مرجع سابق، ص 315.

للحرب العالمية الأولى، أكد لينين أن التوسع قاد إلى التصادم بين القوى الإمبريالية، وفي إطار مشابه يسوق الوسائليون مجموعة من القرائن الامبريقية التي تؤكد هذه الفرضية، مستشهدين بالحروب الاقتصادية بين القوى الإمبريالية الكبرى، خصوصا تلك التي ميزت العلاقات الأمريكية-اليابانية حول القيود الجمركية منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وكذا الهزات التي تعرضت لها العلاقات الأوروبية-الأمريكية خلال عقد التسعينيات نتيجة للدعم الأوروبي للمنتجات الزراعية، والتي تخفي وراءها الحقيقة الصراعية للنظام الرأسمالي، واستخدام وسيلة العقوبات الاقتصادية لارغام الدول الغنية بمواردها الطبيعية والعمالة الرخيصة على فتح أسواقها ومواردها أمام الشركات العابرة للقوميات، بالشكل الذي يزيد في امتصاص ثرواتها ونقلها إلى دول المركز، وهو ما يسبب أزمات اقتصادية حادة في بلدان المحيط تنتهي إلى نزاعات داخلية على النحو الذي فسره دعاة الاتجاه البنيوي.

وفي سياق مشابه بصدد تفسير مختلف أشكال العنف المباشر، يورد الوسائليون شواهد مهمة حول الارتباط القوي بين القوى الإمبريالية الكبرى والنزاعات العسكرية في دول المحيط، خصوصا تلك التي تأخذ شكل التدخلات العسكرية المباشرة في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية، حيث في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تدخلت القوى الإمبريالية الكبرى في العديد من مناطق العالم وتسببت في حروب داخلية عديدة، حيث خلال الفترة ما بين 1989-2003 تدخلت الولايات المتحدة عسكريا في العراق،بنما، هايتي، الصومال، البوسنة، كوسوفو، السودان، افغانستان...13 مرة، وتدخلت فرنسا في كوت ديفوار وأفريقيا الوسطى...وذلك حسب ما أملته اعتباراتها الاقتصادية والسياسية.

تدخل القوى الإمبريالية حسب دعاة الاتجاه الوسائلي قد يأخذ أيضا شكل تشجيع العنف الداخلي للحفاظ على مصالحها في بلدان المحيط، في شكل تدعيم الحركات الانفصالية في الأقاليم الغنية بمواردها الطبيعية كما حدث سابقا في إقليم **بيافرا** Biafran في نيجيريا، و**كتنغا** في الكونغو، وكما يحدث اليوم في السودان.

المطلب الثاني : افتراضات الاتجاه البنيوي

على خلاف أعمال الوسائليين المرتكزة على تفسير أشكال العنف المباشر الذي تمارسه دول المركز في بلدان المحيط، فان البنيويين Structuralists يركزون على أشكال "العنف البنيوي" الذي

يتغذى من واقع اللاتكافؤ بين المركز والمحيط، باعتباره عاملا جوهريا في انتشار الفقر والتخلف، والتي تعتبر كفيلة بتصعيد حدة النزاعات الاثنية وتغذية الخلافات.[1]

البنيويون وعلى رأسهم Juhan Galtung يرون العنف البنيوي الذي ميز مختلف نزاعات دول المحيط في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة صفة لصيقة بالإمبريالية المعاصرة، حيث أن عدم المساواة في الفرص والإمكانيات الاقتصادية، الفقر، والتخلف التي تعكس حقيقة الإمبريالية تنفجر في شكل نزاعات مريرة داخل المجتمعات المتضررة بين فئات المجتمع المختلفة.

نقطة انطلاق Galtung كانت افتراضه ان العالم متشكل من دول المركز ودول المحيط، بحيث أن دول المركز تكسب –وفق منطق غير متكافئ– من علاقاتها مع دول المحيط في الجوانب الاقتصادية، التجارية، والثقافية، في حين دول المحيط تخسر –بمنطق غير متكافئ– في علاقاتها مع دول المركز.

وبصدد بناء نظرية بنيوية لتفسير الإمبريالية، يؤكد Galtung وجود نخب مركزية و محيط أو شعوب هامشية، وكل المجتمعات مبنية بطبقات سياسية واقتصادية حاكمة وعمال ومزارعين يتم استغلالهم بأشكال مختلفة، ومع مرور الوقت يزداد عمق الهوة الفاصلة بين النخب السياسية والاقتصادية والطبقات العاملة، هذه الخيرة تفقد دوريا مزاياها النسبية بقدر تعمق النظام الإمبريالي، وتكون مجبرة على الدخول في حالة فقر وتخلف قصوى.

هذه التناقضات البنيوية اللصيقة بالإمبريالية قادرة على تصعيد حدة النزاعات الداخلية، حيث تلجا الفئات المهمشة إلى الثورة على أوضاعها الفقر والتخلف التي تعيشها في بلدان غنية بثرواتها الطبيعية متسببة في اندلاع حروب أهلية خطيرة، تزيد في تصعيدها الاختلافات الاثنية أو الدينية، خصوصا في المجتمعات متعددة الأعراق إذا كانت النخبة الحاكمة تنتمي إلى جماعة اثنية معينة، وهو ما يزيد من تعقيد النزاع بفعل أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، والعرقية.

وكمثال جيد يورد البنائيون حالتي منطقة البحيرات الكبرى مطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث وجود جماعة عرقية حاكمة في رواندا وبورندي "التوتسي" ممسكة بزمام السلطة والثروة، ادخل أفراد الجماعة العرقية الأخرى التي تشكل الأغلبية "الهوتو" في حالة فقر مدقع، ومع تراكم

---

[1] عادل زقاغ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية، مرجع سابق.

تردي الأوضاع بفعل محصول اقتصادي سيئ، انفجر النزاع الاثني في المنطقة متسببا في اكبر مجزرة عرفه القرن العشرين.

وباختصار فان النظرية الماركسية الأرثوذكسية ترى أن الرأسمالية هي السبب الأساس للنزاعات الدولية. فالدول الرأسمالية تحارب بعضها كنتيجة لصراعها الدائم من أجل الربح. كما أنها تحارب الدول الاشتراكية لأنها ترى فيها بذور فنائها. وبالمقابل، فإن النظريات النيوماركسية تركز على العلاقات بين القوى الرأسمالية الأكثر تطورا والدول الأقل تطورا، إذ ترى أن الأولى أصبحت أكثر غنى باستغلال مستعمراتها مدعومة في ذلك بتحالف غير مقدس مع الطبقات الحاكمة للدول السائرة في طريق النمو. وهكذا، فإن الحل في نظرها يكمن في الإطاحة بهذه النخب الطفيلية وتأسيس حكومات ثورية تلتزم بتنمية ذاتية.[1]

في الواقع، لقد تم دحض افتراضات كلتا النظرتين (الماركسية والنيوماركسية) حتى قبل نهاية الحرب الباردة. أما بالنسبة للأولى، فإن تاريخ التعاون الاقتصادي والعسكري الوثيق بين القوى الصناعية المتقدمة، أظهر أن الرأسمالية لا تحتم الانقياد نحو التنازع، وبالمقابل، فإن الانشقاقات الكبيرة التي شهدها العالم الشيوعي مع نهاية الحرب الباردة، أظهرت أن الاشتراكية لا تقوم دوما بتعزيز الانسجام. نظرية التبعية بدورها قد عانت من شواهد إمبريقية لا تسير في اتجاه افتراضاتها، مع بروز حقيقة مفادها أن المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي كانت بمثابة الطريق الأمثل للازدهار، وذلك بخلاف نهج التنمية الذاتية بالمفهوم الاشتراكي، ومن جهة أخرى، فإن العديد من الدول السائرة في طريق النمو أثبتت أنها قادرة على المفاوضة بنجاح مع الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الرأسمالية.[2]

ومع استسلام الماركسية لاخفاقاتها المتعددة، اتجه منظروها لاستعارة مفاهيم وتصورات من أدبيات ما بعد الحداثة، خاصة من التيار النقدي في الأدب والعلوم الاجتماعية. هذه المقاربة التي تقوم على المنهج التفكيكي أبدت تشكيكها في مساعي الليبراليين والواقعيين لتعميم افتراضاتهم، إذ ركز رواد هذا الاتجاه الجديد على أهمية اللغة والخطاب في تشكيل المحصلات الاجتماعية، إلا أن اقتصارهم على نقد المنظورات السائدة دون تقديم بدائل إيجابية جعلهم مجرد أقلية منشقة طيلة الثمانينيات.

---

(1) Stephen M.Walt, International Relations,One World, Many Theories, Foreign Policy,No Spring 1998, p34

(2) Ibid, p34

الفصل الرابع :

إسهامات وافتراضات النظرية البنائية ونظريات الجندر

سوف يتم في هذا الفصل الوقوف عند إسهامات وافتراضات أهم الاتجاهات غير التقليدية في العلاقات الدولية بخصوص تفسيراتها للنزاعات الدولية، ومحاولة إسقاطها على واقع ما بعد نهاية الحرب الباردة، سنبدأ أولا بالنظرية البنائية، التي تتبنى نمط تحليل بنائي يتوسط كل من النظريات الوضعية وما بعد الوضعية، وفي مستوى ثان سوف نتناول إسهامات أحد أهم المقاربات الراديكالية في حقل العلاقات الدولية، وهي الدراسات المرتكزة على الجندر، ممثلة في النظرية النسوية باتجاهاتها العديدة.

المبحث الاول : البنائيـــــة الاجتماعية Social Constructivism

تعد البنائية قصة ناجحة جدا، حيث انطلقت بشكل سريع من بدايات متواضعة لتصبح إحدى المدارس الرائدة في حقل العلاقات الدولية، في أوائل ثمانينات القرن الماضي لم تكن البنائية موجودة، وفي بداية التسعينات كان معترفا بالبنائية كـــ "براديم" لم يثبت وجوده بعد، لكن بعد منتصف التسعينات، تنبأت الدورية الأمريكية الرائدة في حقل العلاقات الدولية *International Organizations* بان المحاورة النظرية القادمة في الحقل سوف تكون بين العقلانية والبنائية، رغم أنها لاقت اهتماما اقل في الولايات المتحدة مقارنة بالقبول الواسع الذي حظيت به في كندا وأوربا.[1]

المطلب الأول : مدخل عام للفكر البنـــائي

مصطلح **البنائية** (Constructivism) صاغه لاول مرة Nicholas Onnuf في عمله الشهير "The World of Our Making" 1989،[2] وفي واقع الأمر، البنائية هي نظرية اجتماعية وليست نظرية حقيقية للسياسات الدولية، والبنائية تهتم بشكل واسع بتصوير العلاقة بين البنيات Structures والفواعل Actors ، في حين أن النظرية الحقيقية تقدم فرضيات محددة حول أنماط السياسات العالمية.

مايكل بيرنت Michael Bernett حاول وضع البنائية في صورة تعريف إجرائي معتبرا إياها "مقاربة للسياسات الدولية تشدد على محورية الأفكار والوعي البشري، وترتكز على نظرة

---

(1) Michael Barnett, Social Constructivism, in John Baylis & Steve Smith, Op. Cit, p 252

(2) Ibid, pp(256-258)

مثالية كلية حول البنيات، وكما أن البنائيين اختبروا السياسات العالمية فقد كانوا اهتماما بكيفية تشكيل البنية لهويات ومصالح الفاعلين، وكيف أن تفاعلاتهم تضبطها البنية وتعيقها في الوقت ذاته أيضا، وفي المقابل كيف أن تفاعلاتهم تؤدي سواء إلى إعادة تشكيل أو تحويل البنية"[3]

والبنائية ترفض المنظورات العقلانية النيوواقعية والنيولبرالية، ويقدم البنائيون منظورا سوسيواوجيا للعلاقات الدولية، مؤكدين على أهمية البنية القيمية إلى جانب البنيات المادية، ودور متغير "الهوية" (Identity) في صياغة المصالح والسلوك، والبناء المشترك للفواعل والبنيات، ويحور البنائيون هذه الافتراضات في إطار جملة من المقترحات النظرية حول العلاقات الدولية تتطور بشكل مستمر[1].

نشأة المقترب البـــنائي :

جذور الفكر البنائي تعود إلى أوائل ثمانينيات القرن الماضي، حيث الهيمنة النيوواقعية والنيولبرالية المؤسساتية على الدراسات الأمريكية في حقل العلاقات الدولية، وكانت هناك أربع إسهامات أساسية أثرت بشكل كبير في تأسيس التوجه النظري البنائي، حيث كان John Ruggie يكتب طوال عقد كامل حول مركزية الأفكار والمعايير في السياسات الدولية، بدءا بمقابل كتبه سنة 1983 ردا على عمل والتز الشهير "نظرية السياسات الدولية" 1979، حيث ساهم Ruggie في وضع أسس حركة مضادة، موجها انتقاده إلى جوهر البناء التصوري لوالتز "البنية" (Structure)، الذي تجاهل دور التفاعلات الداخلية ضمن إطار العناصر المنظمة لنسق الدولة المعاصرة[2]

في السنة التالية (1984) نشر ريتشارد آشلي (Richard Ashley) انتقادات شديدة للفكر النيوواقعي، متهجما على تشبث الواقعيين بالدولة الذي لا يساعد على رؤية عالم تشغله فواعل غير دولتية، وتعاملهم مع الدول كما لو أن لها مصالح ثابتة، بحيث لا يمكن بذلك قراءة كيفية بناء مصالحها هذه من قبل القوى العالمية التاريخية، وكيف أن هذه الأخيرة مسؤولة عن خلق هويات، قدرات، ومصالح الدول[3]

---

(3) Ibid, p 267

(1) Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War, Working paper No.1996/4, Canberra, August 1996, p.01.

(2) Michael Barnett, Social Constructivism, Op. Cit, p 252-253

(3) Ibid, p 253

من جهته **ألكسندر وينت** Alexander Wendt–الملقب بأبي البنائية– ادخل إلى دراسات العلاقات الدولية عام 1987 إشكالية علاقة الفاعل بالبنية (Agent-Structure Problem) ، وعلاقتها بالسياسات الدولية، متسائلا حول الكيفية التي يجب على أبحاث العلاقات الدولية أن تصور من خلالها العلاقة بين الفواعل (الدول) والبنية (البنية الدولية)، وحسب **ويندت** أن والتز فشل في رؤية كيف أن البنية تفعل اكثر من مجرد تقييد الفواعل، فهي أيضا تشكل هويات ومصالح الفواعل.

الإسهام الآخر جسدته أعمال Friedrich Kratochwil الذي قدم أحد أهم المعالجات النسقية للقيم والمعايير في العلاقات الدولية، مستنبطا إياها من النظريات القانونية، السوسيولوجية، واللغوية، حيث ادخل لدراسات العلاقات الدولية مسالة التمييز بين القواعد المنظمة والمؤسِّسة Regulative & Constitutive Rules ، أي بين تلك القواعد التي تضبط النشاطات الموجودة من قبل (مثلا قواعد المرور تنظم كيفية القيادة)، وبين القواعد التي ليس فقط تضبط بل تخلق في الواقع إمكانية حقيقية لهذه النشاطات (مثلا قواعد لعبة **الريقبي** لا تحرم فقط العرقلة لكن أيضا تساعد في تحسين طريقة اللعب الحقيقي)، حيث وجه Kratochwil الباحثين نحو تبني مناهج لفهم كيف أن الفواعل تعطي معنى لهذه القيم وتفهمها[1]

وفي السنوات الخمس الأولى من العقد التاسع كان هناك 03 عوامل شجعت على إعادة توجيه النظرية النقدية critical theory فنتجت بذلك مقاربة جديدة تتمثل في البنائية :

1. الردود القوية لدعاة الاتجاهات العقلانية على الانتقادات التي وجهها المنظرين النقديين، في إحدى رسائله الشهيرة اقر **روبرت كيوهين** ن العديد من مظاهر العلاقات الدولية تتحدى– بشكل ضيق–نمط التحليل العقلاني, معترفا بان الموقع الفكري للنقديين يعد بالتبصر الهام في القواعد الموضوعية للعلاقات الدولية, خصوصا البناء المؤسساتي ومع ذلك فان المفكرين النقديين حسب كيوهين "كان اكثر براعة في توضيح ما تم حذفه في النظرية العقلانية, بدلا من تطوير نظرياتهم الخاصة بمضامين متقدمة",دعاة هذا المقترب البحثي,يحاج كيوهين,"في حاجة إلى تطوير نظريات قابلة للاختبار,وان يكونوا واضحين بخصوص أهدافهم", وهي الرؤية التي كررها كيوهين مع Judith Goldstain عام1993, وردد صداها باحثون آخرون, هذه الانتقادات لقيت ردود فعل دون المستوى من قبل المنظرين

---

(1) Michael Barnett, Social Constructivism, Op. Cit, p (252-253)

الذين يقودون النظرية النقدية, في رده الشكلي, أعاد Rob Walker انتقاد البنيوية العقلانية متهما كيوهين بمحاولة **"خنق"** النظرية النقدية.[2]

2. نهاية الحرب الباردة حيث أن التحول الدولي هو عامل بارز في مسار التحول التنظيري اكثر من دور التفاعل الجدل بين المنظورات المتنافسة, وبتعبير **والتز** فان عصور جديدة تستدعي تفكير جديد (New Times Call for New Thinking) [3], حيث أن انحلال الكتلة الشرقية بشكل سلمي نسبيا, والذي أعقبه انهيار الاتحاد السوفياتي ذاته, هز أسس نظرية العلاقات الدولية حيث قوضت هذه الأحداث النظريات العقلانية المهيمنة خصوصا النيوواقعية, بفعل إخفاق العقلانيين في التنبؤ–ومن ثم فهم– هذه التحولات الثورية, Friedrich kratochwil يحاج بان نهاية الحرب الباردة كانت امتحانا عصيبا (crucial test) لقدرة النيو واقعية على التحول العالمي, كما أظهرت أيضا حدود النظرية النقدية في المحاورة الثالثة,هذه الحالة أفضت إلى فتح فضاء تحليلي أوسع بفعل فشل النظريات العقلانية على التحولات الدولية,وعدم استقرار العلاقة المفترضة بين النظرية والممارسة, أرغمت المفكرين النقديين لتحويل اهتماماتهم من توجيه الانتقاد إلى بناء تحليل حقيقي في إطار توجه جديد هو البنائية.

3. العامل الثالث والأخير ذو طابع سوسيولوجي يتمثل في ظهور جيل جديد حلم بإدراكات المحاورة الثالثة, هذه الموجة الجديدة من المنظرين النقديين شملت الحداثيين وما بعد الحداثيين وضمت إلى جانب آخرين كل من Audie klotz Danial Denbney
Alexander Wendt، Janice Thomson، Richard Price، Jens Bartelson، Cynthia Weber الذين صاغوا توجهاتهم الفكرية والبحثية سنوات التسعينيات، وهذا الجيل الجديد من المنظرين النقديين كان اكثر ديناميكية بفعل التحديات التنظيرية التي فرضتها التحولات الدولية السريعة، حيث أن الكثير من أعمالهم تواكب السياق الزمني، مركزة على أبعاد وديناميكيات الأنساق والتحول النسقي، هؤلاء الباحثين أعادوا توجيه النظرية النقدية، وعوضوا اهتمامهم الشبه فلسفي لسنوات الثمانينيات مع التشديد على

---

[2] Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War,Op.Cit.p(05-06)

[3] Waltz, structural realism after the gold war, Op.Cit, P 05

التحليل والمسائل الانتولوجية، وهناك الكثير من التواصل تم الحفاظ عليه من قبل باحثين مخضرمين، اتبعوا أهدافا مزدوجة، تحوير النظرية النقدية، وتفسير السياسات العالمية[1]

المنطلقات الفكرية للنظرية البنائية :

هذا الجيل الثاني من المفكرين النقديين تطلق عليهم بشكل واسع تسمية "البنائيين" (Constructivists) بالنظر إلى اهتماماتهم الكبيرة بالبناء الاجتماعي (Social Construction) للسياسات العالمية، وسواء بالنسبة لذووا الاتجاه الحداثي أو وابعد الحداثي فانهم يقدمون 03 مقترحات انطولوجية أساسية :

1. التأكيد على أولوية البنى القيمية والفكرية على البنى المادية، وهذا ناتج عن تمسك البنائيون بالفكرة التي مفادها أن انساق المعاني تحدد كيفية تفسير الفاعلين لمحيطهم المادي، وكما أوضح Wendt أن "المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم" [1].

إلى جانب ذلك، السبب الرئيسي لمنح البنائيين الأفضلية لما هو فكري على ما هو مادي مرتبط بفرضيتهم الثانية –أدناه– وهي التشديد على كيفية تشكيل الهويات الاجتماعية لمصالح وسلوكيات الأفراد، والهوية الاجتماعية التي يشددون عليها يعرفونها بعبارات "فهم الذات في علاقتها بـــ"الآخر" ، أي أنها بناء اجتماعي يتشكل من خلال العلاقة مع الآخرين،[2] لكن بما أنها بناء اجتماعي ونتاج للتفاعلات فهي قابلة للتغيير.

2. المنطلق الفكري الثاني للبنائيين يؤكد على أن الهويات تشكل مصالح وسلوكيات الأفراد، لا يمكننا أن نعرف "ماذا نريد" (What we want) ما لم نعرف من نحن [3] (Who we are)، ودعاة المقترب البنائي يركزون على فهم كيفية بناء المصالح والاهتمامات بصدد تفسير مجال أوسع من الظاهرة الدولية التي يتجاهلها العقلانيون أو يسيئون فهمها، Audi klotz يحاج بأنه لا يمكن تفسير تطور العقوبات الدولية ضد نظام "**الأبارثايد**" في جنوب إفريقيا بدون

---

(1) Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War, Op. Cit, p (7-8)
(1) Wendt, Constructing International politics, p 73
(2) Michael Barnett, Social Constructivism, Op. Cit, p267
(3) Ibid, p 267

الإشارة إلى إعادة التحديد المؤسساتي لمصالح الدول الكبرى خلال سنوات الثمانينيات خصوصا في الولايات المتحدة، ولتفسير تشكيل هذه الخيارات، يركز البنائيون على الهويات الاجتماعية للفاعلين، وبحسب تأكيد Wendt فان "الهويات هي أساس المصالح"، ويكتب :

> "الفاعلون ليست لديهم "حافظة أوراق" يحملون فيها مصالح مستقلة عن السياق الاجتماعي، لكنهم يعرفون مصالحهم في إطار مسار لتحديد المواقف، أحيانا الوقائع تكون جديدة وغير مسبوقة في تجاربنا، وفي هذه الحالات علينا بناء معانيها، ومن ثم فان مصالحنا واهتماماتنا...غالبا ما تكون لها أنماط متكررة نحدد من خلالها المعاني على محور الأدوار المعرفة مؤسساتيا، عندما نقول أن الأساتذة لهم مصلحة في التدريس أو البحث، فنحن نقول أن آداء الوظيفة في الدور المحدد بــ"الأستاذ" يستدعي مواقف و أفعال معينة"[(1)]

بالنسبة لــ Wendt يستعمل الهويات الاجتماعية للدول المختلفة لفهم سلوكيات المساعدة الذاتية Self-help في ظل الفوضى، أما Klotz فيستعملها لإعادة تعريف المصالح الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا سنوات الثمانينيات، في حين Koslowski و Kratochwil يستحضرها لإقصاء تأثير سياسة التفكير الجديد (New Thinking policy) التي انتهجها غورباتشوف على نهاية الحرب الباردة.

3. مقترحهم الانطولوجي الثالث يؤكد على البناء المشترك للفواعل والبنيات، وفي هذا الإطار يشدد البنائيون على الطريقة التي تحدد من خلالها البنيات القيمية والفكرية معنى وهوية الفاعل ونماذج النشاط الاقتصادي، السياسي، والثقافي المناسب الذي ينشغل به هؤلاء الأفراد، لكن على الرغم من القوة التأسيسية المعتبرة التي يقدمونها لهذه البنيات، يؤكد البنائيون بأنها لا توجد مستقلة عن الممارسات المعرفية للفواعل الاجتماعية، Wendt يحاج "بأننا نخلق البنيات الاجتماعية بالعبارات التي نحدد هويتنا ومصالحنا من خلالها"، وبالتشديد على هذه العلاقة التفاعلية، يطالب البنائيون بفهم اكثر ديناميكية لبنى النسق الدولي.[(2)]

---

(1) A.Wendt, Anarchy is What States Make of it, the Social Construction of power Politics, International Organization, No.46, Vol.2 (Spring 1992), p300

(2) Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War, Op. Cit, p10

وباختصار فان الفرضية المحورية للبنائية هي البناء الاجتماعي للحقيقة، أي التشديد على الطابع الاجتماعي لبناء الأفراد وتشكيل هوياتهم ورغباتهم، أي أن الأفراد يتم تكوينهم في نطاق محيطهم الثقافي، أي عن طريق التربية Nurture وليس بالطبيعة Nature ، فالذي يجعل من دولة عربية دولة عربية ليس لان قاطنيها يتكلمون اللغة العربية، بل لان هناك قيم مرتبطة بالعروبة تشكل هوية الدول العربية، اهتماماتها وسياساتها الخارجية.[3]

صور البنائيـــــة :

على الرغم من أن البنائية تبدوا نظرية واحدة ، إلا أن الواقع عكس ذلك، وهناك تقسيمات مختلفة تحت سقف عائلة البنائية، والفروقات بين أعضائها نابعة من استعمالهم لمناهج ابستمولوجية مختلفة، ففي حين أن البعض يستخدم استبصارات James March و John Meyer ، فان البعض الآخر يأخذون باستبصارات Michel Faucault وتقنية تحليل الخطاب Discourse Analysis ، والبعض يعطي الأولوية للفواعل والبعض الآخر للبنيات، مع انهم يتقاسمون افتراض أساسي هو أن البنائية متمحورة حول الوعي البشري ودوره في الحياة الدولية[1].

سوف نتبنى هنا تقسيما قائما على المسائل الابستمولوجية والمنهجية، حيث تأخذ البنائية شكلين أساسيين حداثي وما بعد حداثي :

1. الاتجـــاه الحداثـــي :

يسمى ببنائية الصورة الثالثة (Third Image Constructivism) نتيجة قبولها بالميول النيوواقعية نحو بناء نظرية نسقية (الصورة الثالثة التي استنتجها والتز: الفرد، الدولة، النظام الدولي)، واعمال هذا الاتجاه تبرز بشكل خاص في أعمال A.Wendt، ودعاة هذا الاتجاه يتمسكون بالفكرة التي مفادها أن هوية الدولة تصوغ مصالحها وسلوكياتها تباعا، ويميزون بين الهوية المنظمة للدولة (خصوصياتها الداخلية البشرية، المادية، والأيديولوجية) وهويتها الاجتماعية (المعنى الذي ينسبه الفاعل لنفسه عند أخذه منظورات الآخرين).

وينت Wendt من خلال التزامه بالنظرية النسقية، يركز على الدور المشكل للتفاعل الاجتماعي الدولي، وهذا قاده لتبني تصور ضيق نسبيا بخصوص المسار البنيوي، مفترضا أن البنى

---

(3) Michael Barnett, Social Constructivism, Op. Cit, p 259

(1) Ibid, p258

المؤسساتية تجعل من الدول فواعل دولتية شرعية، وممارسات الدول تبعا لذلك تعيد تشكيل مثل هذه البنى .

وباختصار فان بنائية "الصورة الثالثة" تمنح أهمية جزئية للمصادر غير النسقية لهوية الدولة–مثل الثقافة السياسية للدولة– فهي تقدم تصور جامد للدول والنظام الدولي بدون تقديم أي مفتاح مثلا لكيفية تحول الفواعل أو البنيات.[2]

2. الاتجاه ما بعد الحداثي :

البنائية ما بعد الحداثية Post Modernist Constructivism أو بنائية "الصورة الرابعة" ترفض رؤية Wendt النسقية، وتهتم اكثر بديناميكيات التحول الدولي، من ابرز أقطابها Kratochwil & Ruggie ، وينطلقون من رفض فكرة وجو حقلين دولي وداخلي، نحو تبني منظور اكثر شمولية يبحث عن دمج الظاهرة الدولية والداخلية (أي دمج الصورتين الثانية والثالثة لوالتز).

هذا الاتجاه افرز تحليلين متباينين بخصوص التغيير على المستوى الدولي، التحليل الأول يركز على التحولات الكبرى بين الأنساق الدولية، أما الثاني فيركز على التحولات الجارية في إطار النظام الحالي، الأول تجسده أعمال Ruggie حول التحول من نظام العصور الوسطى إلى النظام الحالي مع التشديد على مبدا السيادة، أم الثاني فيرمز إلى أعمال Kratochwil حول السؤال المحير : لماذا آلت الحرب الباردة إلى هذه النهاية المفاجئة (انهيار الاتحاد السوفيتي)، مع أن كلا الباحثين يركزان على تفاعلات الظاهرة الاجتماعية الداخلية والدولية مستخدمين منظور بنائية "الصورة الرابعة" لتحويل كل من الأنساق والتحول النسقي[1].

وعموما البنائيون ما بعد الحداثيون يهتمون بتأويل وتفسير المعاني الموضوعية التي تؤلف الترتيبات المؤسسية التي تشكل الحياة السياسية الدولية، باستخدام المنهج الاصلي لكل من Nietwsche و Faucault [2]

---

[2] Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War, Op. Cit, p(10-11)
[1] Ibid, p 11
[2] Ibid, p 12

المطلب الثاني: أهمية متغير الهوية في فهم اتيولوجيا النزاعات

رغم أن البنائيين والواقعيين يتقاسمان فرضية فوضوية النظام الدولي، إلا انهما مختلفين في قراءة مضمونها وأهميتها التحليلية، وهنا يدخل البنائيون متغير البنية القيمية (الإدراك والهوية الاجتماعية) كإحدى أهم العناصر التحليلية لفهم ظاهرة النزاعات الدولية والداخلية على حد سواء، مدعمين أطروحتهم بشواهد امبريقية من تجارب الاتحاد السوفييتي، يوغسلافيا، كمبوديا، وبعض الدول الإفريقية.

في هذا الإطار ورغم أن البنائيين يحاولون بناء نظرة غير صراعية للسياسات العالمية، إلا انهم سعوا لتفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على تفاعلات الوحدات الأساسية، من خلال إرجاع أسباب النزاع إلى التوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للإفراد أو القادة، وهي العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق، بل تحكمية، يديرها القادة والأنظمة أو الظروف الاجتماعية.(1)

وبناءا على ذلك، فإن التصور البنائي يقوم على تفكيك النمط الثنائي الذي يسير المناهج الوضعية العقلانية ويقوم بتشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية (البنية والعضو في هذه الحالة)، ويماثل ذلك دخول الفيروس إلى الجسم البشري، فتكوين الجسم يمكن لنفاذ الفيروس إلى داخله ويقيد حركته في الوقت ذاته من خلال مقاومته. وباستعمال المنطق ذاته، فإنه يمكن تفهم ظهور النزاع بين مجموعات تعيش مأزقا أمنيا. ذلك أن غياب أطر تعاونية لفض الخلافات تسهل نشوء النزاع، غير أن هذه البيئة ذاتها تتميز بوجود اعتبارات موضوعية وذاتية، وأبعاد أخلاقية، وضوابط وأنساق دولية، تقيد مجتمعة العمل التصعيدي وتوفر فرصا مهمة لتدخل الأطراف الثالثة(2).

وينسحب هذا التحليل على الهوية التي تمثل المتغير الحاسم في استقطاب الأطراف كونها تؤطر العمل المجموعاتي. وفي هذه النقطة بالذات يتبين مدى صدقية الافتراضات البنائية التي تقضي بأن الهوية وكغيرها من الظواهر تعتبر بناءا مستمر التشكل عبر التفاعل الاجتماعي مع الوحدات ذات الصلة. فقد تصاعدت حدة النزاعات الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة لفترة الحرب الباردة، ذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي، تتحدد

---

(1) عادل زقاغ، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية"، www, geocities.com/adellzeggagh

(2) نفسه

بشكل مرتبط بالهوية. فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة. وعلى هذا المستوى، فإن إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي. إلا أن التفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي. وينجم ذلك عن إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر، بافتراض أن نمط العلاقات البينية تقوم على لعبة صفرية.[3]

وبخلاف المقاربة النشوئية primordialists التي تؤصل النزاع الإثني في الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد. فإن البنائيين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معطى مسبقا، بل تحكمي، يديره القادة (الاتجاه الوسائلي) أو الأنظمة الاجتماعية أو الظروف، وفي هذا الصدد يقول Fearon أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه ثلاثة عوامل: المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية ، والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، إضافة إلى طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى.[1] وتقوم هذه العوامل كلها على القوة في شقها المعرفي، والتي تتحكم بها النخب الإثنية التي تسعى لتحقيق مصالح خاصة، وهم يعتمدون في عملهم على الإطار الإثني، لأنه يسهل التنسيق الداخلي، يقلص مستوى اللايقينية في توجهات عمل المجموعة، يتميز بانخفاض تكاليف عقد الصفقات وفرض الاتفاقات. وعلى هذا الأساس تقوم النخب بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز عمق الاختلافات الإثنية، بحيث يتزايد الاحتكاك السلبي مع الآخر. وهكذا فإن الهوية تعتبر مجرد سلاح إيديولوجي في أيدي النخب تشكلها اعتمادا على أساطير تؤسس لعلاقات تنازعية مع الآخر.

فالهوية التي تعتبر بناء اجتماعيا يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية النافذة، يقوم المنظمون بالتحكم بها باستدعاء الأساطير وإعادة صياغة المفاهيم، وإعادة تفسير حقائق سابقة، بل وحتى تلفيق قصص خيالية يدعمون بها وجهات نظرهم. ويستعمل المتطرفون هذه العملية لتصعيد النزاع بحيث يمكن تبرير نفوذهم وسلطتهم المطلقة، وعندما تصبح سياسة المجموعة مجرد تنافس بين المتشددين، فإن العلاقات مع المجموعات الأخرى تدخل حلقة العنف.[2]

---

(3) نفسه.

(1) Nicholas Sambanis, “A Review of Recent Advances and Future Directions in the Quantitative Literature on Civil War”, Workshop on Civil Violence, Yale University, 2001, p 21.

(2) Chaim Kauffmann, “Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars”, in International Security (Vol. 20:4, 1996), p 152.

البناء التنازعي للهوية والتزاع الاثني في كوسوفو:

إحدى أهم الشواهد الامبريقية التي تدعم اطروحات البنائيين حول أسباب التزاعات تجد مصدرها في التزاعات التي أعقبت الهيار الكيان اليوغسلافي والحروب التي شهدها الإقليم منذ 1992، دعاة الاتجاه البنائي يظهرون بقوة العلاقة القائمة بين المنطق الخطابي السائد والميول النخبوية الصربية والمآسي التي حدثت في **البوسنة** و**كوسوفو**.

كانت النخبة الحاكمة في صربيا تتمتع بسيطرة فعالة على الجيش والشرطة الفدراليتين، مدعمة في ذلك من قبل القوميين المتطرفين، ولتقوية قبضته، جعل الزعيم الصربي **سلوبودان ميلوزوفيتش** مهمته الأساسية إثارة عداء الجماعات اليوغسلافية ضد بعضها البعض، ومنذ أوائل التسعينات خضع إقليم كوسوفا لنظام من الفصل العنصري يعيش الصرب والألبان بمقتضاه في مناطق منفصلة، بعد أن كانوا يسكنون أحياءا مختلطة، ويحتفظون بصداقات فيما بينهم.

في هذا السياق تبنت النخبة الصربية خطابات تضع قضايا الهوية الاثنية والثقافية في أولويات نزاعه مع ألبان كوسوفو، وساهم ذلك في أحياء الضغائن القديمة وإثارة التزاع بالاستناد إلى أحقاد تاريخية ضد المسلمين بحكم الاختلاف الاثني بينهم، وإرجاع الذاكرة الصربية إلى موقعة كوسوفا الشهيرة عام 1389، التي انتصر فيها العثمانيون على الصرب، وأسفرت عن خضوع الإقليم ومنطقة البلقان كلها للإمبراطورية العثمانية نحو خمسمائة عام.

وكنماذج عن تأثير التوجه الخطابي، يسوق البنائيون الخطابات الحماسية المشحونة بالعواطف التي كان يستعملها ميلوزوفيتش مثل :"إن كوسوفا هي مهد صربيا، ويجب أن تعود إلينا"، "نحن حماة المسيحية من خطر الإسلام"،و"لا لعودة الحكم التركي"، و"لا لكوسوفا 1389"، وهي الخطابات التي وضعت الصرب في صورة جاهزة للانتقام من المسلمين، لينفجر الوضع عام 1998 نحو حرب تطهيرية واسعة انتهت بتدخل حلف الناتو مساء24 مارس1999، الذي أرغم ميلوزوفيتش على توقيع اتفاق "**رامبوييه**"، بعد قصف جوي دام 90 يوما.

وباختصار، فان كل أشكال التزاعات دولية كانت أم داخلية، وفق التصور البنائي، ليست معطى مسبق، وليست نتاجا للفوضى الدولية، و إنما هي نتاج لهويات الأفراد وتكوينهم الاجتماعي وحتى السياسي، تتحكم فيه الأنساق الاجتماعية والخطابات السائدة في المجتمع، إضافة

إلى الميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعية، من خلال تعبئة الجماهير بإحياء الضغائن التاريخية، و إحياء أمجاد الأمة أو للانتقام.

المبحث الثاني: المقاربات النسوية Feminist Theory

لقد دخلت قضايا الجنس مختلف فروع العلوم الاجتماعية و الإنسانية بما في ذلك حقل العلاقات الدولية، خصوصا من خلال أبحاث السلام والدراسات النقدية والإنمائية خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وبدأت تتعزز دراسات المرأة والحرب والسلام والتنمية، وتوجت ذلك بمبادرة **مدرسة لندن للاقتصاد LSE** بتدريس ملتقى خاص حول "الجندر والعلاقات الدولية" عام 1988 حيث أصدرت مجلتها الشهيرة Millennium عددا خاصا حول "المرأة والعلاقات الدولية"[(1)] تتويجا لكفاح العنصر النسوي من اجل الحقوق المتساوية مع الرجال على الأقل منذ أواخر القرن التاسع عشر.

المطلب الأول: مدخل عام للمقاربات النسوية :

يمكن وصف النسوية بأنها مشروع سياسي Political Project لفهم، ثم تغيير قضايا استغلال، اضطهاد، وعدم مساواة المرأة، وتهميش دورها في حقل العلاقات الدولية، ومع ذلك فإن أي محاولة للحديث عن مشروع نظري واحد للحركة النسوية هي مسالة بالغة التعقيد، بفعل الفروقات داخل عائلة النسوية[(2)]، والاتجاهات المختلفة ضمن إطارها، والتي سنتناولها لاحقا.

والنسوية هي نظرية قائمة على الجنس / النوع gender ويرى أنصار هدا الاتجاه أن الخصائص البيولوجية معطى مسبق ، ولا يمكن تغييرها ، بينما العلاقات الاجتماعية قابلة لإعادة التشكيل و التغيير لأنها ألصقت بالمعرفة الإنسانية عن طريق التقادم ، أي من خلال تطور الفكرة الأبوية patriarchy عبر الفترات المختلفة التطور الإنساني في مختلف جوانب الحياة العامة ، وفيما بعد في العلاقات الدولية بمختلف نظرياتها " الذكورية " وأصبحت النسوية معروفة كمشروع نظري منذ منتصف الثمانينات ، في مزيج من الفكر اللبرالي، الماركسي ، وما بعد الحداثي[(3)] .

الحركة النسوية العالمية مرت بمراحل عديدة ، وعموما هناك موجتين من النسوية :

الموجة الأولى : تتمثل في حركات حقوق النساء التي نمت في أواخر القرن الـــ 19 وأوائل القرن الـــ 20 خصوصا في كل من فرنسا وبريطانيا ، وما يميز النشاطات النسوية في هذه الفترة هو اتباعها منهجا دعائيا تجاه الرجل ، وتعود بداية ثورة النساء على وضعهن إلى عام1892 حيث عقد

---

(1) V.Spike Peterson, Feminism and International relations, Gender & History, Vol.10, No.3 (November 1998), pp-581-589.

(2) Jan Jindy Pettman, Gender Issues, in John Baylis & Steve Smith, Op. Cit, p 672.

(3) Steve Smith & Patricia Owens, Alternative Approaches to international Theory, in John Baylis & Steve Smioth, Op.Cit, p 280.

أول مؤتمر باريس "النساء العالم" الأول حيث بدأت بالمطالبة بحقها للتعلم وحقوقها القانونية ، وحق الانتخاب ، وتمثلت في جهود كل من **هاربين تاير** ، **ميل مليسنت** ، وغيرهن.

تجاوزت بعد ذلك بمطالبتهن باكتشاف ذاقمن وتطويرها حسب ما يرونه مناسبا مع إمكانياقمن واعتقاداقمن،[1] أي إظهار الجانب الإبداعي من شخصياقمن من خلال إبراز ذواقمن وأهمن قادرات على خلق إطار محدد يختلف عما جاء به الرجال (كمنظرين وكعمال أيضا)، وبعدها خمدت الحركة النسوية بعد حصولهن على حق الانتخاب عام 1918 في بريطانيا وعام 1920 في الو.م.أ ثم عادت للظهور مرة أخرى .

الموجة الثانية من النسوية جاءت للظهور في عدد من الدول الغربية سنوات الــ 70 من القرن الماضي ، وواكبت تطور الحركات الأخرى في هذه المرحلة ،وكانت تطالب بمواطنة تامة وحقوق اجتماعية اكثر شمولية ، لكن المسألة النسوية في الدول الاشتراكية كانت أفضل مما هي عليه لدى نظيرتها في الدول الغربية ، حيث كان للنسوية علاقات مغايرة تجاه الدول الاشتراكية ، حيث سياسات هذه الأخيرة قامت على تشجيع النساء على العمل خارج إطار المترل ،ودفع قادة هذه الدول إلى التصريح بقدرتها على حل مسألة النساء ، لكن فيما بعد أصبح الوضع أكثر صعوبة بفعل ارتباط لغة الحركات النسوية بالاشتراكية المنهارة لدول أوربا الشرقية وأيضا بسبب الاندفاع نحو اقتصاد السوق والتدهور الاقتصادي[2]

لكن الأعمال الأكثر أهمية التي تحاول بناء إطار نظري في العلاقات الدولية ظهرت بشكل ابرز سنوات الــ 80 ، وتبنت سياسات جد مختلفة أثرت في فهمهم للفرو قات الجنسية ، وعلى وجه الخصوص عمل سينثيا اينلو Cynthia Enloe الشهير " Bananas, Beaches & Bases, Making feminist Sense of International politics " ،وخلال سنوات السبعينات والثمانينات كانت النسوية ملخصة تحت مسميات مختلفة ،النسوية الليبرالية ، الراديكالية ، الاشتراكية ، في حين أن العديد من النسويين والنسويات من الصعب وضعها تحت إطار مسمى واحد، وخطوط التمييز بين هذه الاتجاهات كانت تتغير عبر الوقت[3].

---

[1] كورنيليا الخالد، الكفاح النسوي حتى الان، مجلة الطريق، العدد الثاني، 1996، ص 54-55

[2] Jan Jindy Pettman, Gender Issues, in John Baylis & Steve Smith, Op.Cit, p (671-672)

[3] Ibid, p 672

متغير "الجندر" في الدراسات النسوية :

"الجندر" مفهوم مركزي للمقاربات النسوية المختلفة، بالرغم من وجهات نظرها المختلفة حول علاقات الجندر وكيفية تغييرها بحيث لا يبقى استخدامها بشكل روتيني ضد النساء.

إحدى أهم الإسهامات التي جاءت بها الموجة الثانية من النسوية هي خلق تمييز بين الجنس Sex والجندر Gender ، الجنس Sex يتم النظر من خلاله إلى الجانب البيولوجي للفرد، نحن ولدنا ذكورا وإناثا، أما الجندر فيتم النظر له كبناء اجتماعي، أي ما يعنيه أن تكون ذكرا أو أنثى في أي مكان وفي أي وقت. وبذلك تعتقد النسويات أن الخصائص البيولوجية هي ثابتة ولا يمكن التحكم فيها على اعتبار أنها معطى مسبق ولا يمكن تغييره، بينما العلاقات الاجتماعية المؤسسة والتنمية في الثقافة المجتمعية هي قابلة لإعادة التشكيل والتغيير لأنها ألصقت بشكل معين عن طريق التقادم، خصوصا من خلال تطور فكرة السلطة الأبوية (patriarchy) عبر الفترات المختلفة للتطور الإنساني في مختلف جوانب الحياة العامة وفيما بعد في العلاقات الدولية بمختلف نظرياتها (الذكورية).

هذا التمييز بين الجنس والجندر شكل الجانب الأهم من المشروع النسوي حول ما إذا كان الجندر عبارة عن بناء اجتماعي، قابل بذلك للتغيير، وبذلك يصبح من الممكن اكتشاف المعاني المختلفة للجندر، **كهوية شخصية** Personal identity : كيف اختبر كوني امرأة ؟، **كهوية اجتماعية** Social identity : ماذا يتوقع الآخرين مني، كامرأة ؟، و **كعلاقة قوة** Power relation: لماذا النساء —كفئة اجتماعية- غالبا دون تمثيل في علاقات القوة ؟[1]

جان فلاكس Jan Flax يطرح السؤال "كيف نفكر، أو لا نفكر، أو نتحاشى التفكير حول الجندر؟"، وذلك لان الجندر غير مشكل بشكل واضح في حياتنا، مع أن ذلك لا يعني انه غائب، وهو عادة يستعمل ككلمة رمزية عن النساء، والمحاورات والصراعات بين هذه النسويات تأخذنا بعيدا في فهم علاقات الجندر والفروقات الجنسية نتناولها في العنصر التالي.

الاتجاهات النسوية الكبرى في حقل العلاقات الدولية : أبرزها ما يلي :

1.النسوية اللبرالية :

---

(1) Jan Jindy Pettman, Gender Issues, in John Baylis & Steve Smith, Op.Cit, p674

لقد شكلت أعمال Cynthia Enloe منذ بداية الــ 80 إيماءة نظرية هامة وقوية لتطوير نظرية نسوية في العلاقات الدولية وفتحت لذلك إمكانيات عديدة لفهم مسائل الأمن، النزاع ، الحرب، و الدولة، وتشكل نصوص **إينلو** أساس فهم العلاقات الدولية النسوية ، وقدمت إطارا نسويا نقديا قامت ببنائه عبر سنوات ، وكانت **إينلو** أحد المفكرين الأوائل في حقل العلاقات الدولية الذي ذهبوا ضد " التقليد الكنسي " لإقصاء فهم تقاطعات القوة ضمن الخطابات والممارسات الفكرية التي تشكل و/أو تعيد تشكيل الدولة ، القطاع الفكري وفهم الأمن بطرق ملتوية بذاتها(1)

بشكل عام النسويين اللبراليين هم النسويين و النسويات دعاة المساواة ، ويناضلون من اجل رفع التمثيل في مختلف الوكالات ، ويسعون أيضا لحصول النساء على حقوق متساوية في القطاعات العسكرية ، بما في ذلك كجنود ، وحسب وجهة النظر هذه، فان إقرارها حصول النساء على حقوق متساوية في القطاعات العسكرية يجعلها تتمتع بحق المواطنة التامة، طالما أن المواطنة التامة غالبا ما تقترن بالدفاع عن البلد(2).

النسويين اللبراليون يشددون على الطريقة التي تم من خلالها إقصاء النساء عن القوة، وحرمانهم من لعب جزء هام من النشاطات السياسية، وتعد سينثيا إنلو مثال بارز عن الباحثات النسويات اللواتي تبدأن من مقدمة لبرالية، وهي أن النساء والرجال يجب أن يكون لهم حقوق ومسؤوليات متساوية نحو السياسات العالمية(3)

سينثيا إينلو تكتب انه لو بدأنا بشكل بسيط بالسؤال"أين هن النساء؟" سيكون ممكنا رؤية تواجدهن وأهميتهن في السياسة العالمية، ويمكننا معرفة كيف يتم إرجاع الطرق التي يتم من خلالها إقصاء النساء إلى المحصلات الطبيعية أو البيولوجية، والنتيجة أن المرأة ليست مغيبة فعليا عن السياسات العالمية، في واقع الأمر هي تلعب أدوارا محورية، سواء كعاملات رخيصات في المصانع، كمومسات حول القواعد العسكرية، أو كزوجات للدبلوماسيين، والنقطة هي أن الصورة

---

(1) Heather Turcotte, Disciplining Cartographies; Critical Inquires into the Methods and Theories of feminist International Relations, p.08

(2) Jan Jindy Pettman, Gender Issues, in John Baylis & Steve Smith, Op.Cit, p 672

(3) Steve Smith & Patricia Owens, Alternative Approaches to international Theory,Op.Cit, P 281

التقليدية التي ترسمها النظريات التقليدية في العلاقات الدولية سواء تتجاهل هذه الإسهامات، وفي حال الاعتراف بها تحددهن كأقل أهمية من أفعال "رجال الدولة".[4]

الاتجاهات النسوية الأخرى انتهجت أساليب انتقادية تجاه النسويين اللبراليين بفعل انتهاجهم لخطابات معتدلة، وسعيهم للمسواة في " المؤسسات الذكورية"، في حين الاتجاهات الأخرى تسعى لتغيير هذه المؤسسات من أساسها لتصبح "صديقة للنساء".

2. **النسوية الاشتراكية/ الماركسية**: Socialist/Marxist Feminism

تسمى أحيانا **بالنسوية المادية** Materialist Feminism وتشدد على دور القوى المادية والاقتصادية في تحديد حياة النساء، وسبب عدم مساواة النساء تجد جذورها في النظام الرأسمالي، ومن ثم فان إسقاط الرأسمالية هو الطريق الضروري لمعالجة مسالة النساء، وتظهر النسوية الاشتراكية كيف أن اضطهاد المرأة الذي حدث في المجتمعات ما قبل الرأسمالية واستمر في المجتمعات الاشتراكية يعود أيضا إلى عامل مادي ثان، هو النظام الأبوي Patriarchal الذي جسد هيمنة الرجال على النساء، أي أن النسويين الماركسيين يعتبرون أن الرأسمال هو السبب الرئيسي لاضطهاد النساء، وبالنسبة للنسويين الاشتراكيين هو الرأسمال إضافة إلى النظام البطريركي (السلطة الأبوية)[1].

3. **وجهة النظر النسوية** : **Feminist Stand-Point**

هذا الاتجاه خرج عن النسوية الاشتراكية، والهدف كان محاولة التفكير حول كيف أن النساء كطبقة بإمكانها النظر إلى مختلف السياسات من منظور رافض لتلك القائمة على تجاهل النساء، و وجهة النظر النسوية تجسدها خاصة أعمال Nancy Hartsock

وتنطلق وجهة النظر النسوية من توضيح كيف أن خضوع النساء –كطبقة خاصة– بسبب جنسهم ، وليس بموجب موقعهم الاقتصادي (مع أن الاثنين مرتبطين) تحتاج لمنظور معين أو وجهة نظر في السياسات العالمية.

---

[4] Ibid, p(281-282)
[1] Ibid, p (281-282)

إحدى التحويرات الجديدة في هذا الطرح النسوي تمثلت في تأكيدها على أن المعرفة والتصورات القائمة حول السياسات العالمية قائمة على معايير السلوك والتجارب الذكورية، ويتم تقديمها كمعايير عالمية، وتحاج وجهة النظر النسوية أن رؤية العالم من وجهة نظر النساء تغير بشكل راديكالي فهمنا لهذا العالم.[2]

4. النسوية ما بعد الحداثية : Postemodern Feminism

اهتمت النسوية ما بعد الحداثية بتطوير الأعمال الأولى المدرجة تحت إطار "ما بعد البنيوية"، خصوصا أعمال Foucault و Derrida لتحليل مفهوم الجندر، والنسوية ما بعد الحداثية تنتقد بشدة التباينات الأساسية بين "الجنس" و "الجندر"، وهي المسالة التي ترى النسوية ما بعد الحداثية انها كانت مغيبة في التفكير حول أدوار الرجال والنساء في السياسة العالمية، وفي تحليل المفاهيم "التي تم تجنيسها" في السياسات العالمية ذاتها.

وحسب دعاة هذا الاتجاه فان التباين بين "الجنس" Sex و "الجندر" Gender ذو أهمية بالغة لأنه يسمح للنسويين والنسويات للتشديد على أن موقع الرجال والنساء القائم في العالم غير طبيعي، ويعتمد على المعنى المعطى للفروقات البيولوجية، في حين انه من المهم جدا قبول التمييز بين الجنس Sex والجندر Gender ، فمع أن المصطلح الأول Sex هو عبارة عن مفهوم طبيعي، فان المصطلح الثاني Gender هو مفهوم تم بناؤه، وكما أوضح العديد من الباحثين أن ما يتم فهمه كجنس Sex (الذي يعني الاختلافات البيولوجية) يؤثر بشكل هائل في فهمنا للجندر، وهذا يعني أن الجنس تم بناؤه تماما مثل الجندر، وكما أوضحت ذلك **هيلين كينسيلا** H.M.Kinsella بعبارتها "انه أمر بالغ الصعوبة التأكيد أن الجنس متقدم عن الجندر، وبقدر تعمق الفرد في البحث حول الحقيقة الحيوانية للجنس، بقدر ما يجد انه تم إضفاء صبغة الجندر عليه، وهذا معناه أن فهم الجنس كواقع بذاته هو "خدعة ثقافية"[1]

ومفاد ذلك كله حسب النسويين ما بعد الحداثيين هو أن الفهم القائم للجنس والفروقات الجنسية كما هي في الطبيعة هو فم براداغماتي، وهو يخفي سياسات وعلاقات القوة التي تشكل وتضبط هذه المفاهيم من الجنس إلى الجندر[2]

---

(2) Steve Smith & Patricia Owens, Alternative Approaches to international Theory, Op.Cit, P 282

(1) Op. Cit, p 283

(2) Ibid,p 283

هذه هي أهم المقاربات النسوية في حقل العلاقات الدولية، والخطوط الكلاسيكية للتمييز بينها ليست ثابتة، كما أنها تدعمت منذ أواخر الثمانينات بحركات نسوية أخرى ليست لها أهمية تحليلية كبيرة في حقل العلاقات الدولية، ربما باستثناء النسوية ما بعد الاستعمارية Postcolonial Feminism التي تشدد على التقاطعات العرقية، الطبقية، والجنسية على الصعيد الدولي، وتأثير التقسيم غير المتساوي للعمل في الاقتصاد السياسي العالمي، باقي الاتجاهات النسوية الأقل أهمية تتمثل أساسا في نسوية العالم الثالث، و حركة النسويات السود.

المنطلقات الفكرية للنظرية النسوية :

المنطلق الأساسي للنظرية النسوية هو إقصاء المرأة في مختلف الجوانب السياسية من حيث التنظير أو الممارسة، خاصة في العلاقات الدولية، وكما كتب بيتمان jan jindy Pettman) ومدير مركز الدراسات النسوية في أستراليا فان "النظريات المهيمنة في العلاقات الدولية أقصت النساء. لكن هذا لا يعني بأن نظرية العلاقات الدولية ليست مجنسة" ، فهو يقر بتجنيس العلاقات الدولية .

لقد انصبت انتقادات المقاربات النسوية على النظريات المهيمنة في حقل العلاقات الدولية من خلال إضفائها طابعا ذكوريا على دراسة العلاقات الدولية، فنحن نستعمل عبارات "رجال الدولة" وليس نساء الدولة، "صناع القرار" وليس صانعات القرار، محاربين، لاجئين، دبلوماسيين...وهي كلها صفات ذكورية تقلل من شأن المرأة، وتجسد عبارة جان جاك روسو الشهيرة "إن حظ جنسكن أن يتحكمن في جنسنا دائما، لكن كزوجات وأمهات وليس كمواطنات".

هناك جملة من الأهداف والافتراضات التي شكلت أسس الانطلاق للنظرية النسوية:

1. تغيير الأفكار السياسية السائدة من خلال إعادة بناء فهمنا للسياسة، وإدخال المرأة المجال السياسي، واعتبارها كطرف فاعل على مستوى العلاقات الدولية مثلها مثل الرجل [...] والتساؤل عن أين هم النساء، إذ وعلى مستويات كبيرة السياسة العامة، شؤون الحرب والتجارة دائما تعتبر أعمالا رجالية كما أن الرجال اعتبروا كوكلاء دولة أو أمة بينما النساء ارتكزت أعمالهن في المجال الشخصي، الحياة العائلية والمنزلية" .

2. السعي إلى محاولة تصحيح الغفلة أو النسيان بإعادة اكتشاف كيف نفكر ولا نفكر، والاهتمام بتفسير وفهم أسباب وكيفية تجاهل النشاطات الاجتماعية والسياسية لشريحة كبيرة من المجتمع تسمى "النساء" .

3. الحياة اليومية للمرأة مشتركة بين القوى الاقتصادية العالمية وتفاعلات الدول، ومع ذلك فقيادة التجارة العالمية والسياسة الخارجية تتجاوز المرأة، وتقتصر على الرجال، ولهذا يجب إبراز دور المرأة على هذا المستوى [1].

4. النسوية ترى أن هناك إفلاس للحداثة، الأيديولوجيات، النظم، والمؤسسات من خلال تعاظم المشاكل العالمية، فوجود الحروب راجع إلى العالم الذكري ووجود الرجل في صنع القرار .

المطلب الثاني : أهمية متغير الجندر في فهم إيتيولوجيا النزاعات :

ما تقوم به الأعمال الأكثر أهمية المدرجة تحت إطار النظرية النسوية هي دراسة كيفية تأثير الجندر في السياسة العالمية وتأثره بها، وبعبارات أخرى، كيف أن المفاهيم المختلفة (مثل الدولة، السيادة..) يتم تجنيسها (بالتذكير أو التأنيث)، وبالمقابل كيف أن مثل هذا التجنيس للمفاهيم والتصورات قد يكون له نتائج مختلفة بالنسبة "للرجال" و " النساء"[2]

لقد شكلت هذه الدراسات والأبحاث النسوية ما يعرف بالنظرية النسوية للسلام والنزاع Feminist Peace and Conflict theory (FPCT) ، والتي تشدد على ارتباط كل أشكال العنف في البيئة الاجتماعية الداخلية بأشكال العنف بين الدول، والتي يلعب الجندر دورا محوريا فيها.

والنظرية النسوية للسلام يرتبط ظهورها بالحربين العالميتين، وسواء بالنسبة لرواد الاتجاه السلمي مثل Bertha Von Suttner أو رواد الاتجاه الثوري كروزا لوكسمبورغ Rosa Luxemburg أو إيما غولدمان **Emma Goldman يشددون على ورطة النساء في الحرب،**

---

(1) Cynthia Enloe : Making Feminist sense in international politics, Berkely, university of California, press, 1998. P244.

(2) Steve Smith & Patricia Owens, Alternative Approaches to international Theory, Op.Cit, p 281

واستمرار الهيمنة الذكورية سواء في العائلة أو في القطاع العام، و الحرب كتصور شامل وفق هذا المنظور، تجد جذورها في العنف الداخلي، بدءا بالعنف المترلي، وضمن القطاعات العامة.[3]وهي فرضية قوية لفهم منبع التراعات الدولية في مختلف العصور.

1. السلطة الأبوية : Patriarchy

ينصب اهتمام الاتجاهات النسوية المختلفة حول القيود التي تفرضها الحروب والتراعات على الفضاءات العامة، بعض النسويات اللبراليات مثل **Betty Readon** و **Carol Pateman** يؤكدون على أن تهيئة الرجال لتبني أدوارا عدوانية، وتكييف النساء للإذعان والخضوع تجسد العقد الأبوي **Patriarchal Contract** الذي يشكل أرضية صلبة تقوم عليها مشروعية العنف و الحرب[1]

وفي إطار مشابه، يشدد منظروا ومنظرات النظرية النسوية للسلام والتراع على استثناء النساء من صناعة القرارات المتعلقة بالحروب والمسائل العسكرية الحاسمة، حيث وعبر مراحل التاريخ المختلفة، كانت قضايا الحرب والسلام حكرا على الرجال، وجميع أشكال الحروب والتراعات المختلفة أوقعتها قرارات ذكورية نتيجة لرغباتها وطموحاتها للقوة والنفوذ.

هذا اللاتوازن في إدارة علاقات القوة بين الرجال والنساء الذي يجد جذوره في السلطة الأبوية هو السبب الرئيسي للحروب والتراعات على المستويين الداخلي والدولي، دعاة النظرية النسوية في العلاقات الدولية يشددون على ضعف مستويات نفاذ المرأة في المراكز السلطوية للدولة، خصوصا المراكز ذات الصلة بعملية صنع القرار في قضايا الدفاع والمسائل العسكرية الحاسمة، وانعكاس ذلك على فرد الرجال بقرارات الحرب، وتحمل النساء لتبعاتها، فهن ضحايا القرارات الرجالية بالحرب.

في هذا الإطار انصبت انتقادات النسويات على غرار **Ann Tickner** النظريات المهيمنة في حقل العلاقات الدولية خصوصا الواقعية التي تؤكد منطلقاتها الأساسية على

---

(3) Annette Weber, Feminist Peace and Conflict Theory, Routledge Encyclopedaedia on Peace and Conflict Theory, Automn 2006, p 02

(1) Annette Weber, Feminist Peace and Conflict Theory, Routledge Encyclopedaedia on Peace and Conflict Theory, Automn 2006, p 04

"التنافس، العدوان، القوة، المصلحة .." والتي هي خصائص ذكورية تجسد تهميش النساء على المستويين التنظيري والممارساتي.

وبالرغم من بعض الحالات التاريخية التي تثبت تورط المرأة في الحروب والثورات المختلفة، سواء كصناع قرار أو كمقاتلين، كما أكدت ذلك تجارب نيكاراغوا، إفريقيا، وفيتنام وتأثيرها العميق على خطاب "السلام النسوي"، والتي وضعت الرجال والنساء في خندق واحد كضحايا ومقاتلين في وقت واحد، إلا أن النظرية النسوية للسلام والنزاع أظهرت ميلا قويا لرسم النساء المقاتلات كإستثناءات فردية لا تمس بمصداقية افتراضاتها[2]، وحتى أواخر ثمانينات القرن الماضي، تبنت النسويات خطابات أخلاقية مصورة الرجال كـــ"صناع الحرب" والنساء كضحايا لها، مؤكدات على غياب النساء عن "حكايته"[1]

لكن مع أن البناء الأبوي لعلاقات الجندر لها أهمية كبرى بالنسبة للنظرية النسوية للسلام والنزاع، واعتبار العدوان الذكوري سببا محوريا للحرب، إلا أن النسويات مثل **Mary Daly** ، وعلى عكس النظريات المهيمنة في حقل العلاقات الدولية، ترين أن هناك فرص هامة للتغيير، من خلال التأكيد على التأثير غير العنفي لـــ"الفضائل الأنثوية" لخلق عالم مسالم[2]

المساواة في الدخول إلى المراكز الحيوية في القطاعات العسكرية هو خطاب أساسي تم تطويره ضمن النظرية النسوية للسلام والنزاع، وبالنسبة للنسويات دعاة المساواة **Equality Feminists** هذا يعني حق النساء في شغل أي موقع كان تقليديا حكرا على الرجال.

بعض الباحثات النسويات مثل **Judith Hicks-Stiehm** يطالبن بحقوق متساوية بين الرجال والنساء في النفاذ إلى القطاع العسكري من اجل تقويض أسس الأسطورة العسكرية ذاتها؛ الذكورة **Masculinity** ودور الحامي أو المدافع **Protector** ، أخريات على غرار **Sheila Tobias** يناقشن أسس فكرة "المواطنة للمحارب"، فإذا كانت مواطنة الدرجة الأولى **1st Class Citiwenship** يتم اكتسابها عبر الدخول إلى المواقع العسكرية بمختلف مستوياتها، فان النساء في حاجة إلى دخول متكافئ للحصول على المواطنة التامة، وبذلك تحويل المؤسسات

---

(2) Ibid,p 07
(1) Ibid, p 04
(2) Ibid, p 05

العسكرية بفعل دخول أعداد النساء يتم مناظرته ض الافتراض الذي مفاده أن المؤسسة شكلت بموجب عقد أبوي في مؤسسة أبوية هي الدولة[3]

2. الميول الذكورية للعنف :

المقاربات النسوية المختلفة تظهر علاقة قوية بين البنية الفيزيولوجية والسيكولوجية وسلوك الفرد، فهي تظهر الميول الفطرية للرجال نحو العنف، وتدفعها دوما نحو تبني خيارات تنازعية في علاقتها مع بعضها البعض بخصوص الأدوار التي أوكلت لهم تقليديا بموجب العقد الأبوي كوظائف الدفاع والحماية.

في هذا الإطار تشدد النسويات على إظهار الميول الذكورية إلى السلطة وسعيهم لاكتساب القوة والتوسع على حساب الآخرين كأهم أسباب التوتر والحروب، وفي ظل احتكار الرجال للسلطة القرارية، وفي غياب دور نسوي "ضابط"، تؤدي هذه الميول إلى الرفع من احتمالات اللجوء إلى تصعيد الخلافات باتجاه العنف في عالم عدواني مشكل من الدول، وتحت رقابة الرجال.

ولإبراز إمكانية تحويل النزاع بالتأكيد على الأدوار غير العنيفة لـــ"الفضائل الأنثوية" **Feminine Virtues لخلق عالم مسالم، صاغت Sara Ruddick مبدأ** التفكير الاموميMaterial **Maternal Thinking والاحتراس، التي تميز المرأة، و تمثل الضامن الأول لمجتمع اكثر سلما،** (**1**)

لذلك تفترض المقاربات النسوية أن زيادة مستويات نفاذ المرأة إلى المراكز السلطوية يقلل من احتمالات اللجوء إلى العنف، طالما أن النساء سيمتنعن عن إرسال أبنائهن إلى الحروب، وفي إطار مشابه، تظهر دراسات نسوية أخرى أن بنية النساء ووظيفتهن الاجتماعية كأمهات ومربيات تضعهن في مواجهة الحرب ليس اعتبارا لتأثيرها على تكافؤ النساء، بل لأنها أقسى هجوم على "الأنثوية" والأفكار السلمية المثالية التي تحملها النساء[2]

Annette Weber, Feminist Peace and Conflict Theory, Op.Cit, p(07-08) (3)

Annette Weber, Feminist Peace and Conflict Theory, Op.Cit, p04 (1)

Ibid, p 04 (2)

باختصار يؤكد دعاة النظرية النسوية أن أحد أهم أسباب مختلف أشكال العنف يعود إلى فكرة السلطة الأبوية التي جسدت هيمنة الذكور على الحياة العامة، بدءا بالعائلة إلى غاية أعلى هرم السلطة، وفرضت على النساء الامتثال لأدوار الجندر التي تم إسنادها تقليديا إلى النساء[3]، وفي المقابل أسندت للذكور أدوار الحماية والدفاع وهي الوظائف المتسمة بالعنف في الحياة الاجتماعية، وهي سبب كل أشكال النزاعات الدولية القديمة والمعاصرة، والتي ترى إمكانية تحويلها عبر إدارة التوازنات القائمة بين الرجل والمرأة لصالح بناء السلام.

وبشكل عام تولي مختلف المقاربات النسوية أهمية بالغة للجندر لفهم وتفسير السياسة العالمية، وتعتقد أن السلطة الأبوية التي لازمت مختلف مراحل تطور المراحل البشرية قد مكنت الرجال من التفرد بوضع مختلف نظريات العلاقات الدولية والاستحواذ على عمليات صنع القرار، وإقصاء شريحة واسعة من المجتمع تسمى " النساء"، وتسخير الدولة لخدمة ميولهم الشديدة إلى للعنف وامتلاك مزيد من القوة، التي تصدم برغبات مماثلة مسببة نزاعات وحروب لا حصر لها.

وباختصار، فان كل أشكال النزاعات دولية كانت أم داخلية، وفق التصور البنائي، ليست معطى مسبق، وليست نتاجا للفوضى الدولية، و إنما هي نتاج لهويات الأفراد وتكوينهم الاجتماعي وحتى السياسي، تتحكم فيه الأنساق الاجتماعية والخطابات السائدة في المجتمع، إضافة إلى الميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعية، من خلال تعبئة الجماهير بإحياء الضغائن التاريخية، و إحياء أمجاد الأمة أو للانتقام.

لكن ابرز الانتقادات التي تعرضت لها النسوية انصبت حول إخفاقها في بناء نظرية على أسس علمية تجريبية، فهي توصف بأنها صرخة نسوية اكثر منها نظرية، في رده على انتقادات النسوية للنظريات المهيمنة في حقل العلاقات الدولية كتب روبرت كيوهين " فقط سنفهم بعضنا البعض إذا كان باحثوا العلاقات الدولية منفتحين على التساؤلات التي ترفعها المقاربات النسوية وعما إذا كانت النسويات راغبات في إعادة صياغة اطروحاتهن في طرق يمكن من خلالها اختبارها بوضوح".[1]

---

(3) Ibid, p 08

(1) Birgit Locher & Elisabeth Prugl, Feminism and Constructivism; Worlds apart or sharing the Middle Ground?, International Studies Quarterly,(2001) 45, p 111-129

الخاتمة

خاتـــــــــمة

بعد هذه الدراسة لموضوع النزاعات الدولية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة على ضوء المقاربات النظرية الكبرى، والتي كان التركيز فيها على الإسهامات والاستبصارات التي تزودنا بها مختلف الاتجاهات التنظيرية في حقل العلاقات الدولية، بدءا بأهم النظريات التقليدية الواقعية، اللبرالية، والماركسية، وصولا إلى أهم النظريات المدرجة ضمن أطر التحليل المؤسساتي، البنائي، وما بعد البنائي ممثلة في المؤسساتية، البنائية، ونظريات الجندر، تبينت لنا العديد من الحقائق وتأكدت لنا العديد من الفرضيات التي وجب الوقوف عندها الآن.

أولا : كل من الاتجاهات النظرية المهمة في حقل العلاقات الدولية ترصد موضوع النزاعات الدولية انطلاقا من زوايا تحليلية معينة، ووفقا لتصور محدد سلفا، متغاضية -بشكل واع- النظر إلى الأبعاد المختلفة للظاهرة التنازعية.

فالواقعية انطلاقا من مستوى تحليلها النسقي، وتركيزها على متغيرات الفوضى، القوة، وسياسات الاعتماد الذاتي كايثيولوجيا تقف وراء وقوع وانتشار النزاعات الدولية، تعرب عن حقيقية مهمة بشان الحياة الدولية، لكنها بإقصاء نفسها عن الأبعاد الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية للنزاعات، فهي تحمل بذلك جانبا من جوانب القصور، حيث بانفجار الصراعات الاثنية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وجدت الواقعية-ومعها النظريات العقلانية-صعوبة كبيرة في تفسير هذا الواقع بفعل ظهور فواعل وأنماط نزاعية غير تقليدية، كما أنها- بفعل استنادها إلى المستوى النسقي-أهملت دور المتغيرات الداخلية وعلى رأسها الحركات الاجتماعية و العرقية التي كانت المحرك الأساس للنزاعات التي عرفتها المنطقة وانتشرت بعدها إلى إفريقيا واسيا.

اللبراليون من جهتهم انطلقوا في سعيهم للكشف عن أسباب النزاعات الدولية من نفس فرضية الواقعيين، فوضوية النظام الدولي، لكن السبب الحقيقي الذي يقف وراء جميع أشكال النزاعات الدولية هو غياب الممارسات الديمقراطية لدى الدول المعنية، وضعف مستويات التبادل الاقتصادي بينها، هذا الواقع يمكن التغلب عليه بوجود مؤسسات دولية قوية تكون قادرة على فرض منطق السلام، وهذه الفرضيات اللبرالية تدعمها شواهد امبريقية عديدة، حيث لم يسبق أن حاربت ديمقراطية ديمقراطية أخرى، كما أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي يجعل من هذه الدول تحجم عن اللجوء إلى الحرب حفاظا على هذه المكاسب.

لكن إغفال اللبراليين لعاملي القوة والمصلحة الذاتية يضعف مصداقية اطروحاهم، كما أن نقاد اللبرالية يستندون إلى حالة ألمانيا وإنجلترا قبل الحرب العالمية الأولى لدحض افتراضات الاعتماد المتبادل، حيث كانت كل من ألمانيا وإنجلترا الشريك الاقتصادي الأول للآخر، ومع ذلك انقادتا إلى الحرب، كما أن غياب الحروب بين الديمقراطيات يعود لنقص عدد الدول الديمقراطية في السابق، وانتفاء تعريف موحد للديمقراطية، حيث لو تندلع حرب بين الولايات المتحدة واليابان، سيقول اللبراليون أن اليابان ليست دولة ديمقراطية.

وبخصوص المقاربات الماركسية ومعها الاتجاهات المتمحورة حول الاقتصاد السياسي، فعلى الرغم من أنها تقدم حقائق هامة في تفسير النزاعات على المستويات المختلفة من خلال تبنيها للمتغيرات الاقتصادية والممارسات الإمبريالية وصلتها القوية بحالات عدم الاستقرار التي تعرفها دول المحيط، إلا أن طروحاها فقدت بريقها مع نهاية الحرب الباردة، كما أن تبنيها لمتغير واحد تقريبا لتفسير مختلف الظواهر الدولية هو إخفاق أكاديمي آخر يضاف إلى إخفاقها الممارساتي، أما المقاربات النقدية فما زالت بصدد توجيه النقد الابستيمولوجي والمنهجي لأسس الفكر القائم و لم تقدم حتى الآن بديلا واضحا لأنماط التحليل السائدة.

بانتهاء الحرب الباردة وجدت النظريات –التفسيرية– نفسها في مأزق تفسير الوضع الجديد بسبب إغفالها لدور المتغيرات الاجتماعية كعناصر الهوية، اللغة، والخطاب الاجتماعي، وهي العناصر التي اعتمدتها البنائية في بناء تفسيراتها لنزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث زودتنا بفهم جيد حول أسباب انفجار العنف الاثني في الكتلة الاشتراكية سابقا، ثم انتشارها في مختلف أنحاء العالم.

وانطلاقا من تركيزها على عوامل اللغة والهوية، الخطاب السائد والميول النخبوية ودورها في تشكيل الهوية التنازعية للأفراد وتحويل ولاءاتهم نحو القبيلة أو الجماعة الاثنية، وانعكاس ذلك في شكل حركات عرقية هدفها تمزيق وحدة الدول المركبة من اكثر من جماعة عرقية واحدة، وعلى الرغم من نجاعتها في تقديم منظور جيد للنزاعات الداخلية، إلا أن إسهاماتها كانت محدودة في تقديم تصور جيد للنزاعات بين الدول بسبب إغفالها لدور العوامل المادية وعلى رأسها القوة في تفسير السلوك الدولي.

أما المقاربات النسوية فبالرغم من تناولها السياسة العالمية من منظور مغاير لتلك السائدة في حقل العلاقات الدولية، انطلاقا من إلصاق النزاعات الدولية بالبناء الذكوري للعالم، ومحدودية نفاذ المرأة إلى دوائر صنع القرار، إلا أنها تفتقر إلى تقديم مشروع سياسي موضوعي، وهو ما جعل

البعض يعتبرها اقرب إلى "صرخة نسوية" لاسماع صوت المرأة منها إلى مشروع نظري في حقل العلاقات الدولية.

وكنتيجة لكل ذلك تبقى دراسة العلاقات الدولية بدون نظرية كوسموبوليتانية لتفسير الظاهرة الدولية بشكل عام، وباختصار فان كلا من هذه المنظورات المتنافسة ترصد جوانب مهمة من السياسة العالمية، وبتعبير ستيفن والت، فان فهمنا يعوزه القصور إذا ما حصرنا تفكيرنا على أحد هذه المنظورات، ومن ثم وجب الأخذ بعين الاعتبار تركيز الواقعيين على الدور الذي لا يمكن تجاهله لعامل القوة، والاهتمام بدور القوى الوطنية، والتفكير أحيانا من خلال المنظور البنائي للتغيير، دون إغفال إسهامات النظريات المستندة إلى الجندر والمقاربات النقدية المختلفة.

ثانيا : بقدر ما مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة انعطاف وتحول على المستوى السياسي، فإنها كانت أيضا على المستوى الأكاديمي، وإذا كانت ابرز الانعكاسات السياسية والاستراتيجية لنهاية الحرب الباردة هي تشكل معالم نظام دولي جديد تتزعمه الولايات المتحدة، فان تداعيات هذا الحدث على المستوى التنظيري للعلاقات الدولية برزت على مستويين:

-التحول في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد الأساسي بسبب ظهور عدد جديد ومتزايد من الوحدات.

-التحول في موضوع العلاقات الدولية حيث بروز المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حساب المتغيرات السياسية و الفكرية.

هذا التحول قاد نحو بروز نظريات ومقاربات جديدة، حاولت تفادي القصور المنهجي والفكري الذي وقعت فيه النظريات التقليدية الواقعية، اللبرالية، والماركسية، وبالرغم من تنوع الدراسة الأكاديمية للشؤون الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، إلا أن الاتجاه نحو التجديد لم يكن في حقيقة الأمر سوى نسخة مكررة للقديم، وبدلا من حل الصراع القائم بين مختلف المقاربات النظرية المتنافسة، فان نهاية الحرب الباردة لم يعقبها سوى إطلاق سلسلة جديدة من النقاشات، وعلى الرغم من أن النظريات التقليدية قد تعرضت لهزات عنيفة، فاسحة بذلك المجال لظهور نظريات جديدة، إلا أن الواقع اثبت قدرتها على التكيف مجددا، وبعد اقل من عشر سنوات بدا وكأن الثورة التنظيرية التي أشعلتها المقاربات البديلة في الحقل قد أفل نجمها، مع بقاء النظريات الواقعية واللبرالية المؤسساتية الأدوات الأكثر نفعا لفهم الظاهرة الدولية، دون إغفال أهمية البنائية كأهم ثلاث مقاربات نظرية في حقل العلاقات الدولية.

وباختصار ما يمكن تأكيده في النهاية هو الأهمية البحثية في موضوع التراعات الدولية المعاصرة، بالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها الظاهرة التنازعية سواء في علاقات المجتمعات أو الدول، وعلى الرغم من أن منظورات العلاقات الدولية تزودنا بإستبصارات هامة بصدد تأصيل الظاهرة، إلا أن تحول التراعات وتعدد أبعادها في عالم مضطرب بشكل متزايد، غياب نظرية عامة في الحقل، كله عوامل تشجع على بحث اشمل في هذا الموضوع بالاستعانة بالعناصر التحليلية المتوفرة حاليا.

هذه هي النتائج التي احسب أنها مهمة، مع اعترافي بوجود نقائص، غير أن أملي الوحيد أن تكون لي بعض الآراء الصائبة، وان يتم إثراء هذا البحث من قبل باحثين آخرين.

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــع :

1. الكتب :

أ/ بالعربية :

1- عبد العزيز جراد،العلاقات الدولية، الجزائر وحدة الرغاية 1992.

2- ناصف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي .ط1، 1985.

3-جيمس دورتي، رو برت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي،الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى،1985.

4- فريد زكريا، من الثروة إلى القوة؛ الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ، 1999.

5- محمودي عبد القادر، النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الاقليمي العربي، للجزائر 2001.

6- بوتول غاستون، هذه هي الحرب، ترجمة محمد قنواتي، القاهرة، منشورات عويدات، ط1، 1981، ص 42.

7- ميرل مارسيل،سوسيولوجياالعلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة،القاهرة، دار المستقبل العربي،ط 1، 1986، ص35 .

8- اكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2001

9- عليوة السيد، إدراة الأزمات و الكوارث (مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي)، القاهرة، دار الأمين للنشر و التوزيع، ط2002،2، ص13.

ب/ باللغة الاجنبية :

10- Cynthia Enloe : Making Feminist sense in international politics, Berkely, university of California, press, 1998.

11- David Singer, The level of analysis problem in international relations, in Klaus Knarr and Sidney Verbo, Prinecton university Press, 1961

12- Dario Battistella, theories des relation internationals, Paris, presses de science politique, 2003.

13- Havard strand and others, armed conflict dataset code book, international peace research, Oslo (prio), version 1,2a , 2003.

14- James N.Rosnau, The United Nations in a Turbulent World,Lynne Rienner Publisher 1992.

15- John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, An Introduction to International relations, Oxford University Press, Third Edition, 2005.

16- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley Publishing Company Reading,1979.

17- Nicholas Sambanis, “A Review of Recent Advances and Future Directions in the Quantitative Literature on Civil War”, Workshop on Civil Violence, Yale University, 2001

18- Ken Booth and Steve Smith, International Relations Theory Today, The Pennsylvania state university press, 2 nd edition, 1997

19- Paul (R. Viotti), Mark (V. Kauppi), international relation theory, Realism, Pluralism, Globalism and Beyound, 3rd ed. London, Allyn Bacon, 1999.

20- Val Burris,The Neo-Marxist Synthesis of Marx And Weber on Class, in Norbert Wiley, The Marx-Weber Debate, Newbury Park, CA: Sage Publications, 1987.

21- Warren Christopher, «toward a more integrated world, Paris,1994

22- Mark Leonard, Re-Ordering the World, London, The Foreign Policy Centre,2002.

2. دوريات متخصصة :

23 -Alan Collins,"state induced security dilemma; Maintaining the tragedy", Cooperation and Conflict Vol 39, 2000.

24- Annette Weber, Feminist Peace and Conflict Theory, Routledge Encyclopedaedia on Peace and Conflict Theory, Automn 2006,

25- Barry Posen, the security Dilemma and Ethnic Conflict, Survival, vol.35, no 1,1993

26- Barry R. Posen ,The War for Kosovo, Serbia's Political-Military Strategy, International Security, Vol. 24, No. 4 (Spring 2000.

27- - Benjamin Solomon, Kant's Perpetual peace : A New Look at this Centuries-Old Quest, The Online Journal of peace and Conflict Resolution, 5.1, Summer : 106-126 (2003).

28- Birgit Locher & Elisabeth Prugl, Feminism and Constructivism; Worlds apart or sharing the Middle Ground?, International Studies Quarterly,(2001) 45

29- Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War, Working paper No.1996/4, Canberra, August 1996, p.01.

30- Chaim Kauffmann, "Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars", in International Security (Vol. 20:4, 1996),

31- Glenn H. Snyder, "Mearsheimer's World- Offensive Realism and the Struggle for Security, A review Essay "International Security , Vol.27,No.1"(Summer 2002),

32- Gedeone Rose, "Neoclassical Realism and theories of foreign policy, World politics 51.

33- Jeffrey W. Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy ; "- Defensive Realism Revisited ", International Security, Vol 25,No.3(Winter 2000/01)".

34- Jeffrey W. Legro and Andrew Moravcsik, Is Anybody Still a Realist?, *International Security,* Vol. 24, No. 2 (Fall 1999).

35- Wilma A.Dunaway, Ethnic conflict in the modern world-system ; The dialectics of counter-hegemonic resistance in an age of transition, journal of world-systems research.ix. 1. winter 2003. p (3-5).

36- Johon M. - Cotter,"Cultural security DilemmaS and Ethnic conflict in Georgia" the journal of conplict studies UNB vol. xix.No.1,spring 1999.

37- John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War," International Security, Vol. 15, No. 4 (Summer 1990).

38- John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions, " International Security, Vol. 19, No. 3 (Winter 1994/1995),

39- John J. Mearsheimer, "A Realist Reply," International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995).

40-Keir Q Lieberm Grqsping the Technologicql Peqcem the Offense-Defense Bqlqnce qndInternqtionql Security, International Security, Vol.25, No.1 (Summer 2000)

41- Jeffrey W. Taliaferro , Security Seeking under Anarchy; Defensive Realism Revisited, International Security, Vol. 25, No. 3 (Winter 2000/01).

42- Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation; Understanding the Debate, International Security, Vol. 24, No. 1 (Summer 1999).

43- Glenn H. Snyder, Mearsheimer sWorld—Offensive Realism and the Struggle for Security, A Review Essay International Security, Vol. 27, No. 1 (Summer 2002),

44-Kenneth N.Waltz, Structural realism after the cold war, International security, vol.25, No.1, 2000

45- Keir A. Lieber and Gerard Alexander, Waiting for Balancing; Why the World Is Not Pushing Back, International Security, Vol. 30, No. 1 (Summer 2005).

46- Wilma A.Dunaway, Ethnic conflict in the modern world-system ; The dialectics of counter-hegemonic resistance in an age of transition, journal of world-systems research.ix. 1. winter 2003.

47-Tomas J. Christensen, "the contemporary security dilemma; deterring a Taiwan conflict", the Washington Quarterly, vol 25 (4).2002

48- Stephen M. Walt," International Relations: One World, Many Theories", Foreign Policy, No.110, Special Edition (Spring 1998),

49- Steven L.Lamy, Contemporary mainstream approaches; Neo-realism and Neo-liberalism,in John Baylis & Steve Smith, Oxford university press, 2005

50- Nicholas Sambanis, "A Review of Recent Advances and Future Directions in the Quantitative Literature on Civil War", Workshop on Civil Violence, Yale University, 2001.

51- V.Spike Peterson, Feminism and International relations, Gender & History, Vol.10, No.3 (November 1998), pp-581-589.

3. مقالات :

باللغة العربية :

52- إبراهيم الحيدري، " مدرسة فرانكفورت.. تأسيس نظرية نقدية للمجتمع"، جريدة الشرق الأوسط، 24 أوت2000 العدد 10407.

53-كورنيليا الخالد، الكفاح النسوي حتى الان، مجلة الطريق، العدد الثاني، 1996، ص 54-55

54- عادل زقاغ، "تدخل الطرف الثالث في التراعات الاثنية"، www, geocities.com/adellzeggagh

باللغة الاجنبية:

55- Mark Beavis, Ir Paradigm, Approaches and Theory, www.irtheory.com, visited in 08 juine 2006

56-Vincent Ferraro,' Dependency Theory : An Introduction", www.geocities.com/Adellzeggagh

4. أوراق عمل :

57-Carlos A. Martinez-Vela, World Systems Theory, Journal of World Systems Research, http//csf.Colorado.edu/jwsr/

58- Kristian Skrede Gleditsch, International Dimensions Of Civil War , Paper prepared for the Annual Meeting of the International Studies Association in New Orleans,LA ;March 2002.

59- Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn : Critical Theory After the Cold War, Working paper No.1996/4

60- Heather Turcotte, Disciplining Cartographies; Critical Inquires into the Methods and Theories of feminist International Relations.

61- Stephen Bell, Institutionalism; Old and New, a working paper ,Canberra university press, 236/03, 2003